الحـــوار

أصوله المنهجية وآدابه السلوكية

تـأليـف

أحمد بن عبدالرحمن الصويان

دار الوطن
الرياض - شارع المعذر - ص.ب: ٣٣١٠
☎ ٤٧٩٢٠٤٢ - فاكس: ٤٧٦٢٠٦٨

بسم الله الرحمن الرحيم

الحوار أصوله المنهجية وآدابه السلوكية

بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى
١٤١٣هـ

المقدمــة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلَّ له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إلـه إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، ﴿يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حقَّ تُقاته ولا تموتنَّ إلا وأنتم مسلمون﴾. [سورة آل عمران، الآية: ١٠٢].

﴿يا أيها الناس اتَّقوا ربَّكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجَها وبثَّ منهما رجالاً كثيراً ونساء واتَّقوا الله الذي تساءلون به والأرحام إنَّ الله كان عليكم رقيبًا﴾. [سورة النساء، الآية: ١].

﴿يا أيها الذين آمنوا اتَّقوا الله وقولوا قولاً سديدًا. يُصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزًا عظيمًا﴾. [سورة الأحزاب، الآيتان: ٧٠، ٧١].

أما بعد:

فإنَّ الحوار من المصطلحات التي تتردَّد كثيرًا في هذا الوقت من أطراف متعـددة، وركب هذه المـوجـة أناس اختلفت مشاربهم، وتباينت أفكارهم، وتنـوَّعت أهدافهم. فأراد منه بعضهم أعظمَ الحقِّ، وأراد منه آخرون أعظم الباطل. . والعبرة بمنهج الرجل وطريقته وسيرته العلمية والعملية.

ولست في هذا البحث بصدد الحديث عن هؤلاء جميعًا ـ وإن كان هذا مهمًا ـ ولكنني أردت أن أتحدث عن الحوار في إطار محدَّد وهو: إطار الصحوة الإسلامية. إذ إنَّ الحوار في هذه الدائرة أكثر أهمية وأعظم إلحاحًا.

والـذي أحبّ تأكيـده بين يدي هذا البحث: أنَّ هذه الـرسـالة ليس المقصود منها أن تكون حلقة من حلقات التنظير العلمي، أو الترف الثقافي. .

وإنّما المراد: الدعوة إلى حوار يتحقق في الواقع ممارسة عملية، ويسود به التفاهم بين جميع العلماء والدعاة في جميع أمورهم.

ومن عادة بعض الناس أنه حينما يقرأ أو يسمع شيئًا من النصح يظنّ أنَّ المخاطب بذلك الأمر غيره، وأنَّ المعني سواه. وأمَّا هو فقد تجاوز القنطرة، ولم يعد في حاجة إلى سماع ذلك النصح والتوجيه.. وهذا بلا شك مرض نفسي يُصاب به الإنسان المتعاظم، وهو يؤدي غالبًا إلى استفحال المرض وتجذره.

وبادىء ذي بدء أشير إلى أنَّ الاستشهادات والقصص التي أستشهد بها من أقوال السلف الصالح وأعمالهم، ليست درسًا في التاريخ، أو تقليبًا لماضٍ انتهى زمنه، أو وقوفًا على الأطلال، وأنَّ المنادى بها أناسٌ من عالم آخر..!

وإنما غرضي من ذلك: أن يوجه هذا الخطاب لنا جميعًا بدون استثناء، وفي أي مكان كنّا، في الساقة أو في القيادة. نستضيء بسلفنا الصالح ومنهجهم القويم. نقف عنده بعمق.. لننطلق به بصدق، في حياتنا العلمية والعملية، فتكون نبراسًا وضياء لنا، ولن يصلح حال هذه الأمة إلا بما صلح به أولها.

فهذه المعالم المباركة يجب أن تتحول إلى ممارسة راشدة، وتأسٍّ منهجيٍّ وتربويٍّ بتلك الأجيال المهدية، وتوظف التوظيف المثمر المنتج الذي يتجاوز مرحلة التنظير إلى مرحلة البناء والعطاء، ثم الوصول إلى النتيجة العملية المباركة بتوفيق من الله تبارك وتعالى.

وكذلك أشير بين يدي هذه الرسالة أيضًا إلى مسألة كثر حولها الحديث، وطال عندها الجدل، وهي: **كثرة الكتب التي صدرت حديثًا في الرد على كتب أخرى**. حيث ضاقت بذلك صدور بعض الإخوة، وتبرَّموا لذلك، وظنوا أنَّ هذا يشغل الناس بالجدل، ويبلبل الصفوف، ويفرِّق الأمة، و.. و...

والذي يظهر لي ـ والله أعلم ـ أنَّ وجود مثل هذه الردود ظاهرة صحية،

وطريقة منهجية تثري الحركة العلمية، وتشجع على الدراسة والبحث، وتقود إلى إعـادة المـراجعة والنظر. . إذا التزمت بالمنهج العلمي والتأصيل الشرعي والاستـدلال الصحيح، وتحلَّت بالأدب النبوي الكريم في الحوار. وهذا أمر واضح بيِّن ولله الحمد والمنَّة. . كما أنَّه منهج سلفي سبقنا إليه أئمة كبار أفذاذ. . وليس ذلك في الرد على المبتدعة والضُّلال فحسب، بل حتى في ردود العلماء بعضهم على بعض. والمكتبة التراثية مليئة بمثل هذه الردود، أذكر منها على سبيل المثال:

١ ـ **الرد على سير الأوزاعي،** لأبي يوسف يعقوب بن إبراهيم ـ رحمهما الله تعالى ـ.

٢ ـ **الرد على محمد بن الحسن الشيباني،** للإمام الشافعي ـ رحمهما الله تعالى ـ.

٣ ـ **الـرد على أبي حنيفة،** لأبي بكر بن أبي شيبة ـ رحمهما الله تعالى ـ وذلك ضمن كتابه المصنف.

٤ ـ **بيان خطأ أبي عبدالله** محمد بن إسماعيل البخاري في تاريخه، لأبي محمد بن أبي حاتم الرازي ـ رحمهما الله تعالى ـ.

٥ ـ **كشف الأوهام** التي في كتاب المدخل إلى الصحيح الذي صنفه الحاكم النيسابوري، لعبدالغني الأزدي ـ رحمهما الله تعالى ـ[1].

٦ ـ **بيان الوهم والإيهام** الواقعين في كتاب الأحكام لعبدالحق الإشبيلي، لابن القطان، كما نقد النقد الحافظ الذهبي ـ رحمهم الله أجمعين ـ.

وقد أعجبتني تلك المقدمة الرائعة التي كتبها ابن قتيبة الدِّينوري ـ رحمه الله تعالى ـ مصدِّرًا بها كتابه: **(إصلاح غلط أبي عبيد في غريب الحديث)**. حيث قال: «لعلَّ ناظرًا كتابي هذا ينفر من عنوانه، ويستوحش من ترجمته،

(١) من اللطائف الماتعة أن عبدالغني الأزدي قال: «لمَّا رددتُ على أبي عبدالله الحاكم الأوهام التي في المدخـل، بعث إليَّ يشكـرني، ويدعـو لي، فعلمت أنـه رجـل عاقـل». المنتظم لابن الجوزي (٧/ ٢٩١، ٢٩٢) وسير أعلام النبلاء (١٧/ ٢٧٠).

ويربأ بأبي عبيد ـ رحمه الله ـ عن الهفوة ويأبى به الزلة، وينحلها قصب العلماء وهتك أستارهم. ولا يعلم ما تقلدنا ما تقلدناه من إكمال ما ابتدأ من تفسير غريب الحديث وتشييد ما أسس، وأن ذلك هو الذي ألزمنا إصلاح الخلل. على أنَّا لم نقل في ذلك الغلط إنَّه اشتمال على ضلالة وزيغ عن سنة، وإنَّما هو في رأي مضى به على معنى مستتر، أو حرف غريب مشكل. وقد يتعثر في الرأي جلَّة أهل النظر والعلماء المبرزون، والخائفون لله الخاشعون. فهؤلاء صحابة رسول الله، صلى الله عليه وسلم، ورضي عنهم، وهم قادة الأنام، ومعادن العلم، وينابيع الحكمة، وأولى البشر بكل فضيلة، وأقربهم من التوفيق والعصمة: **ليس منهم أحد قال برأيه في الفقه إلا وفي قوله ما يأخذ به قوم وفيه ما يرغب عنه آخرون...**

ولا نعلمه خص بالعلم قومًا دون قوم، ولا وقفه على زمن دون زمن، بل جعله مشتركًا مقسومًا بين عباده، يفتح للآخر منه ما أغلقه عن الأول، وينبه المقل فيه على ما أغفل عنه المكثر، ويحييه بمتأخر يتعقب قول متقدم، وتال يعتبر على ماض، وأوجب على كل من علم شيئًا من الحق أن يظهره وينشره. وجعل ذلك زكاة العلم، كما جعل الصدقة زكاة المال.

وقد يظن من لا يعلم من الناس، ولا يضع الأمور مواضعها: أنَّ هذا اغتياب للعلماء، وطعن على السلف، وذكر للموتى، وكان يقال: اعْفُ عن ذي قبر. وليس ذلك كما ظنوا، لأنَّ الغيبة: سبّ الناس بلئيم الأخلاق، وذكرهم بالفواحش والشائنات. وهذا هو الأمر العظيم المشبه بأكل اللحوم الميتة. فأمَّا هفوة في حرف أو زلة في معنى أو إغفال أو وهم ونسيان، فمعاذ الله أن يكون هذا من ذلك الباب، أو أن يكون له مشاكلاً أو مقاربًا، أو يكون المنبه

عليه آثمًا، بل يكون مأجورًا عند الله، مشكورًا عند عباده الصالحين الذين لا يميل بهم هوى ولا تدخلهم عصبية، ولا يجمعهم على الباطل تحزب ولا يلفتهم عن استبانة الحق حسد».

ثم قال متأسِّفًا: «**وقد كنا زمانًا نعتذر من الجهل، فقد صرنا الآن نحتاج إلى الاعتذار من العلم**، وكنا نؤمل شكر الناس بالتنبيه والدلالة، فصرنا نرضى بالسلامة، وليس هذا بعجيب مع انقلاب الأحوال، ولا ينكر مع تغير الزمان، وفي الله خلف وهو المستعان»(١).

وقد كتب فضيلة الشيخ الدكتور بكر أبو زيد كتابًا نافعًا في هذا الخصوص سماه: «الرد على المخالف من أصول الإسلام».

* * *

ومع التقرير السابق، أحب الإشارة إلى أنني أعترض على بعض الردود الحديثة - وليس كلها - لعدم التزامها بالمنهج العلمي والأدب النبوي. وما أجمل ما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - في مقدمة ردِّه على الأخنائي المبتدع، حيث قال: «فأما ما فيه من الافتراء والكذب على المجيب فليس المقصود الجواب عنه، وله أسوة وأمثاله من أهل الإفك والزور. وقد قال الله - تعالى -: ﴿**إن الذين جاؤوا بالإفك عصبةٌ منكم لا تحسبوه شرًّا لكم بل هو خير لكم لكل امرىء منهم ما اكتسب من الإثم**﴾. [سورة النور، الآية: ١١].

بل المقصود: الانتصار لله ولكتابه ولرسوله ولدينه. وبيان جهل الجاهل الذي يتكلم في الدين بالباطل وبغير علم. فأذكر ما يتعلق بالمسألة وبالجواب.

---

(١) مقدمة إصلاح غلط أبي عبيد في غريب الحديث (ص ٤٢ - ٤٧) ت عبدالله الجبوري.

وليس المقصود أيضًا العدوان على أحد لا المعترض ولا غيره، ولا بخس حقه ولا تخصيصه به بما يشركه فيه غيره. بل المقصود: الكلام بموجب العلم والعدل والدين. كما قال الله ـ تعالى ـ: **﴿يا أيها الذين آمنوا كونوا قوَّامين لله شهداء بالقسط ولا يجرمنَّكم شنآن قومٍ على ألّا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتَّقوى﴾**. [سورة المائدة، الآية: ٨]. وليس المقصود أيضًا: ذمّ شخص معين. بل المقصود: بيان ما يذمّ وينهى عنه ويحذر عنه من الخطأ والضلال في هذا الباب كما كان النبي، صلى الله عليه وسلم، يقول: «**ما بال رجال يقولون أو يفعلون كذا**»[١]. فيذم ذلك الفعل ويحذر عن ذلك النوع. وليس مقصوده إيذاء شخص معين، لكن لما كان هذا صنف مصنفًا وأظهره وشهره، لم يكن بد من حكاية ألفاظه والرد عليه وعلى من هو مثله ممن ينتسب إلى علم ودين، ويتكلم في هذه المسألة بما يناقض دين المسلمين، حيث يجعل ما بعث الله به رسوله كفرًا، وهذا رأس هؤلاء المبدلين، فالرد عليه رد عليهم»[٢].

وهذه الرسالة محاولة متواضعة أرجو أن فيها فائدة لجميع الإخوة، وقد سميتها: (الحوار أصوله المنهجية وآدابه السلوكية).

وقد صدرتها بتمهيد يحتوي على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: التعريف اللغوي.

المطلب الثاني: شرعية الحوار.

المطلب الثالث: أهمية الحوار.

ثم قسمت الرسالة بابين:

الباب الأول: منهجية الحوار. ويحتوي على خمسة مطالب.

---

(١) أخرجه: أحمد (٣/٢٤١ و٢٥٩ و٢٨٥). ومسلم في: النكاح، باب استحباب النكاح لمن تاقت نفسه إليه ووجد المؤنة (٢/١٠٢٠).

(٢) الرد على الأخنائي بحاشية كتاب الاستغاثة (ص ١٥ ـ ١٦).

المطلب الأول: العلم.

المطلب الثاني: حسن الفهم.

المطلب الثالث: التأصيل الشرعي لدرء النزاع.

المطلب الرابع: تحديد الهدف.

المطلب الخامس: التفريق بين القطعيات والظنيات.

الباب الثاني: آداب الحوار. ويحتوي على خمسة مطالب:

المطلب الأول: التجرد في طلب الحق.

المطلب الثاني: عدم الانتصار للنفس.

المطلب الثالث: الحذر من الجدال.

المطلب الرابع: الهدوء.

المطلب الخامس: عدم اتهام النيات.

أسأل الله ـ عز وجل ـ أن يبصِّرنا بالحق ويعيننا على الالترام به، وأن يجعل هذا الجهد خالصًا لوجهه الكريم. وصلى الله على محمد وآله وسلَّم.

أحمد بن عبدالرحمن الصويان

الرياض ١١٤٣٣

ص. ب ١٠٠٧٩

التمهيـــد

المطلب الأول: التعريف اللغوي.

المطلب الثاني: شرعية الحوار.

المطلب الثالث: أهمية الحوار.

المطلب الأول
التعريف اللغوي

ورد لفظ الحوار في القرآن الكريم في ثلاثة مواضع، وهي:

قال الله ـ تعالى ـ: ﴿**كلتا الجنتين آتت أكلها ولم تظلم منه شيئًا وفجَّرنا خلالهما نهرًا. وكان له ثمرٌ فقال لصاحبه وهو يحاورُه أنا أكثر منك مالاً وأعزُّ نفرًا**﴾. [سورة الكهف، الآيتان: ٣٣، ٣٤].

وقال الله ـ تعالى ـ: ﴿**قال له صاحبه وهو يحاوره أكفرتَ بالذي خلقك من ترابٍ ثم من نطفة ثم سوَّاك رجلًا**﴾. [سورة الكهف، الآية: ٣٧].

وقال الله ـ تعالى ـ: ﴿**قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها وتشتكي إلى الله والله يسمَعُ تحاوُركما إنَّ الله سميع بصير**﴾. [سورة المجادلة، الآية: ١].

قال ابن منظور في لسان العرب: «كلمته فما رجع إليَّ حوارًا وحِوارًا ومُحاورة وحَويرًا ومحورة، بضم الحاء، بوزن: مَشورة، أي: جوابًا.

وأحار عليه جوابه: ردَّه. وأحرتُ له جوابًا، وما أحار بكلمة. والاسم من المحاورة الحوير، تقول: سمعت حويرهما وحوارهما.

والمحاورة: المجاوبة. والتحاور: التجاوب، وتقول: كلمته فما أحار إلي جوابًا وما رجع إلي حويرًا ولا حَوِيرة ولا مُحُورة ولا حوارًا أي ما ردَّ جوابًا. واستحاره أي: استنطقه.

وفي حديث علي ـ كرَّم الله وجهه ـ: يرجع إليكما ابناكما بحَوْر ما بعثْتُما به، أي: بجواب ذلك، يقال: كلمته فما ردَّ إليَّ حَوْرًا، أي: جوابًا، وقيل: أراد به الخيبة والإخفاق. **وأصل الحَوْر**: الرجوع إلى النقص، ومنه حديث عبادة: يوشك أن يُرى الرجل من ثَبَجِ المسلمين قرَّاءِ القرآن على لسان محمد،

صلى الله عليه وسلم، فأعاده وأبدأه لا يحور فيكم إلا كما يحور صاحب الحمار الميت. أي: لا يرجع فيكم بخير ولا ينتفع بما حفظه من القرآن كما لا ينتفع بالحمار الميت صاحبه.

وفي حديث سطيح: فلم يُحِرْ جوابًا أي لم يرجع ولم يُردَّ.

وهم يتحاورون أي: يتراجعون الكلام. **والمحاورة**: مراجعة المنطق والكلام في المخاطبة، وقد حاوره. والمَحُورة: من المحاورة مصدر كالمَشُورة من المشاورة كالمحْوَرة، وأنشد:

لحاجة ذي بَثٍّ ومَحْوَرةٍ له
كفى رَجْعُها من قِصَّةِ المتكلِّم

وما جاءتني عنه مَحُورة، أي: ما رجع إليّ عنه خبر. وإنَّه لضعيف الحَوْر، أي: المُحَاورة، وقوله:

وأصْفَرَ مَضْبُوحٍ نظرتُ حِوَارَهُ
على النَّار واستودعتُه كفَّ مُجْمِدِ

ويروى: حويره، وإنَّما يعني بحواره وحويره خروج القِدْحِ من النار، أي: نظرت الفَلَج والفَوْز. واستحار الدار: استنطقها، من الحوار الذي هو الرجوع»[1].

وخلاصة هذا التعريف:

أنَّ المحاورة هي: المجاوبة.

والتحاور هو: التجاوب.

والحوار هو: مراجعة المنطق والكلام في المخاطبة.

* * *

(١) لسان العرب (٣/٣٨٤، ٣٨٥). مادة: حور.

ومن المصطلحات القريبة من هذا المعنى: الجدال، والمناظرة، ونحوهما.

فالجدال هو: «المفاوضة على سبيل المنازعة والمغالبة لإلزام الخصم»[(١)].
ومنه ما هو محمود، ومنه ما هو مذموم، كما سيأتي بيانه إن شاءالله.

وأما المناظرة فهي: «تردد الكلام بين شخصين يقصد كل واحد منهما تصحيح قوله وإبطال قول صاحبه، مع رغبة كل منهما في ظهور الحق»[(٢)].

وبهذا يتبينَّ أنَّ الحوار لفظ عام يشمل صورًا عديدة، منها: المناظرة، والمجـادلة. وقد يذكر الجدال ويراد به مجرَّد مراجعة الكلام بين المتخاطبين، بدون إلزام أو مغالبة. كما قال الله ـ تعالى ـ: ﴿**قد سمع الله قولَ التي تجادِلك في زوجِها وتشتكي إلى الله والله يسمَعُ تحاوُركما إنَّ الله سميع بصير**﴾. [سورة المجادلة، الآية: ١].

ويرى بعض العلماء: أنَّه لا فرق بين الجدل والمناظرة اصطلاحًا، حيث قال الجويني إمام الحرمين ـ رحمه الله تعالى ـ: «ولا فرق بين المناظرة والجدال، والمجـادلة والجدل في عرف العلماء بالأصول والفروع، وإن فرق بين الجدل والمناظرة على طريقة اللغة، وذلك أنَّ الجدل في اللغة مشتقٌّ من غير ما اشتق منه النظر»[(٣)].

---

(١) مناهج الجدل في القرآن الكريم (ص ٢٤) للدكتور زاهر عواض الألمعي.
(٢) المرجع السابق (ص ٣٠). وانظر: تاريخ الجدل لمحمد أبو زهرة (ص ٥).
(٣) الكافية في الجدل للجويني (ص ١٩). تحقيق الدكتورة فوقية حسين محمود.

المطلب الثاني

شرعية الحوار

لما أراد الله ـ عز وجل ـ خلق آدم ـ عليه الصلاة والسلام ـ حصل حوار عظيم بينه وبين الملائكة الأبرار ـ عليهم السلام ـ. وبقي هذا الحوار خالدًا، يتلى إلى قيام الساعة. حيث قال الله ـ تعالى ـ: ﴿**وإذ قال ربُّك للملائكةِ إنِّي جاعلٌ في الأرض خليفةً قالوا أتجعل فيها من يُفسدُ فيها ويسفِكُ الدماءَ ونحن نسبِّحُ بحمدك ونقدِّس لك قال إني أعلمُ ما لا تعلمون. وعلَّم آدم الأسماءَ كلَّها ثم عَرَضَهم على الملائكةِ فقال أنبئوني بأسماءِ هؤلاء إن كنتم صادقين. قالوا سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنَّك أنت العليمُ الحكيم. قال يا آدمُ أنبئهم بأسمائِهم فلمَّا أنبأهم بأسمائهم قال ألم أقل لكم إني أعلم غيبَ السمٰواتِ والأرض وأعلم ما تبدون وما كنتم تكتمون**﴾. [سورة البقرة، الآيات: ٣٠ ـ ٣٣].

والمحاورة هي سنة الأنبياء ـ عليهم وعلى نبينا صلوات الله وسلامه ـ مع أقوامهم. فقد وهب الله نوحًا ـ عليه الصلاة والسلام ـ جَلَدًا وصبرًا في جداله مع الكافرين لإقناعهم بالحق، ولبث فيهم زمنًا طويلاً يجادلهم بشتَّى الصور والوسائل، بهمته العالية، وعزيمته الصادقة، ونَفَسه الطويل. قال الله ـ تعالى ـ: ﴿**قال ربِّ إني دعوتُ قومي ليلاً ونهارًا. فلم يزدهم دعائي إلا فرارًا. وإني كلما دعوتُهم لتغفِرَ لهم جعلوا أصابعَهم في آذانهم واستغشَوْا ثيابهم وأصرّوا واستكبروا استكبارًا. ثم إني دعوتُهم جهارًا. ثم إني أعلنتُ لهم وأسررتُ لهم إسرارًا. فقلت استغفروا ربَّكم إنه كان غفَّارًا**﴾. [سورة نوح، الآيات: ٥ ـ ١٠].

وبسبب هذه الجديَّة الحارة، والجلد العظيم، والحرص الكبير على تبليغ أمر الله ـ عز وجل ـ الذي لا يعرف الضعف أو الكلل: تبرَّم به قومه وملّوا منه.

قال الله ـ عز وجل ـ: ﴿قالوا يا نوحُ قد جادلتنا فأكثرتَ جِدالنا فأْتِنا بما تعدُنا إن كنت من الصادقين﴾. [سورة هود، الآية: ٣٢].

ووهب الله ـ عز وجل ـ إبراهيم الخليل ـ عليه الصلاة والسلام ـ قوّة الحجة وظهور البرهان والقدرة على الإفحام، قال الله ـ تعالى ـ: ﴿وتلك حُجّتنا آتيناها إبراهيم على قومه نرفع درجاتٍ من نشاء إنَّ ربك حكيمٌ عليم﴾. [سورة الأنعام، الآية: ٨٣].

أكتفي بذكر مثالين فقط في محاجّة إبراهيم ـ عليه الصلاة والسلام ـ قومه:

المثال الأول: محاجته مع الملك الكافر: قال الله ـ تعالى ـ: ﴿ألم تر إلى الذي حاجَّ إبراهيم في ربِّه أن آتاه الله المُلك إذ قال إبراهيمُ ربِّيَ الذي يُحيي ويُميت قال أنا أُحيي وأُميتُ قال إبراهيمُ فإن الله يأتي بالشمس من المشرق فأتِ بها من المغرب فبُهِتَ الذي كفر والله لا يهدي القوم الظالمين﴾. [سورة البقرة، الآية: ٢٥٨].

المثال الثاني: محاجته قومه: قال الله ـ تعالى ـ: ﴿ولقد آتينا إبراهيم رشده من قبل وكنّا به عالمين. إذ قال لأبيه وقومه ما هذه التماثيلَ التي أنتم لها عاكفون. قالوا وجدنا آباءنا لها عابدين. قال لقد كنتم أنتم وآباؤكم في ضلالٍ مبين. قالوا أجئتنا بالحقِّ أم أنت من اللاعبين. قال بل ربُّكم ربُّ السموات والأرض الذي فَطَرَهنَّ وأنا على ذلكم من الشاهدين. وتالله لأكيدنَّ أصنامَكم بعد أن تولوا مدبرين. فجعلهم جُذاذاً إلا كبيراً لهم لعلّهم إليه يرجعون. قالوا من فعل هذا بآلهتنا إنَّه لمن الظالمين. قالوا سمعنا فتىً يذكرهم يقال له إبراهيم. قالوا فأتوا به على أعين الناس لعلَّهم يشهدون. قالوا أأنت فعلتَ هذا بآلهتنا يا إبراهيم. قال بل فعله كبيرُهم هذا فاسألوهم إن كانوا ينطقون. فرجعوا إلى أنفسهم فقالوا إنكم أنتم الظالمون. ثم نُكسوا على رؤوسِهم لقد علمتَ ما هؤلاء ينطقون. قال أفتعبدون من دون الله ما لا ينفعكم شيئاً ولا يضرّكم.

أفٍّ لكم ولما تعبدون من دون الله أفلا تعقلون . قالوا حرّقوه وانصروا آلهتكم إن كنتم فاعلين﴾ . [سورة الأنبياء، الآيات : ٥١ ـ ٦٨].

* * *

وأمَّا نبينا الخاتم، صلى الله عليه وسلم، فسيرته العطرة زاخرة بالمواقف الحكيمة التي حاور فيها قومه وحاجَّهم . وقد كان له النصيب الأوفى والأكمل من قول الله ـ عز وجل ـ له : ﴿ادعُ إلى سبيل ربِّك بالحكمةِ والموعظةِ الحسنةِ وجادلهم بالتي هي أحسن﴾ . [سورة النحل، الآية : ١٢٥].

وأكتفي بذكر مثالين من سيرة النبي، صلى الله عليه وسلم .

المثال الأول: بعث المشركون عتبة بن ربيعة ليعرض على رسول الله، صلى الله عليه وسلم، أمورًا لعله يقبل بعضها فيعطى من أمور الدنيا ما يُريد . فجاء عتبة حتى جلس إلى رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فقال : يابن أخي إنَّك منَّا حيث قد علمت من السطة[1] في العشيرة، والمكان في النسب، وإنك قد أتيت قومك بأمرٍ عظيم فرَّقت به جماعتهم، وسفَّهت به أحلامهم، وعبت به آلهتهم ودينهم، وكفَّرت به من مضى من آبائهم، فاسمع مني أعرض عليك أمورًا تنظر فيها لعلك تقبل منها بعضها .

قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم : «**قل يا أبا الوليد أسمع**» .

قال : يابن أخي إن كنت إنَّما تريد بما جئت به من هذا الأمر مالاً جمعنا لك من أموالنا حتى تكون أكثرنا مالاً، وإن كنت إنما تريد به شرفًا سوَّدناك علينا حتى لا نقطع أمرًا دونك، وإن كنت تريد به ملكًا ملَّكناك علينا، وإن كان هذا الذي يأتيك رئيًا تراه لا تستطيع ردَّه عن نفسك طلبنا لك الطبّ وبذلنا فيه أموالنا حتى نبرئك منه، فإنَّه ربما غلب التابع على الرجل حتى يداوى منه .

---

(١) السطة : المنزلة الرفيعة .

حتى إذا فرغ عتبه، ورسول الله، صلى الله عليه وسلم، يستمع منه، قال: «**أقد فرغت يا أبا الوليد؟**».

قال: نعم.

قال: «**فاستمع مني**».

قال: أفعل.

فقال: **بسم الله الرحمن الرحيم. ﴿حمٓ. تنزيلٌ من الرحمٰن الرحيم. كتاب فُصِّلت آياتُه قرءانًا عربيًّا لقوم يعلمون. بشيراً ونذيرًا فأعرض أكثرُهم فهم لا يسمعون. وقالوا قلوبُنا في أكنَّةٍ مما تدعونا إليه﴾**. [سورة فصلت، الآية: ١ - ٥].

ثم مضى رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فيها يقرؤها عليه، فلما سمعها منه عتبة أنصت لها. وألقى يديه خلف ظهره معتمدًا عليها يسمع منه. ثم انتهى رسول الله، صلى الله عليه وسلم، إلى السجدة فيها فسجد، ثم قال: «**قد سمعت يا أبا الوليد ما سمعت، فأنت وذاك**» (١)

المثال الثاني:

بعث بنو سعد ضمام بن ثعلبة وافدًا إلى رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فقدم المدينة وأناخ بعيره على باب المسجد ثم عقله، ثم دخل المسجد ورسول الله، صلى الله عليه وسلم، جالس في أصحابه، وكان ضمام جلدًا، فأقبل حتى وقف على رسول الله، صلى الله عليه وسلم، في أصحابه، فقال: أيكم محمد؟ فقال الصحابة: هذا الرجل الأبيض المتكىء. فقال له الرجل: ابن عبدالمطلب.

فقال النبي، صلى الله عليه وسلم: «**قد أجبتُك**».

---

(١) سيرة ابن هشام (١/٣١٣) والبداية والنهاية (٣/٦٢). وقال الألباني: إسناده حسن إن شاءالله. انظر: فقه السيرة للغزالي (ص ١١٣).

فقال الرجل للنبي ، صلى الله عليه وسلم : إني سائلك فمشدِّد عليك في المسألة ، فلا تجد عليَّ في نفسك .

فقال : «**سل عما بدا لك**» .

فقال : يا محمد ، أتانا رسولك فزعم لنا أنَّك تزعم أنَّ الله أرسلك؟

قال : «**صدق**» .

قال : فمن خلق السماء؟

قال : «**الله**» .

قال : فمن خلق الأرض؟

قال : «**الله**» .

قال : فمن نصب هذه الجبال وجعل فيها ما جعل؟

قال : «**الله**» .

قال : فبالذي خلق السماء ، وخلق الأرض ، ونصب هذه الجبال ، آلله أرسلك؟

قال : «**نعم**» .

قال : وزعم رسولك أنَّ علينا خمس صلوات في يومنا وليلتنا .

قال : «**صدق**» .

قال : فبالذي أرسلك ، آلله أمرك بهذا؟

قال : «**نعم**» .

قال : وزعم رسولك أن علينا زكاة في أموالنا .

قال : «**صدق**» .

قال : فبالذي أرسلك ، آلله أمرك بهذا؟

قال : «**نعم**» .

قال : وزعم رسولك أن علينا صوم شهر رمضان في سنتنا .

قال: «**صدق**».

قال: فبالذي أرسلك، آلله أمرك بهذا؟

قال: «**نعم**».

قال: وزعم رسولك أن علينا حج البيت من استطاع إليه سبيلاً.

قال: «**صدق**».

قال: فبالذي أرسلك، آلله أمرك بهذا؟

قال: «**نعم**».

ثم ولَّى، وقال: والذي بعثك بالحق لا أزيد عليهن ولا أنقص منهنَّ.

فقال النبي، صلى الله عليه وسلم: «**لئن صدق ليدخلنَّ الجنة**»(١).

* * *

وعلى هذا المنهاج القويم في المحاورة والمناظرة سار الصحابة الكرام - رضي الله تعالى عنهم -. **ومن المناظرات الشهيرة في التاريخ الإسلامي**: مناظرة عبدالله بن عباس - رضي الله عنهما - للخوارج. وقد كان لهذه المناظرة تأثير كبير على سير الأحداث بعد ذلك، حيث تجلَّت إمامة ابن عباس، وعمق فقهه، وقدرته على المحاورة والمناظرة. وها هو ذا سياق هذه المحاورة:

عن عبدالله بن عباس - رضي الله عنهما - قال: «لمَّا اعتزلت الحرورية، قلت لعليّ: يا أمير المؤمنين أَبْرِدْ عن الصلاة فلعلِّي آتي هؤلاء القوم فأكلمهم. قال: إني أتخوفهم عليك. قال: قلت: كلا إن شاءالله. فلبستُ أحسن ما أقدر عليه من هذه اليمانية، ثم دخلت عليهم وهم قائلون في نحر الظهيرة. **فدخلت على قوم لم أر قومًا أشدّ اجتهادًا منهم**، أيديهم كأنها ثَفِن الإبل، ووجوههم

---

(١) أخرجه: أحمد (٣/١٤٣، ١٩٣) والبخاري: كتاب العلم، باب ما جاء في العلم (١/١٤٨). ومسلم في: كتاب الإيمان، باب السؤال عن أركان الإسلام (١/٤١).

معلَّمة من آثار السجود. قال: فدخلت، فقالوا: مرحبًا بك يا ابن عباس، ما جاء بك؟

قال: جئتُ أحدثكم، على أصحاب رسول الله، صلى الله عليه وسلم، نزل الوحي، وهم أعلم بتأويله.

فقال بعضهم: لا تحدِّثوه..! وقال بعضهم: لنحدثنَّه.

قال: قلت: أخبروني ما تنقمون على ابن عمّ رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وختنه وأول من آمن به، وأصحاب رسول الله، صلى الله عليه وسلم، معه؟

قالوا: ننقم عليه ثلاثًا.

قلت: ما هنَّ؟

قالوا: أولهنَّ أنه حكَّم الرجال في دين الله، وقد قال ـ تعالى ـ: ﴿**إن الحكم إلا لله**﴾. [سورة الأنعام، الآية: ٥٧].

قال: قلت: وماذا؟

قالوا: قاتل ولم يسب ولم يغنم. لئن كانوا كفارًا لقد حلَّت له أموالهم، وإن كانوا مؤمنين فقد حرمت عليه دماؤهم.

قال: وقلت: وماذا؟

قالوا: محا نفسه من أمير المؤمنين. فإن لم يكن أمير المؤمنين فهو أمير الكافرين.

قال: قلت: أرأيتم إن قرأت عليكم كتاب الله المحكم، وحدَّثتُكم عن سنَّة نبيكم ما لا تنكرون، أترجعون؟!

قالوا: نعم.

قال: قلت: أمَّا قولكم إنَّه حكَّم الرجال في دين الله، فإن الله يقول: ﴿**يا أيها الذين آمنوا لا تقتلوا الصيدَ وأنتم حُرُم ومن قتله منكم متعمِّدًا فجزاء مثلُ ما قتل من النَّعَم يحكُمُ به ذوا عدلٍ منكم**﴾. [سورة المائدة، الآية: ٩٥]. وقال

في المرأة وزوجها: ﴿**وإن خفتُم شقاق بينهما فابعثوا حكمًا من أهله وحكمًا من أهلها**﴾. [سورة النساء، الآية: ٣٥]. أنشدكم الله أفحكم الرجال في حقنِ دمائهم وأنفسهم وصلاح ذات بينهم أحق، أم في أرنب ثمنها ربع درهم؟!

قالوا: في حقن دمائهم وصلاح ذات بينهم.

قال: أخرجت من هذه؟!

قالوا: اللهم نعم.

قال: وأمَّا قولكم: قاتل ولم يسب ولم يغنم، أَتَسْبون أمَّكُم ثم تستحلون منها ما تستحلون من غيرها فقد كفرتم، وإن زعمتم أنها ليست أمَّكم فقد كفرتم وخرجتم من الإسلام، إن الله يقول: ﴿**النبيُّ أولى بالمؤمنين من أنفسهم وأزواجه أمهاتهم**﴾. [سورة الأحزاب، الآية: ٦]. وأنتم مترددون بين ضلالتين، فاختاروا أيهما شئتم. أخرجت من هذه؟!

قالوا: اللهم نعم.

قال: وأما قولكم محا نفسه من أمير المؤمنين، فإن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، دعا قريشًا يوم الحديبية على أن يكتب بينهم وبينه كتابًا، فقال: اكتب، هذا ما قضى عليه محمد رسول الله. فقالوا: والله لو كنَّا نعلم أنَّك رسول الله ما صددناك عن البيت وقاتلناك. ولكن اكتب: محمد بن عبدالله. فقال: والله إني لرسول الله وإن كذبتموني. اكتب يا علي: محمد بن عبدالله. ورسول الله كان أفضل من علي. أخرجت من هذه؟

قالوا: اللهم نعم.

فرجع منهم عشرون ألفًا. وبقي منهم: أربعة آلاف، فقتلوا»[(١)].

* * *

---

(١) أخرجه عبدالرزاق في المصنف (١٠/ ١٥٧ - ١٦٠) وأحمد مختصرًا (١/ ٣٤٢) والحاكم في المستدرك (٢/ ١٥٠ - ١٥٢) والبيهقي في السنن الكبرى (٨/ ١٧٩). والقصة كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية في منهاج السنة النبوية (٨/ ٥٣٣): إسنادها صحيح.

ثم درج التابعون ومن بعدهم على هذا المنوال من المحاورة والمناظرة، وتاريخ أولئك الأبرار حافل بالشواهد على هذا نصرة للحق وأهله، وردًّا على الباطل وأهله. ومناظرة إمام أهل السنة أحمد بن حنبل للمعتزلة من الأمثلة العظيمة المسطرة في تاريخ الفكر الإسلامي. . وأما مناظرات شيخ الإسلام ابن تيمية ومحاوراته مع المخالفين لمنهج السلف الصالح، ومناظرات شيخ الإسلام محمد بن عبدالوهاب لبني قومه فأشهر من أن تذكر.

لكن ينبغي الإشارة في هذا المقام إلى المسائل التالية:

المسألة الأولى: الفرق بين الجدال المحمود والجدال المذموم:

فرَّق علماؤنا بين الجدال المحمود المطلوب لنصرة الحق، والجدال المذموم الذي يقصد به التعالي والتَّشفِّي والانتصار على الخصم. وسوف يأتي بيان ذلك في آداب الحوار إن شاءالله.

المسألة الثانية: الفرق بين الناس في ميدان المحاورة والمناظرة:

تختلف قدرات الناس الشرعية وملكاتهم النفسية، ولهذا كان السلف ينهون بعض الناس عن محاورة المبتدعة ومناظرتهم، لعلمهم بضعف قدرات المناظر الشرعية، أو ملكاته النفسية. ومثال ذلك: نهي الإمام أحمد بن حنبل ـ رحمه الله تعالى ـ بعض أصحابه عن الرد على المبتدعة ومناظرتهم[1].

المسألة الثالثة: أن السلف الصالح ـ رضي الله عنهم ـ كانوا يفرقون في مناظرة المبتدعة على حسب الأحوال:

فإذا كانت السنة ظاهرة وعزيزة، والبدعة وليدة وجديدة غير معروفة، فيرون أن الأسلم هو هجر المبتدع ومقاطعته وعدم مناظرته، حتى لا يظهر أمره ويذيع صيته. كما فعل عبدالله بن عمر بن الخطاب ـ رضي الله تعالى عنهما ـ مع

---

(١) انظر: الإبانة لابن بطة (٢/ ٤٧١ ـ ٤٧٢).

القدرية. وأما إذا فشت البدعة وكثر ضررها وزاد أنصارها، فيرون مع هجر المبتدع مناظرته وإفحامه وإقامة الحجة عليه، حتى يفضح ولا يغتر به العوام. كما فعل عبدالله بن عباس - رضي الله تعالى عنهما - مع الخوارج.

المطلب الثالث

أهمية الحوار

المحاورة أو المجادلة بالتي هي أحسن وسيلة مهمة من وسائل تبليغ الحق ونصرته ودفع الباطل. والهدف منها الوصول إلى الحقيقة، وهي في إطار الحركة الإسلامية أداة التصحيح والبناء والتقويم الذاتي. فالحوار أداة وعي مشتركة تتكوكب فيها الآراء، وتستعرض فيها المسائل، ويستخلص منها ما دلَّ عليه الدليل الشرعي أو النظري، وهو وسيلة من وسائل الشورى والتناصح والتعاون على البر والتقوى، وهذا هو طريق النضج وسبيل الكمال.. ولن يتم تصحيح الأخطاء، وتدارك النقص، وتقويم المسيرة الشرعية والدعوية إلا إذا اتسعت صدورنا للحوار، وروَّضنا أنفسنا على قبول النقد والمراجعة، وعندها تكون حواراتنا تربوية منهجية، تثري الأمة الإسلامية بالدراسات الشرعية، والأطروحات العلمية.

وقد أصبحت الصحوة الإسلامية بعثًا عامًّا يشمل معظم طبقات الأمة.. فلم تعد حكرًا على أحد، ومن حق الأجيال على الحركة الإسلامية أن تقدر عقولها وتؤمن بقدراتها، وتوضح لها حقيقة المسيرة الدعوية سلبًا و إيجابًا. فليست القضية أن ندافع عن مواقف اتجاه من اتجاهات العمل الإسلامي أو عَلم من أعلامه.. ثم نحاول تسويغ الأخطاء وكتمانها. وإنَّما القضية أعمق من ذلك وأخطر، وطلائع الصحوة الإسلامية تتطلع إلى المنهج الرباني بصفائه ونقائه، بعيدًا عن الكدر والشوائب، ومنهج الله أبقى وأغلى من كل أحد.

وليس عيبًا أن ننتقد عالمًا أو نخطِّىء تجربة.. ولكن العيب الكبير أن نخادع أنفسنا والأجيال التي وثقت بنا.

والطريف أنَّ لدينا إقدامًا عنتريًّا على ذكر معايب الناس، وشجاعة على

نقد الآخرين. لكننا جبناء أمام أنفسنا نضع رؤوسنا في التراب، وننظر بأعين مغلقة، ولا نحب مواجهة الحقيقة. فنسخر لقاءاتنا للتمادح، واستعراض الإنجازات وتفخيمها ولو كانت وهمية. وإذا تجرَّأ أحدنا على النقد فهو يتكلم باستحياء وخجل. ولهذا أصبحت قدراتنا على التصحيح والبناء هشة هزيلة، بل أصبح المحاور الذي يريد إظهار الحق يعدُّ عند بعضهم مشاغبًا، يشغل نفسه في تفاهات ثانوية، ويريد أن يجرَّ غيره إليها. وعدَّ نتوءًا غريبًا، وبرعمًا مريضًا، يجب اجتثاثه من أصوله..!!

ومن ثم أصبحت الأجيال الجديدة من أبناء الصحوة الإسلامية تجتر أخطاء الآخرين، وتتوارثها بآلية ساذجة، وتتبنى أفكارًا مستعارة مستنسخة، تفكر بعقل غيرها، وتتحدث بلسان غيرها، وتعيش على منجزات الآخرين ومكتسباتهم.

ولا زالت بعض الاتجاهات الإسلامية تعتمد على تجارب حركية وقوالب فكرية، تأسر نفسها في دوائرها، وقد مضى عليها زمن ليس بالقصير، مع أن التجربة الإسلامية تجاوزتها بمراحل.

وبعض الاتجاهات الإسلامية تضيق بالنقد صدرًا، وتتبرّم من فتح أبواب الحوار لأسباب عديدة، أذكر منها:

السبب الأول: أنها اعتادت في تاريخها الطويل ألّا يأتيها النقد إلا من المعادين الذين يتصيدون المعايب، ويفرحون بالنقائص، ويستغلونها في حرب الحركة الإسلامية. فإذا جاء الناقد المخلص والمحاور الناصح لفظته، وأغلقت في وجهه الأبواب، وقد تتهمه في نيته. فيضطر الناقد بعد ذلك أن يعيش بهمومه المكبوتة خوفًا من الحصار النفسي الذي يحيط به.

وهذا بلا شك قصور بيِّن وخلل ظاهر. فالنقد الصحيح الذي يبرز الحقيقة، ويكتشف الداء، يجب أن يقبل من كلِّ أحد حتى من الأعداء

الحاقدين، فضلاً عن الأحباب الناصحين. وفي هذا المعنى يقول أحد الشعراء:

عداتي لهم فضلٌ عليَّ ومنَّة فلا أبعد الرحمنُ عني الأعاديَا
همُ بحثوا عن سوءتي فاجتنبتُها وهم نافسوني فاكتسبتُ المعاليا

السبب الثاني: أنَّ الحركة الإسلامية المعاصرة تبنت في تاريخها الحركي رموزًا دعوية أحاطتها بهالة من التقديس والتعظيم، بلسان المقال أو بلسان الحال.. ثم أصبحت تتحرج حرجًا شديدًا من نقد هذه الرموز أو تخطئتها. بل ظنت أنَّ الحديث عن أخطائهم: قدح في إمامتهم، وتعدٍّ على حرمتهم. فهي تتعامل مع هذه الرموز باستحياء ظاهر وخجل بيِّن!

السبب الثالث: أنَّ المنهج التربوي عند بعض العاملين للإسلام يعتمد على ضرورة التسليم والانقياد لمنهج الشيخ أو الحركة. فخطأ شيخه أنفع له من صوابه في نفسه! **وأصبح بعض المربين يمارس نوعًا من المشيخة الصوفية التي تقول: اعتقد ولا تنقد، أو قولهم: كن بين يدي شيخك كالميت بين يدي مغسله.. ومن قلَّد عالمًا لقي الله سالمًا..!!**

وإذا غامر أحدهم بالنقد، وأراد التصحيح، قيل له: إنَّ هناك نظرات أخرى يجب مراعاتها، ليس من المصلحة ذكرها.. أو قيل له: تجربتك قليلة، وعلمك محدود، فيجب عليك أن تسلم العود إلى باريها.!

وهكذا نشأت بعض الأجيال على الخنوع وطأطأة الرؤوس.. لا تجيد إلا التصفيق والإشادة!

السبب الرابع: أنَّ التركيب الحركي والبناء المنهجي والفكري لبعض الاتجاهات الإسلامية فيه من الثغرات المنهجية الكبيرة، والمعايب الحركية

الظاهرة، ما يجعل النقد العلمي الجاد يأتي ببنيانهم من القواعد. ومن ثم فهم لا يقبلونه حفاظًا على أنفسهم ومراكزهم وتكتلاتهم.

السبب الخامس: يزعم بعضهم أنَّ الحوار والعمل النقدي يفتح أبواب الفرقة والتنازع، ويزيد من عمق الشرخ الممتد في جسم الحركة الإسلامية، وينفر عامة المسلمين عن الانتماء أو التعاطف مع الاتجاهات الإسلامية. وهذا سوف يشغلنا ببعضنا عن عدونا المشترك. ويستشهدون ببعض الدراسات النقدية غير المسؤولة، التي غلب عليها التحامل والتشنج وعدم الاتزان.

وهذا يذكرني بمن أغلق باب الاجتهاد بحجة العبث العلمي الذي حصل من بعض الناس. ولكن كما أنَّ علماء الأمة الأبرار عالجوا هذه الظاهرة بوضع ضوابط علمية ومنهجية للاجتهاد تضمن سلامته، فكذلك ينبغي وضع ضوابط علمية ومنهجية للنقد والحوار. فلا يقوم به إلا من كان له أهلاً، وملك الأدوات العلمية والعملية لذلك.

السبب السادس: ومن أطرف المعاذير أن بعضنا يخشى من الحوار حتى لا نفضح أنفسنا أمام الساسة والعَلمانيين الذين يتربصون بنا الدوائر، فيعرفوا مواضع الضعف والقصور فينا، ثم يستخدموها معاول لمهاجمة الصحوة الإسلامية. وهذه بدائية مفرطة، وسذاجة مضحكة. **إذ إنَّ هؤلاء القوم أصبحوا يعرفون عنا شيئًا كثيراً**، لتوافر الخطط والبرامج والدراسات لديهم، وافتقادها عندنا. وأذكر أنني التقيت أحد رجالات الحركة الإسلامية ـ وكان يسكن خارج بلده الأصلي ـ وذكر لي: أنَّه قدم إلى بلده في زيارة عابرة، فحرص أعضاء سفارة إحدى الدول الكبرى على لقائه، وأرادوا أن يسمعوا منه شيئًا عن الصحوة الإسلامية. فحاول هذا الرجل أن يقلل من شأن نفسه أمامهم، وأنَّه لا يعرف شيئًا كثيراً عن مسيرة الصحوة لبعده عن بلده. لكنهم قالوا له: إن

معلوماتنا تدل على غير ذلك، وذكروا له أشياء من تاريخه ومواقفه التي كان قد نسيها هو فضلاً عن غيره[١].

* * *

إذًا فالصحوة الإسلامية بحاجة ماسة ـ خاصة في هذه المرحلة الحرجة من تاريخها ـ إلى إحياء ملكة النقد والمحاورة في صفوفها ـ داخل الفصيل الواحد، أو بين الفصائل الإسلامية بعامة ـ بعد طول غياب، لكي تستقيم على الوجهة الشرعية الصحيحة. وبدون حوار تفقد الحركة الإسلامية كمال بصرها وبصيرتها، والعقل الذي لا يفكر يموت، والعضو الذي لا يتحرك يضمر ويفقد صلاحيته، والماء الراكد بيئة خصبة لنمو الطحالب والفطريات.. وبتقليب الأرض وحرثها تُستنبت البذور.

ومن المحزن حقًّا أنَّ الصحوة الإسلامية في كل بلد من بلدان العالم الإسلامي تشعر أنها منبتة منقطعة الصلة بالتجارب الإسلامية في البلدان الأخرى. ولهذا فهي تعيد من جديد أخطاء الحركات الأخرى، وتخضع للأحابيل نفسها. وذلك راجع لأسباب:

الأول: أن كل اتجاه يرى أنَّه المثل والقدوة التي تحتذى، ومن ثم فلا يهمه أن يدرس إنتاج الآخرين..!

الثاني: أنَّ الحركة الإسلامية بعامة لم تهتم بكتابة تاريخها وتدوين تجاربها بصورة شاملة متكاملة، اللهم إلا محاولات فردية تحكي خبرات شخصية أو محدودة.. وهذه المحاولات على الرغم من أهميتها، تَقْصر عن إعطاء تصور متكامل لمسيرة الحركة الإسلامية بأطوارها المختلفة، ومواقفها المتعددة.

---

(١) مع صحة ذلك أحيانًا، فإنَّ هذه أولاً: ليست قاعدة مطردة. وثانيًا: فإنها لا تخلو من تهويل، قد يأتي بنتائج عكسية على نشاط بعض العاملين!

الثالث: غياب الدراسات التقويمية الجادة، وإغفال المراجعة المستمرة لمسيرة الحركة الإسلامية في كل قطر من أقطار العمل الإسلامي.

لقد مرَّ على الحركة الإسلامية المعاصرة عقود متتابعة، وانتقلت من مرحلة إلى أخرى، واكتسبت خلالها تجارب علمية وعملية من الناحية المنهجية والسياسية والاقتصادية والإعلامية.. إلا أننا لازلنا نفقد الدراسات التقويمية الجادة، إلا من خلال دراسات يسيرة لا تناسب تلك التجربة العريقة الواسعة. ومعظم الدراسات والبحوث تركز على استعراض المكاسب والافتخار بالمنجزات. ومع غياب الدراسات الجادة، ظهرت في الساحة دراسات أخرى متشنجة وغير متزنة، الهدف من بعضها إثبات الذات عن طريق نقد الآخرين وذمهم. فهي تنظر إلى جانب وتهمل الجوانب الأخرى. وتصطبغ بصبغة التعميم المطلق. وغلب عليها إما التحامل والعداء، أو المحاباة والتعصب!! وصدق عليها قول الشاعر:

فلستُ براءٍ عيبَ ذي الودِّ كله
ولا بعض ما فيه إذا كنتُ راضيا
فعينُ الرضا عن كل عيبٍ كليلةٌ
ولكنَّ عينَ السَخطِ تبدي المساويا

وإذا غاب العلماء الأكفاء والدعاة الأخيار عن الساحة، تقدَّم غيرهم وملؤوا الساحة بضجيجهم وصخبهم..!

والاختلاف في وجهات النظر أمر فطري، وظاهرة صحية تثري الأمة بالآراء الناضجة، وإذا وظف التوظيف الصحيح فإنَّه وسيلة متميزة لتقدير الأمور من زوايا وأبعاد متعددة. ولكن مع الأسف الشديد انقلبت هذه الاختلافات إلى خلافات حادة، واقتتال مزعج، أنهك الجسم المسلم. وذلك بسبب غياب الحوار الجاد والتشاور الحكيم بين الأطراف المختلفة. لقد تحطمت

قنوات الحوار العلمي المتزن، فانقلبت الاجتهادات المحتملة، والآراء المتقاربة، إلى ضرب من ضروب التحزب الفكري، والصراع الشخصي. وأصبح الحوار لا يتجاوز التجريح والاتهام وابتذال الكلمة..!!

* * *

ولقد شهدت العقود الأخيرة انتشارًا واسعًا للإسلام، خاصة بعد سقوط الأقنعة، وإفلاس منطق الزيف، وتهافت الشعارات النفعية التي جرَّت الأمة من نكسة إلى أخرى، وأنجزت الحركة الإسلامية وخلال مدة قياسية إنجازات هائلة في شتى الميادين ومختلف القطاعات، أدهشت المراقبين لهذه المسيرة. وأصبحت ملء بصر العالم وسمعه، على الرغم من كثرة العقبات المصطنعة التي وضعت في طريقها.

وانخرط في صفوف الحركة الإسلامية ـ بفضل الله عز وجل ـ عدد كبير من الناس، من شتى المستويات العلمية والثقافية، وظهرت آثار الصحوة المباركة في كل مكان بحمد الله وفضله.

وبدأ هذا المدّ يتنامى بصورة مذهلة، ونجحت الحركة الإسلامية في كسب الشعوب وتحريكها لتبني وحمل الراية الإسلامية.

ولكن ماذا بعد ذلك..؟!

هل استطاعت الحركة الإسلامية احتواء هذا الجموع من المنتمين إليها..؟!

هل استطاعت أن تنتقل بهم من المرحلة العاطفية إلى مرحلة أكثر نضجًا وعمقًا..؟!

هل استطاعت أن تقدم المناهج الشرعية، والبرامج العلمية والعملية المتكاملة لتربية هذه الأجيال..؟!

مع الأسف الشديد استطاعت الحركة الإسلامية في العالم الإسلامي أن

تنتج في الغالب رجالاً صالحين في أنفسهم. . **لكنها لم تنجح النجاح الذي نتطلع إليه في إنتاج رجال ناضجين مؤثرين، يسعون بكل عزة وإباء وشمم لإنقاذ الأمة من كبوتها.**

ولا شك في أنَّ الشعوب في منطقتنا الإسلامية محبة للإسلام بفطرتها، وتستجيب استجابة عاطفية سريعة للنداءات المخلصة من رجالات الدعوة. لكن العاطفة وحدها لا يمكن أن تبني الأمم أو تحرر الشعوب. وإن اعتماد الحركة الإسلامية على عاطفة الجماهير وحدها سوف يؤدي مع مرور الوقت إلى ضمور هذه العاطفة وتآكلها حتى إذا أردناها لم نجدها. . ولعلَّ في تاريخ الحركة الإسلامية المعاصر ما يؤكد ذلك. . !!

إذاً فالعاطفة هي بداية الطريق وليست نهايته .-. العاطفة الإسلامية هي المنطلق الذي تنطلق منه الدعوات، ثم يتبع ذلك عملية أكثر تعقيدًا وصعوبة، وأكثر أهمية وخطورة. وهي مرحلة التربية والإعداد. . مرحلة صياغة الفكر المنهجي لأبناء الصحوة الإسلامية بعيدًا عن العشوائية والارتجال، وبعيدًا عن التقليد لشيخ أو العبودية لحزب. . مرحلة ترشيد تلك النفوس المؤمنة بخطط علمية مدروسة، ومناهج شرعية مؤصلة، تقودهم إلى فهم واعٍ وموضوعي بأصول الإسلام ومنابعه الكريمة، مبرأة من الآراء الكلامية والتصورات البشرية، وخالية من الفلسفات والنحل المادية، وتقدّم لهم أيضًا رؤية واضحة ناضجة لواقع الأمة الإسلامية بخلفياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وسبيل النهوض بها.

من مشكلات الصحوة الإسلامية أنها لا تتحرك وفق خطط ثابتة ومحكمة، تستشرف فيها آفاق المستقبل. بل لازالت تنطلق بوحي من الخطب الحماسية والأطروحات الوعظية. . ولا تتجاوزها إلى غيرها! وأنا لا أنكر أهمية ذلك. . لكن لا يجوز الاقتصار عليها، لأنها سوف تولد مع مرور الوقت:

أجيالاً هشَّة ضعيفة البناء، ليس لها القدرة على الوقوف أمام الشبهات والفتن التي تحيط بها من كل جانب، خاصة في هذا العصر الذي اختلطت فيه الثقافات، وكشَّر الأعداء فيه عن أنيابهم.

ليس ضعف أمتنا بسبب قلة عددنا، ولكن بسبب الغثائية التي أنهكتنا، وأصبحت تخدعنا عند الأزمات. وصدق في حقنا حديث عبدالله بن عمر - رضي الله عنهما - عن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: «**إنما الناس كإبل مائة: لا تجد فيها راحلة**»(١).

وكما قال الشاعر:

إني لأفتحُ عيني حين أفتحها
على كثيرٍ ولكن لا أرى أحدًا

وقول الآخر:

يثقلون الأرض من كثرتهم
ثم لا يُغنون في أمر جلل

إن ضعفنا بسبب التمزق الفكري والعبث المنهجي الذي نتخبط فيه، حتى أصبحت معالم هويتنا هلامية باهتة في كثير من جوانبها لا نكاد نتميزها على الإطلاق.

وإنَّ غياب المنهج الشرعي الأصيل عند بعض الناس، وفقدان الضوابط العلمية، واضطرابنا في توظيف المقاييس الشرعية، تؤدي حتمًا إلى خلل فكري يحول طاقاتنا إلى طاقات مبعثرة هزيلة، تفتقر إلى شمولية الرؤية وعمقها.. تنتهي بالأمة إلى الحيرة والقلق.

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب الرقاق، باب رفع الأمانة (١١/٣٣٣). ومسلم في كتاب: فضائل الصحابة، باب قوله، صلى الله عليه وسلم: «الناس كإبل مائة» (٢٣٢).

والنجاح الحقيقي الذي تشرئب له الأعناق، وتتطلع إليه الأفئدة، مستحيل بدون بذل غاية الجهد لتأصيل العقلية المسلمة تأصيلاً علميًّا متكاملاً، لترتفع بهمومها وتطلعاتها إلى مستوى المرحلة التي تعيشها الأمة. والصحوة الإسلامية بشتى اتجاهاتها مطالبة بأن تجعل ذلك من أولويات البناء الذي تقوم به. ومعلوم أنَّ هذا لن يتم في يوم وليلة، كما أن رجلاً واحدًا لن يستطيع القيام به منفردًا، بل يحتاج الأمر إلى جهود علمية كبيرة، ودراسات تربوية ومنهجية مستفيضة.

ودعم الدراسات العلمية المستقبلية التي تتبع مسيرة الصحوة الإسلامية في ظلِّ مختلف الأحوال الإقليمية والعالمية، ووضع خطط وبرامج ومناهج مدروسة، سوف يجعل المسيرة الإسلامية تسير بخطى محكمة، ومنضبطة بالأصول الشرعية العلمية والعملية.

ومن مظاهر العاطفة في الخطاب الإسلامي على سبيل المثال:

١ - غياب الوضوح العقدي والفكري.

٢ - الاضطراب في تحديد الأولويات الدعوية علمية وعملية.

٣ - غياب المنهجية الشرعية في البناء والتربية والتعليم.

٤ - غياب الموضوعية العلمية في البحث والتحليل والدراسة.

٥ - غياب المنهجية الشرعية في دراسة واقع الأمة، والمواقف المرتبة على ذلك.

* * *

ولن تنجح الحركة الإسلامية إلا بفتح قنوات الحوار تحقيقًا لمبدأ الشورى الذي أمر الله - عز وجل - به، فإحياء الحوار والمراجعة، وتشجيع صفتي المناصحة والنقد في صفوف جميع العاملين للإسلام، من أهم العوامل التي تساعد على تدارك النقص وتقويم الخطأ، كما تعين على تماسك البناء ونضجه.

ولقد بليت الصحوة الإسلامية بآفتين خطيرتين كان لهما تأثير كبير على مسيرة العمل الإسلامي بعامة، وهما:

الأولى: العشوائية والارتجال في العمل الدعوي.

الثانية: الفردية في اتخاذ القرار، واختزال الأمة بجميع إمكاناتها الشرعية والعملية في عدد محدود من الناس.. ومن حيث لا نشعر ساد في بعض الأوساط شعار: **(ما أريكم إلا ما أرى)!!**

فبغياب الحوار والمراجعة ظهر في العمل الإسلامي أكثر من هوة، وأكثر من شرخ، أضعفت من صلابته وتماسكه من جهة، ومن سلامته وصفائه من جهة أخرى.

فغياب الحوار الجاد ما هو إلا انعكاس آلي لضعف البنية العلمية والفكرية في العمل الإسلامي، وأرى أن ممَّا يعين الأمة الإسلامية على الخروج من هذا المأزق، والقيام بها من هذه الكبوة: فتح أبواب الحوار والشورى، وتربية أبناء الصحوة الإسلامية على قول كلمة الحق.. صريحة بينة ولو خالفت من خالفت، لا يخشون في ذلك لومة لائم. فالمناصحة هي روح الأمة وعرقها النابض. قال الله ـ تعالى ـ: ﴿**والعصر إنَّ الإنسان لفي خسر إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وتواصَوْا بالحقّ وتواصَوْا بالصبر**﴾. [سورة العصر].

وأي عمل بشري جاد ـ فضلاً عن العمل الإسلامي ـ يحتاج إلى دراسة وتخطيط، ثم إلى دقة في الانجاز والتنفيذ، وفي أثناء هاتين المرحلتين وبعدهما يحتاج هذا العمل إلى مراجعة وتقويم يساهم فيهما كل قادر على ذلك.

قال الحسن البصري ـ رحمه الله ـ تعالى ـ: «قد كان من كان قبلكم من السلف الصالح، يلقى الرجلُ الرجل، فيقول: يا أخي ما كل ذنوبي أبصر، ولا كل عيوبي أعرف. فإذا رأيت خيراً فمرني، وإذا رأيت شرًّا فانهني»[1].

---

(١) كتاب الحسن البصري للإمام ابن الجوزي (ص ٣٤ ـ ٣٥).

وقال عمر بن عبدالعزيز لعمرو بن مهاجر ـ رحمهما الله تعالى ـ: «يا عمرو إذا رأيتني قد ملت عن الحق، فضع يدك في تلابيبي، ثم هزَّني، ثم قل لي: ماذا تصنع؟»[١].

وقال بلال بن سعد ـ رحمه الله تعالى ـ: «أخ لك كلما لقيك ذكرك بنصيبك من الله، وأخبرك بعيب فيك، أحب إليك وخير لك من أخ كلما لقيك، وضع في كفك دينارًا»[٢].

وعن جعفر بن برقان، قال: قال لي ميمون بن مهران: «ياجعفر قل لي في وجهي ما أكره، فإنَّ الرجل لا ينصح أخاه حتى يقول له في وجهه مايكره»[٣].

* * *

إنَّ الحوار الجاد المطلوب ما هو إلا دعوة إلى تقليب أوراق العمل الإسلامي المعاصر، وإعادة النظر ـ بكل تجرد ـ بمناهج التفكير المطروحة، والوسائل الدعوية المستهلكة. إنَّه كسر لطوق الرتابة والارتجال السائدين في أوساط العمل الإسلامي. وهو دعوة إلى تحرير الأمة الإسلامية من الفلسفات الكلامية، والبدع الخرافية، والتمزق المنهجي، والشطط الفكري بشتى ألوانه وصوره. ثم إعادة بنائها وصياغتها من جديد وفق الأسس والضوابط العلمية المبينة في كتاب الله عز وجل وسنة نبيه، صلى الله عليه وسلم، ومنهج السلف الصالح.

ونحن جميعًا نتحرك في سفينة واحدة في بحر متلاطم الأمواج، وتزداد خروق هذه السفينة يومًا بعد آخر، وقد يسهم الحوار في ترقيع هذه الخروق، وحماية هذه المسيرة من العقبات التي تواجهها.

---

(١) تاريخ بغداد (٥/٩٨).

(٢) البداية والنهاية (٩/٣٤٨).

(٣) سير أعلام النبلاء (٥/٧٥).

وحماية هذه المسيرة من العقبات التي تواجهها. فالحوار تفاعل دائم بين أطراف العمل الإسلامي وعناصره المختلفة. وتدافع الأفكار والاجتهادات بالموازين العلمية سيضمن استقامة العمل على الصراط المستقيم.

ولعلي أختم هذا المبحث بقول الإمام العلامة عبدالرحمن بن ناصر السعدي ـ رحمه الله تعالى ـ فبعد أن ذكر أهمية الشورى وفوائدها قال: «ففتح باب المشاورة بين المؤمنين في تعيين مصالحهم الكلية ودفع مضارهم، وفي أنسب الوسائل، والطرق التي يسلكونها لتحصيل ذلك عون كبير على القوة والصلاح والفلاح والنجاح. **وقد اتفق العقلاء على أنَّ الطريق الوحيد للصلاح الديني والدنيوي هو طريق الشورى.**

فالمسلمون قد أرشدهم الله أن يسعوا إلى مصالحهم، وعلَّمهم كيفية الوصول إليها بأعمالهم وأفكارهم مجتمعين، فإذا تعينت المصلحة في طريق سلكوه، وإذا ظهرت المضرَّة في أمر من الأمور سعوا إلى دفعها ومدافعتها، وإذا اشتبهت المصالح بما ينافيها من المضار وتعارضت قدموا راجحها على مرجوحها، فلا يدعون مصلحة داخلية ولا خارجية، صغيرة ولا كبيرة، إلا تشاوروا فيها، وقدموا ما تقتضيه المصلحة»(٤).

(١) السياسة الشرعية للإمام عبدالرحمن السعدي (ص ٣٧).

الباب الأول

منهجية الحوار

المطلب الأول: العلم .

المطلب الثاني: حسن الفهم .

المطلب الثالث: التأصيل الشرعي لدرء النزاع .

المطلب الرابع: تحديد الهدف .

المطلب الخامس: التفريق بين القطعيات والظنيات .

منهجية الحوار:

يُعـزى هذا التخلف والاضـطراب الملمـوس في طريقـة التـواصـل والتخـاطب بين فصـائل ورجالات الدعوة الإسلامية أساسًا إلى عدم اعتماد المنهـج العلمي في الحـوار. فالحوار القائم في كثير من الأحوال يبنى على غير أصـول أو منـاهـج علمية. فاعتماد المنهج العلمي في طرح ومعالجة القضايا الشرعية والدعوية التي تواجهها الدعوة الإسلامية المعاصرة: من الأمور الملحة التي تنير السبيل في طريق تقويم ونهوض الأمة الإسلامية.

وأعني بمنهجية الحوار: الأصول العلمية الشرعية التي يجب أن يرتكز عليها الحوار. ومن هذه الأصول:

١ ـ العلم.

٢ ـ حسن الفهم.

٣ ـ التأصيل الشرعي لدرء النزاع.

٤ ـ تحديد الهدف.

٥ ـ التفريق بين القطعيات والظنيات.

المطلب الأول: العلم:

لابد للمحاور أن يكون عالمًا بالمسألة التي يريد أن يحاور فيها، قادرًا على النظر والموازنة والترجيح بين الأدلة المختلفة. قادرًا على الاستنباط والجمع بين أطراف الأدلة. يعرف الناسخ والمنسوخ، والمطلق والمقيد، والخاص والعام، والصحيح والضعيف. إذ لا يجوز للإنسـان أن يدخـل ساحة الحوار قبل أن يستكمل أدواته العلمية والعقلية. وقد ذمَّ الله ـ عز وجل ـ الذين يجادلون في الله بغير علم، فقال ـ تعالى ـ: **﴿ومن النَّاس من يجادلُ في الله بغير علم ولا**

قاطعًا لا شبهة فيه بخلاف ما يسلكه من يسلكه من أهل الكلام. فكل من لم يناظر أهل الإلحاد والبدع مناظرة تقطع دابرهم، لم يكن أعطى الإسلام حقه، ولا وفى بموجب العلم والإيمان، ولا حصل بكلامه شفاء الصدور وطمأنينة النفوس، ولا أفاد كلامه العلم واليقين»[١].

والعلم المقصود يقتضي أمرين متلازمين:

أحدهما: العلم بشرع الله المطهر كتابًا وسنة، ويقتضي ذلك العلم بمنهج السلف قولاً واعتقادًا وعملاً.

والثاني: العلم بالواقع الذي يُراد تطبيق شرع الله عليه. سواء كان ذلك الواقع سياسيًّا أو اقتصاديًّا أو اجتماعيًّا أو دعويًّا.. أو غير ذلك.

قال الإمام القرطبي ـ رحمه الله تعالى ـ عند تفسير قوله ـ تعالى ـ: ﴿**هآ أنتم هؤلاء حاججتم فيما لكم به علم فلم تحاجُّون فيما ليس لكم به علم والله يعلم وأنتم لا تعلمون**﴾. [سورة آل عمران، الآية: ٦٦]. ما نصه: «في الآية دليل على المنع من الجدال لمن لا علم له، والحظر على من لا تحقيق عنده، فقال ـ عز وجل ـ: ﴿**ها أنتم هؤلاء حاججتم فيما لكم به علم فلم تحاجُّون فيما ليس لكم به علم**﴾. وقد ورد الأمر بالجدال لمن علم وأيقن، فقال ـ تعالى ـ: ﴿**وجادلهم بالتي هي أحسن**﴾. [سورة النحل، الآية: ١٢٥]. وروي عن النبي، صلى الله عليه وسلم، أنَّه أتاه رجل أنكر ولده، فقال: يا رسول الله إنَّ امرأتي ولدت غلامًا أسود! فقال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «**هل لك من إبل؟**» قال: نعم. قال: «**ما لونها؟**» قال: حمر. قال: «**هل فيها من أورق؟**» قال: نعم. قال: **فمن أين ذلك؟** قال: لعلَّ عرقًا نزعه. فقال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «**وهذا الغلام لعلَّ عرقًا نزعه**»[٢]. وهذه حقيقة الجدال ونهاية في تبيين

(١) درء تعارض العقل والنقل (١/٣٥٧). ومجموع الفتاوى (٢٠/١٦٥).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب: الاعتصام بالكتاب والسنة، باب من شبه أصلاً معلومًا بأصلٍ مبين (١٣/٢٩٦). ومسلم في كتاب: اللعان (٢/١١٣٧).

هدى ولا كتاب منير﴾. [سورة الحج، الآية: ٨٠]. وقال الله ـ تعالى ـ: **﴿ولا تَقْفُ ما ليس لك به علم إنَّ السمعَ والبصرَ والفؤادَ كل أولئك كان عنه مسئولاً﴾**. [سورة الإسراء، الآية: ٣٦]. وقال الله ـ تعالى ـ: **﴿ها أنتم هؤلاء حاجَجْتُم فيما لكم به علم فلم تحاجُّون فيما ليس لكم به علم﴾**. [سورة آل عمران، الآية: ٦٦].

ولهذا نهى السلف الصالح ـ رضي الله تعالى عنهم ـ عن مناظرة المبتدعة، لئلا يناظرهم من ليس قادرًا على إفحامهم وإظهار الحجة عليهم. قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ: «وقد ينهون عن المجادلة والمناظرة إذا كان المناظر ضعيف العلم بالحجة وجواب الشبهة، فيُخاف عليه أن يفسده ذلك المضلُّ، كما ينهى الضعيف في المقاتلة أن يقاتل علجًا قويًّا من علوج الكفار، فإن ذلك يضره ويضر المسلمين بلا منفعة»(١).

فالجاهل حقه السؤال والاستنارة بها عند العلماء، فلا يحق له أن يدخل هذا المضمار إلا محاورًا محاورة المستبصر الذي يريد الوصول إلى الحق على أيدي العلماء. وأما إذا دخل دخول المجادل أو المناظر: فهو بجهله وقلَّة بضاعته قد ينصر الباطل، أو يقصر في نصرة الحق، أو يخذله في موقف يحتاج فيه إلى الإعزاز. ولهذا قال ابن تيمية أيضًا عن جهلة المعتزلة الذين أرادوا الرد على الزنادقة الباطنية والفلاسفة: «**والعجب من قوم أرادوا نصر الشرع بعقولهم الناقصة، وأقيستهم الفاسدة، فكان ما فعلوه، مما جرَّأ الملحدين أعداء الدين عليه، فلا الإسلام نصروا ولا الأعداء كسروا**»(٢).

ويؤكد ابن تيمية هذه القضية تأكيدًا شديدًا حينما يقول: «ويجب أن يعلم أنَّ الأمور المعلومة من دين المسلمين لابد أن يكون الجواب عما يعارضها جوابًا

---

(١) درء تعارض العقل والنقل (١٧٣/٧). ت: الدكتور محمد رشاد سالم.

(٢) مجموع الفتاوى (٢٥٣/٩).

الاستدلال من رسول الله، صلى الله عليه وسلم»[١].

والعجيب أنَّ بعض الناس ـ غفر الله لنا ولهم ـ يناطح العلماء ويتجرَّأ على مناظرتهم.. بل ومعارضتهم ومشاكستهم، مع أنَّه لا يملك من العلم بمحكمات الشرع أو مقتضيات العصر إلا القليل. فبضاعته مزجاة، وملكاته المعرفية والعقلية كليلة..!

وفي جميع الأحوال يجب الرجوع إلى العلماء الربانيين، أهل الاختصاص والمعرفة، لكي توضع الأمور في مواضعها الشرعية الملائمة، درءًا للخلل والاضطراب. كما قال الله ـ تبارك وتعالى ـ: ﴿**ولو ردّوه إلى الرسول وإلى أولي الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم ولولا فضلُ الله عليكم ورحمتُه لاتبعتم الشيطانَ إلا قليلاً**﴾. [سورة النساء، الآية: ٨٣].

قال الإمام الشوكاني ـ رحمه الله تعالى ـ: «إنَّ إنصاف الرجل لا يتم حتى يأخذ كل فن عن أهله كائنًا ما كان، فإنَّه لو ذهب العالم الذي تأهل للاجتهاد يأخذ مثلاً الحديث عن أهله، ثم يريد أن يأخذ ما يتعلق بتفسيرة في اللغة عنهم، كان مخطئًا في أخذ المدلول اللغوي عنهم، وهكذا المعنى الإعرابي عنهم فإنَّه خطأ. بل يأخذ الحديث عن أئمته بعد أن يكشف عن سنده وحال رواته، ثم إذا احتاج إلى معرفة ما يتعلق بذلك الحديث من الغريب رجع إلى الكتب المدونة في غريب الحديث. وكذا سائر كتب اللغة المدونة في الغريب وغيره. وإذا احتاج إلى بنية كلماته رجع إلى علم الصرف. وإذا احتاج إلى معرفة إعراب أواخر كلمة رجع إلى علم المعاني والبيان. وإذا أراد أن يسلك طريقة الجمع والترجيح بينه وبين غيره رجع إلى علم أصول الفقه».

ثم يؤكد الإمام الشوكاني هذه المنهجية المتزنة بقوله: «فالعالم إذا صنع

(١) الجامع لأحكام القرآن (٤/١٠٨، ١٠٩).

ذلك ظفر بالحق من أبوابه، ودخل إلى الإنصاف بأقوى أسبابه، وأما إذا أخذ العلم عن غير أهله، ورجَّح ما يجده من الكلام لأهل العلم في فنون ليسوا من أهلها، وأعرض عن أهلها، فإنه يخبط ويخلط، ويأتي من الأقوال والترجيحات بما هو في أبعد درجات الإتقان، وهو حقيق بذاك»[١].

واعتماد العلم أصلاً من الأصول المنهجية للحوار كما أنَّه يخرج الجاهل من دائرة الحوار، فهو في الوقت ذاته يخرج المتعصب والمقلِّد أيضًا، لأنَّهما لا يُجيدان إلا ترديد أقوال الشيخ أو الجماعة، بدون عمق أو وعي بدلالات النصوص ومراميها. **وقد كان التعصب في التاريخ الإسلامي يتلبس بلباس المذهبية الفقهية، فأضحى في عصرنا الحاضر يتلبس بلباس الحزبية.**

والتربية الحزبية التي درج عليها بعض العاملين للإسلام ـ غفر الله لنا ولهم ـ معول هدم يُعطل عقل الإنسان، ويقتل ملكات الإبداع والتفكر والتأمل. وهي تعتمد على تلقين الأتباع أصول الحزب ومناهجه تلقينًا حرفيًّا جافًّا، بغض النظر عن صحة هذه الأصول من عدمها. كما يُلقَّن ذمّ الآخرين والتقليل من شأنهم، بدون أن يعي حقيقة هذا الذم وأسبابه وحدوده. فالتربية الحزبية تجيد بكل اتقان صناعة المصفقين الببَّغاوات. . ! !

ومن طرائف المقلِّدة في الحوار التي تدل على جهلهم وقلة بضاعتهم، ما نقله الماوردي ـ رحمه الله تعالى ـ قال: «ولقد رأيت من هذه الطبقة رجلاً يناظر في مجلس حفل، وقد استدل عليه الخصم بدلالة صحيحة، فكان جوابه عنها أن قال: إنَّ هذه دلالة فاسدة، ووجه فسادها أن شيخي لم يذكرها، وما لم يذكره الشيخ لا خير فيه! فأمسك عنه المستدل متعجبًا! !»[١].

---

(١) أدب الطلب ومنتهى الأرب (ص ٧٦).

(٢) أدب الدنيا والدين (ص ٧٨).

قال الخليل بن أحمد ـ رحمه الله تعالى ـ:

لو كنت تعلمُ ما أقول عذرتني
أو كنت تعلم ما تقول عذلتكا
لكن جهلت مقالتي فعذلتني
وعلمتُ أنَّك جاهل فعذرتكا

وقال الشاعر الآخر:

يقولون أقوالاً ولا يعلمونها
ولو قيل هاتوا حقِّقوا لم يُحقِّقوا

والانتصار لقول الشيخ أو الحزب بدون حجة، له حظ وافر من حديث عبدالله بن مسعود ـ رضي الله تعالى عنه ـ عن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال: «**من نصر قومه على غير الحقِّ، فهو كالبعير الذي رُدِّي، فهو يُنْزَعُ بذنبه**»[1].

ولهذا جاءت وصية شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ في غاية البيان، حينما قال: «ولهذا يحتاج المتدين المتورع إلى: علم كثير بالكتاب والسنة والفقه في الدين. **وإلا فقد يفسد تورعه الفاسد أكثر مما يصلحه** كما فعله الكفار وأهل البدع من الخوارج والروافض وغيرهم»[2].

---

(١) أخرجه أبو داود في: كتاب الأدب، باب في العصبية (٥/ ٣٤١) بإسناد صحيح.
(٢) مجموع الفتاوى (٢٠/ ١٤٢).

المطلب الثاني: حسن الفهم:

لكي يسير الحوار إلى الوجهة الصحيحة لابد من حسن الفهم لحجج الطرف الآخر وأدلته وأقواله، والخلفيات المؤثرة على أفعاله وتصرفاته. ففي كثير من الأحيان يتحاور الطرفان، ويطول الحوار، وتتشعب المسائل، ويستمر الخلاف، ولا يصلان إلى نتيجة. والسبب أنَّ كل واحد منهما لم يفهم مراد الآخر ومستنده من الأدلة والبراهين.

ولهذا قال أحد الشعراء:

وكم من عائبٍ قولاً صحيحًا
وآفته من الفهم السقيم

وقديمًا أوصى يحيى بن خالد بن جعفر ـ رحمهما الله تعالى ـ فقال له: «لا ترد على أحد جوابًا حتى تفهم كلامه، فإنَّ ذلك يصرفك عن جواب كلامه إلى غيره، ويؤكد الجهل عليك، ولكن افهم عنه، فإذا فهمته فأجبه ولا تعجل بالجواب قبل الاستفهام. ولا تستح أن تستفهم إذا لم تفهم فإنَّ الجواب قبل الفهم حمق، وإذا جهلت فاسأل فيبدو لك، واستفهامك أجمل بك، وخير من السكوت على العي»[1].

قال أحد الشعراء:

إذا لم يكن لك حُسنُ فهم
أسأت إجابةً وأسأتَ فَهْمًا

وقال الإمام ابن القيم ـ رحمه الله ـ: «لما كان المقصود بالخطاب دلالة السامع وإفهامه مراد المتكلم من كلامه، وأن يبين له ما في نفسه من المعاني، وأن يدله على ذلك بأقرب الطرق، كان موقوفًا على أمرين:

---

(١) جامع بيان العلم وفضله (١/ ١٤٨).

بيان المتكلم وتمكن السامع من الفهم، فإن لم يحصل البيان من المتكلم، أو حصل ولم يتمكن السامع من الفهم، لم يحصل مراد المتكلم، فإذا بين المتكلم مراده بالألفاظ الدالة على مراده، ولم يعلم السامعُ معاني تلك الألفاظ، لم يحصل له البيان فلابد من تمكن السامع من الفهم وحصول الإفهام من المتكلم»[1].

فالفهم ركيزة رئيسة للحوار، وسوء الفهم قد يجعل المرء يقبل الباطل أو يرفض الحق، أو يحمل المسائل ما لا تحتمل. قال الإمام السبكي ـ رحمه الله تعالى ـ: «فكثيراً ما رأيت من يسمع لفظة فيفهمها على غير وجهها فيغير على الكتاب والمؤلف ومن عاشره واستن بسنته، مع أنَّ المؤلف لم يرد ذلك الوجه الذي وصل إليه هذا الرجل»[2].

أسباب سوء الفهم:

لسوء الفهم أسباب عديدة، أذكر منها على سبيل الاختصار:

١ ـ **قلة العلم**: وقد تقدم قبل قليل أهمية العلم في الحوار.

٢ ـ **أخذ جزء من الحديث وترك أجزاء**، أو بتر الحديث وذكره بدون السياق الذي جاء فيه، أو ذكره بدون السبب والحال الذي من أجله ذكر.

لذا كان التأني والتحري، وتقليب الأمر من جميع جوانبه وأطرافه، ودراسته من زوايا متعددة: يعين الإنسان على فهم مراد صاحبه. ومن ثم يقف الموقف الشرعي المناسب الذي يقتضيه الحال. فالحكم على الشيء فرع عن تصوره.

٣ ـ **قراءة أو سماع أقوال الآخرين بخلفيات فكرية ومنهجية معدة مسبقًا**، ومن ثم حمل العبارات والأقوال والاجتهادات بناء على هذه الخلفيات. فأحيانًا يحاول بعضهم أن يستل الباطل من كلام خصمه، ويتأول العبارات

(١) مختصر الصواعق المرسلة (١/ ٣٩). وانظر: كتاب الروح (ص٧٨).
(٢) قاعدة في الجرح والتعديل (ص ٩٣).

ويلويها لكي توافق ما يريد أن يصل إليه. ولهذا ذكر السلف الصالح - رضي الله تعالى عنهم - قاعدة في غاية الدقة والمتانة، وهي قولهم: «استدل ثم اعتقد، ولا تعتقد ثم تستدل».

٤ - **عدم اللقاء بين المتحاورين**. وإنَّما يعتمدان على نقل الرواة وأخبار الناس. ولو أنهما التقيا واجتمعا في مجلس واحد، وحدَّث كل واحد منهما صاحبه؛ لاتضحت لديهما الصورة وزال اللبس. وكثيرًا ما يختلف العلماء والدعاة في بعض المسائل العلمية والعملية والقضايا الدعوية، مع أنهم يحملون الآراء والاجتهادات نفسها[١].

ولكن أيضًا اللقاء أمام الناس وخاصة عوامهم، والتحاور بينهم، قد يؤدي إلى اللغط، وقد يؤدي إلى رغبة أحد الطرفين بالانتصار والتعالي على خصمه، ومن ثم ينكر الحق الذي ظهرت علاماته. ولهذا قال الجاحظ بعد كلام له سبق: «.. إذا كان مع التلاقي يشتد التصنع، ويكثر التظالم، وتفرط العصبية، وتقوى الحمية. وعند المواجهة والمقابلة يشتد حب الغلبة، وشهوة المباهاة والرياسة، مع الاستحياء من الرجوع، والأنفة من الخضوع. وعن جميع ذلك تحدث الضغائن، ويظهر التباين، وإذا كانت القلوب على هذه الصفة وعلى هذه الهيئة امتنعت من التعرف، وعميت عن مواضع الدلالة»[٢].

٥ - **الاختلاف في استخدام الألفاظ والمصطلحات**: ولدرء هذه المشكلة في الحوار ينبغي أن يلتزم المحاور بالوضوح والبيان، ويضبط كلامه وعباراته، ويكون دقيقًا في عرض الحجج والأدلة. وأن يبتعد عن الألفاظ الموهمة أو المشكلة، حتى يفهم كلامه على الوجه الصحيح.

---

(١) يمكن أن يراجع في هذه المسألة والتي قبلها كتابي: (نحو منهج شرعي في تلقي الأخبار وروايتها). دار النشر الدولي - الرياض.

(٢) الحيوان (١ / ٦٠).

ولقد رأيت شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ في حواره مع المخالفين من أبرز المهتمين بضبط الألفاظ والمصطلحات، ووضعها في مواضعها الصحيحة. وأبرز ذلك على الاتجاهات التالية:

الاتجاه الأول: ضرورة فهم ألفاظ النبي، صلى الله عليه وسلم، وأصحابه على الوجه الصحيح.

قال ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ: «ومن لم يعرف لغة الصحابة التي كانوا يتخاطبون بها، ويخاطبهم بها النبي، صلى الله عليه وسلم، وعادتهم في الكلام، وإلا(*) حرَّف الكلم عن مواضعه. فإنَّ كثيراً من الناس ينشأ على اصطلاح قومه وعادتهم في الألفاظ، ثم يجد تلك الألفاظ في كلام الله أو رسوله أو الصحابة، فيظن أنَّ مراد الله أو رسوله أو الصحابة بتلك الألفاظ ما يريده بذلك أهل عادته واصطلاحه، ويكون مراد الله ورسوله والصحابة خلاف ذلك.

وهذا واقع لطوائف من الناس من أهل الكلام والفقه والنحو والعامة وغيرهم. وآخرون يتعمدون وضع ألفاظ الأنبياء وأتباعهم على معان أخر مخالفة لمعانيهم، ثم ينطقون بتلك الألفاظ مريدين بها ما يعنونه هم، ويقولون: إنَّا موافقون للأنبياء! وهذا موجود في كلام كثير من الملاحدة المتفلسفة والإسماعيلية، ومن ضاهاهم من ملاحدة المتكلمة والمتصوفة..»(١).

الاتجاه الثاني: أنَّ عامة أهل البدع يحملون الألفاظ الشرعية عادة على غير المراد منها.

قال الإمام ابن تيمية: «ولابد في تفسير القرآن والحديث من أن يعرف ما يدل على مراد الله ورسوله من الألفاظ، وكيف يفهم كلامه. فمعرفة العربية

(*) كذا في الأصل، ولعلَّ حذف كلمة (وإلا) أقوم للعبارة.

(١) مجموع الفتاوى (١/٢٤٣). وانظر: (٧/١٠٦) (١٢/١٠٦ ـ ١٠٧ و١١٣ ـ ١١٤).

التي خوطبنا بها مما يعين على أن نفقه مراد الله ورسوله بكلامه، وكذلك معرفة دلالة الألفاظ على المعاني، فإنَّ عامة ضلال أهل البدع كان بهذا السبب، فإنهم صاروا يحملون كلام الله ورسوله على ما يدعون أنَّه دالٌّ عليه، ولا يكون الأمر كذلك. . . »[١].

الاتجاه الثالث: أن تفسير الألفاظ المجملة يكون بالألفاظ المبينة.

قال ابن تيمية: « . . . فهـذه المواضع يجب أن تفسر الألفاظ المجملة بالألفاظ المفسرة المبينة، وكل لفظ يحتمل حقًا وباطلاً فلا يطلق إلا مبينًا به المراد الحق دون الباطل. فقد قيل: أكثر اختلاف العقلاء من جهة اشتراك الأسماء. وكثير من نزاع الناس في هذا الباب هو من جهة الألفاظ المجملة التي يفهم منها هذا معنى يثبته، ويفهم منها الآخر معنى ينفيه، ثم النفاة يجمعون بين حقٍّ وباطل، والمثبتة يجمعون بين حقٍّ وباطل. . . »[٢].

الاتجاه الرابع: ضرب الأمثال في ضرورة ضبط المصطلحات:

قال ابن تيمية: «إنَّ الواجب أن يجعل ما قاله الله ورسوله هو الأصل، ويتدبر معناه ويعقل ويعرف برهانه ودليله إما العقلي وإما الخبري السمعي، ويعرف دلالة القرآن على هذا وهذا، وتجعل أقوال الناس التي قد توافقه وتخالفه متشابهة مجملة، فيقال لأصحاب هذه الألفاظ: يُحتمل كذا وكذا، ويحتمل كذا وكذا. فإن أرادوا بها ما يوافق خبر الرسول قبل، وإن أرادوا بها ما يخالفه ردّ. وهذا مثل لفظ المركب والجسم والمتحيز والجوهر والعرض. . . فإن هذه الألفاظ لا توجد في الكتاب والسنة بالمعنى الذي يريده أهل هذا الاصطلاح، بل ولا

---

(١) مجموع الفتاوى (١١٦/٧). وانظر: (١١٨/٧ و١٣٨ و١٦٩ و٢٨٦) ومنهاج السنة النبوية (٢٠١/١ ـ ٢٠٢).

(٢) مجموع الفتاوى (٥٥١/١٢ ـ ٥٥٢).

في اللغة أيضًا، بل هم يختصون بالتعبير بها على معان لم يُعبِّر غيرهم عن تلك المعاني بهذه الألفاظ، فيفسر تلك المعاني بعبارات أخرى، ويبطل ما دل عليه القرآن بالأدلة العقلية والسمعية. وإذا وقع الاستفسار والتفصيل تبين الحق من الباطل وعرف وجه الكلام على أدلتهم، فإنها ملفقة من مقدمات مشتركة، يأخذون اللفظ المشترك في إحدى المقدمتين بمعنى، وفي المقدمة الأخرى بمعنى آخر، فهو في صورة اللفظ دليل، وفي المعنى ليس بدليل»(١)

إذًا تحديد المقصود بالألفاظ والمصطلحات مما يعين على صحة الفهم، وخاصة في هذا العصر الذي كثر فيه الدخيل، وتنوعت المصطلحات في شتى أنواع المعارف والعلوم. وأصبح المصطلح الواحد يفهم بمعانٍ مختلفة، وينظر إليه من زوايا وأبعاد متعددة. ومن هذه المصطلحات على سبيل المثال: **الأصولية، التطرف، الديموقراطية، الحداثة.. وغيرها.**

ولست أعني في هذا المبحث الاختلاف الكامل في معنى اللفظ أو المصطلح فحسب؛ بل قد يتفق على المعنى من حيث الأصل، لكن يأتي الخلل من: تفخيم وتكبير معاني الألفاظ والمصطلحات، أو تحجيمها وتصغيرها.

قال الكاتب الأجنبي رابوبرت: «ولا يخفى ما في تحديد معاني الألفاظ من الفائدة، فكثيرًا ما يثور الخلاف بيننا في مسألة ويشتد الجدال في موضوع ويظهر أنَّ المتجادلين على خلاف فيما بينهم، وهم في الواقع على اتفاق، ولو حددت ألفاظهم لتجلى لهم أنهم على رأي واحد.

وليس منشأ الخطأ في الفهم إلا الغلط في تحديد الألفاظ أو غموضها وتعقيدها والتباسها. لذلك كان «فولتير» يبدأ المناقشة دائمًا بقوله: حدِّد ألفاظك.

---

(١) مجموع الفتاوى (١٣/١٤٥ ـ ١٤٦).

فالعلم بمعاني الألفاظ علمًا صحيحًا لا يُستغنى عنه للتفكير الصحيح ولا للحكم الصحيح»[١].

ولزيادة إيضاح هذه المسألة أذكر المثال التالي:

التقليد من الأمور المذمومة التي ينهى عنها العلماء المحققون، لمن أعطاه الله ـ عز وجل ـ القدرة على النظر والموازنة. فلا يرضى بالتقليد إنسان عرف النصوص، ودرس العلوم الشرعية من مظانها المعتد بها. ولكن فهم بعض الناس هذا المصطلح بصورة مشوهة، حيث أدى إطلاق هذا الاصطلاح بدون تثبت إلى أدواء عديدة منها:

١ ـ **جرأة علمية** من بعض الناس على الفتوى.. ومزاحمة العلماء في ذلك.

٢ ـ **قدح في أئمة العلم وحملته**، وجرأة على تضليلهم، ورد أقوالهم، بزعم أنهم رجال، وأولئك رجال.. حتى كثر في الساحة الفقهاء والمفتون..!

٣ ـ **إهمال للقواعد العلمية** والأصول المنهجية، وإغفال لمقاصد التشريع الإسلامي.

فانظر كيف أدى هذا الاضطراب في فهم هذا المصطلح إلى هذه الأدواء الخطيرة. فالفهم الصحيح يعصم الإنسان من الزيغ والانحراف.

---

(١) مبادىء الفلسفة لرابوبرت (ص ٣٩). ترجمة أحمد أمين.

المطلب الثالث: التأصيل الشرعي لدرء النزاع:

لكي يكـون الحـوار حوارًا منهجيًّا مثمـرًا لابد أن تكون هناك أصول مرجعية معتمدة، متفق عليها، يرجع إليها لمعرفة الحق من الباطل، والراجح من المرجوح، والفاضل من المفضول. وما لم تتوافر هذه الأصول والمراجع فإن الحوار سوف يسير في دائرة مغلقة تطول ولا تصل إلى نهاية.

ومحور المنهج الشرعي عند المسلمين في المسائل الشرعية يعتمد على النص الشرعي، كما قال الحق ـ تبارك وتعالى ـ: ﴿**وما اختلفتم فيه من شيء فحكمه إلى الله**﴾. [سورة الشورى، الآية: ١٠].

وقال الله ـ تعالى ـ: ﴿**فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول**﴾. [سورة النساء، الآية: ٥٩].

فالرد إلى الكتاب والسنة النبوية الصحيحة هو الذي يدرأ النزاع، وبهما يعرف مراد الله ومراد رسوله، صلى الله عليه وسلم، ولهذا قال عبدالعزيز بن يحيى المكي لأمـير المؤمنـين المأمون ـ رحمهما الله تعالى ـ في أثناء مناظرته لبشر المريسي: «كل متناظرين على غير أصل يكون بينهما يرجعان إليه إذا اختلفا في شيء من الفروع، فهما كالسائر على غير طريق، وهو لا يعرف المحجة فيتبعها، ولا يعـرف المـوضع الذي يريد فيقصده، وهو لا يدري من أين جاء فيرجع فيطلب الطريق وهو على ضلال. ولكنا نؤصل بيننا أصلاً، فإذا اختلفنا في شيء من الفروع رددناه إلى الأصل، فإن وجدناه فيه وإلا رمينا به ولم نلتفت إليه.

قال المأمون: نِعْمَ ما قلت، فاذكر الأصل الذي تريد أن يكون بينكما.

قلت: يا أمـير المؤمنين الأصل بيني وبينه ما أمر الله ـ عز وجل ـ واختاره لنا وعلّمنـاه وأدّبنـا به في التنازع والاختلاف، ولم يكلنا إلى غيره ولا إلى أنفسنا واختبارنا فنعجز. قال المأمون: وهل ذلك موجود عن الله ـ عز وجل ـ؟ قلت: نعم، يا أمير المؤمنين. قال: فاذكر ذلك! قلت: قال الله ـ عز وجل ـ: ﴿يا أيها

الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فإن تنازعتم في شيء فردّوه إلى الله والرسولِ إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلاً﴾. [سورة النساء، الآية: ٥٩]. فهذا تعليم من الله وتأديبه واختياره لعباده المؤمنين ما أصله المتنازعون بينهم»[١].

وقال شيخ الإسلام الإمام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ: «فإذا تنازع المسلمون في مسألة وجب رد ما تنازعوا فيه إلى الله والرسول، فأي القولين دلّ عليه الكتاب والسنّة وجب اتباعه»[٢].

وقال ابن تيمية أيضًا: «وهذا لأنَّ الناس لا يفصل بينهم النزاع إلا كتاب منزل من السماء، وإذا ردوا لعقولهم فلكل واحد منهم عقل»[٣].

وقال أيضًا: «وكل من دعا إلى شيء من الدين بلا أصل من كتاب الله وسنة رسوله، فقد دعا إلى بدعة وضلالة، والإنسان في نظره مع نفسه ومناظرته لغيره إذا اعتصم بالكتاب والسنة هداه الله إلى صراطه المستقيم، فإن الشريعة مثل سفينة نوح عليه السلام، من ركبها نجا، ومن تخلّف عنها غرق»[٤].

ويشير ابن تيمية إلى مسألة في غاية النفاسة، حينما يقول: «**وقلَّ أن تعوز النصوص من يكون خبيراً بها وبدلالتها على الأحكام**»[٥].

وقال الإمام ابن القيم ـ رحمه الله تعالى ـ: «قوله: **﴿فإن تنازعتم في شيء﴾** نكرة في سياق الشرط تعم كل ما تنازع فيه المؤمنون من مسائل الدين، دقه وجله، جليه وخفيه. ولو لم يكن في كتاب الله ورسوله بيان حكم ما تنازعوا

---

(١) الحيدة لعبدالعزيز بن يحيى المكي (ص ١٦)، إن صحت النسبة إليه!
(٢) مجموع الفتاوى (٢٠ / ١٢).
(٣) درء تعارض العقل والنقل (١ / ٢٢٩). ومجموع الفتاوى (٢٠ / ١٦٣).
(٤) درء تعارض العقل والنقل (١ / ٢٣٤).
(٥) الحسبة في الإسلام (ص ٦٥).

فيه، ولم يكن كافيًا، لم يأمر بالرد عليه، إذ من الممتنع أن يأمر تعالى بالرد عند النزاع إلى من لا يوجد عنده فصل النزاع»[١].

وقال الإمام أبو إسحاق الشاطبي ـ رحمه الله تعالى ـ: «... وبيانه أنَّ الخصمين إما أن يتفقا على أصل يرجعان إليه أم لا. فإن لم يتفقا على شيء لم يقع بمناظرتهما فائدة بحال، وقد مرَّ هذا. وإذا كانت الدعوى لابد لها من دليل، وكان الدليل عند الخصم متنازعًا فيه، فليس عنده بدليل، فصار الإتيان به عبثًا لا يفيد فائدة ولا يحصل مقصودًا. **ومقصود المناظرة**: رد الخصم إلى الصواب بطريق يعرفه؛ لأنَّ رده بغير ما يعرفه من تكليف ما لا يطاق. فلابد من رجوعهما إلى دليل يعرفه الخصم السائل معرفة الخصم المستدلّ. وعلى ذلك دلَّ قوله ـ تعالى ـ: ﴿**فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول..**﴾. [سورة النساء، الآية: ٥٩]. لأن الكتاب والسنة لا خلاف فيهما عند أهل الإسلام، وهما الدليل والأصل المرجوع إليه في مسائل التنازع..»[٢].

وعلى هذا النهج القويم سار سلفنا وأئمتنا الكرام ـ رضي الله عنهم ـ فها هو ذا عبدالله بن عباس ـ رضي الله عنهما ـ يقولها بكل قوة ووضوح، لما عارض بعضهم قول الرسول، صلى الله عليه وسلم، بقول أبي بكر وعمر ـ رضي الله عنهما ـ: «**يوشك أن تنزل عليكم حجارة من السماء**، أقول: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وتقولون: قال أبو بكر وعمر..!!»[٣].

ومن جميل المناظرات العلمية ما حدث بين الإمامين الجليلين: الشافعي وإسحاق بن راهويه ـ رحمهما الله تعالى ـ لمَّا تناظرا في كراء بيوت مكة، حيث قال الشافعي لأخيه إسحاق: «قال الله ـ تعالى ـ: ﴿**للفقراء المهاجرين الذين**

(١) إعلام الموقعين (١/٤٩).
(٢) الموافقات (٤/٣٣٥).
(٣) مجموع الفتاوى (٢٠/٢١٥) وفتح المجيد (ص ٤٥٦).

أخرجوا من ديارهم﴾. [سورة الحشر، الآية: ٨]. فنسب الديار إلى مالكها أم إلى غير مالكها؟! وقال النبي، صلى الله عليه وسلم، يوم فتح مكة: «**من أغلق بابه فهو آمن، ومن دخل دار أبي سفيان فهو آمن**». فنسب الديار إلى أربابها أم إلى غير أربابها؟! واشترى عمر بن الخطاب دارًا للسجن من مالك أو من غير مالك؟! وقال النبي، صلى الله عليه وسلم: «**وهل ترك لنا عقيل من دار؟**».

قال إسحاق: فقلت: الدليل على صحة قولي: أنَّ بعض التابعين قال به.

فقال الشافعي لبعض الحاضرين: من هذا..؟! فقيل: إسحاق بن إبراهيم الحنظلي.

فقال الشافعي: أنت الذي يزعم أهل خراسان أنك فقيههم؟

فقال إسحاق: هكذا يزعمون!

فقال الشافعي: ما أحوجني أن يكون غيرك، فكنت آمر بعرك أذنيه، أقول قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وأنت تقول: قال عطاء وطاووس والحسن وإبراهيم. وهل لأحد مع رسول الله، صلى الله عليه وسلم، حجَّة؟!![1].

وقال محمد بن عبدالله بن الحكم ـ رحمه الله تعالى ـ: «ما رأت عيني قط مثل الشافعي، لقد قدمت المدينة فرأيت أصحاب عبدالملك الماجشون يعلون بصاحبهم، يقولون: صاحبنا الذي قطع الشافعي. فقلت: إني لأحب أن أنظر إلى رجل قطع الشافعي. قال: فلقيت عبدالملك، فسألته عن مسألة، فأجابني. فقلت: أي شيء الحجة؟ قال: لأنَّ مالكًا قال كذا وكذا..!

فقلت في نفسي: هيهات. أسألك عن الحجة، فتقول: قال معلمي،

---

(١) مناقب الشافعي للإمام البيهقي (١/ ٢١٤). وطبقات الشافعية (١/ ٢٣٦).

وإنّما الحجة عليك وعلى معلمك!»[1].

وهـذه المسألة على رغـم وضوحها وجلائها، واتفاق الأمة عليها، قد يغفـل عنها بعض الناس عند التطبيق والممارسة. فأنت تقول لبعضهم: قال الله، وقال رسوله، صلى الله عليه وسلم، فيقول لك مستدركًا بخلفيته المذهبية أو الحـزبية: لكنَّ فلانًـا يقـول كذا وكـذا!! وليس هذا في المسـائل الفقهية فحسب، بل حتى في المسائل الفكرية والدعوية. وقد أجمعت الأمة أنَّ الحجة المطلقة لا تكون لبشر إلا لرسول الله، صلى الله عليه وسلم، وأما غيره فيؤخذ من قوله ويرد. وقديمًا قالها بوضوح الإمام مجاهد بن جبر ـ رحمه الله تعالى ـ: «**ليس من أحد إلا يؤخذ من قوله ويترك، إلا النبي، صلى الله عليه وسلم**»[2].

ولعـلَّ أكثـر اختـلافات الناس قديمًا وحديثًا ناتج عن غياب الموازين والأصول العلمية الصحيحة التي يدرأ بها النزاع. وذلك لمَّا وضع الناس رموزًا أحيطت بهالة من التقديس ـ سواء كانت شيوخًا أو مذاهب أو طوائف فلا يجرؤ أحد على التفكير في الاستدراك عليها، فضلاً عن معارضتها. حتى ولو خالفت نصًّا قاطعًا أو دلالة بينة!!

وأقوال الرجال أو آراء الأحزاب هي الملاذ الذي يركن إليه من لا يملك الحجـة أو الـبرهـان. فهو أسلوب غريب يفسر القصور والعجز عن متابعة الحوار. وكم من الدعاة في يومنا هذا يسير بهذا المنطق، ويفكر بهذا الميزان؟!

تأمـل في حال الجماعات العاملة في الميدان الإسلامي، واحسب عدد الذين يخضعون للحق وينقادون للدليل الشرعي، حتى ولو عارض من يثقون به ويسيرون في ركابه وتحت لوائه..؟!

---

(١) مناقب الشافعي للإمام البيهقي (١/ ٢٠٨).

(٢) الفقيه والمتفقه (١/ ١٧٦) وجامع بيان العلم وفضله (٢/ ٩١) والإحكام في أصول الأحكام (٦/ ٨٥٧).

لقد تربت بعض أجيال الصحوة الإسلامية على العبودية، وطأطأة الرؤوس، وترديد الشعارات الحزبية دون وعي أو عمق، لا حبًّا في الباطل.. ولكن هكذا تربت وعلى هذا نشأت، فمن تمام انتظامها أن تسلِّم وتقبل كل ما يقال بدون اعتراض.. بل بدون استفصال أو تفهم!!

من أجل ذلك أقول: إننا في أمس الحاجة إلى تربية الأحرار.. أعني أن يكون الإنسان المسلم ناضجًا، عميق النظر، حرّ التفكير، متحررًا من آسار الآخرين، لا يصادر عقله شيخ، ولا يذوب رأيه في حزب، منهجه منهج القرون المفضلة الأولى، تضيئُه أنوار الكتاب العزيز والسنة النبوية المشرفة، يبني عليها كل مسلماته الشرعية ومنطلقاته الدعوية.

ولا أقصد أن يكون كل واحد من أبناء الصحوة الإسلامية إمامًا مجتهدًا منقطع الصلة بالآخرين، لكن ليس أقل من أن يتربى شباب الأمة في محاضن تربوية تغرس فيهم أصول الاستدلال العلمي، ومناهج التفكير الشرعي: فإذا فعلوا فعلوا بدليل، وإذا تركوا تركوا بدليل، وإذا اتبعوا اتبعوا بمنهج. ومع تعدد الاجتهادات والأطروحات يتوحد السبيل بفضل الله تعالى ومنته.

وها هنا آفة أخرى أشير إليها سريعًا، وهي: هل يكون الرد إلى الكتاب والسنة حلًّا للمشكلة دائمًا..؟!

والجواب الذي لا ريب فيه: نعم، هذا هو الأصل إذا صحت المقاصد والأفهام. ولكن أحيانًا يكون مجرد الرد إلى الكتاب والسنة ليس حلًّا للمشكلة، خاصة في هذا العصر الذي قلَّ فيه العلم، واندرست فيه معالم الهدى، وكثر فيه الدَّخَن؛ لأن كل طائفة لها مفهوماتها الخاصة التي تفسر بها النصوص الشرعية. ولهذا كان لزامًا علينا أن نفهم نصوص الوحي والدلالات العلمية بالطريقة الشرعية، بالرجوع إلى إجماع الأمة وأقوال الصحابة وسلف الأمة وعلمائها الأبرار ـ رضي الله عنهم أجمعين ـ.

وقد تقدم قول شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ: «ومن لم يعرف لغة الصحابة التي كانوا يتخاطبون بها، ويخاطبهم بها النبي، صلى الله عليه وسلم، وعادتهم في الكلام، وإلا[1] حرَّف الكلم عن مواضعه، فإن كثيراً من الناس ينشأ على اصطلاح قومه وعادتهم في الألفاظ ثم يجد تلك الألفاظ في كلام الله أو رسوله أو الصحابة: فيظن أن مراد الله أو رسوله أو الصحابة بتلك الألفاظ ما يريده بذلك أهل عادته واصطلاحه، ويكون مراد الله ورسوله والصحابة خلاف ذلك.

وهذا واقع لطوائف من الناس من أهل الكلام والفقه والنحو والعامة وغيرهم. وآخرون يتعمَّدون وضع ألفاظ الأنبياء وأتباعهم على معانٍ أخر مخالفة لمعانيهم، ثم ينطقون بتلك الألفاظ مريدين بها ما يعنونه هم، ويقولون: إنَّا موافقون للأنبياء! وهذا موجود في كلام كثير من الملاحدة المتفلسفة والإسماعيلية، ومن ضاهاهم من ملاحدة المتكلمة والصوفية»[1].

* * *

وإذا تبين لنا منهج الاستدلال العلمي بوضوح وجلاء، فإنَّ كل القواعد والأصول التي اعتمدها المنحرفون والمبتدعة لتمييز الحق، تطيح في الهواء، ولا تستقيم أمام موازين النقد العلمي الصحيح. ومن هذه الأصول المنحرفة على سبيل المثال:

١ ـ **الاعتماد على الآراء** والعقول البشرية المجردة، مع توافر النصوص الشرعية المحكمة. كما هو الحال عند أصحاب المدرسة العقلية، ومن دار في فلكهم من أهل الرأي الذين يعارضون بأقيستهم الفاسدة، وآرائهم الناقصة، النصوص الثابتة المحكمة.

---

(١) كذا في الأصل، ولعلَّ حذف كلمة (وإلا) أقوم للعبارة.

(٢) مجموع الفتاوى (١/١٤٣).

٢ ـ **قبـول النصوص الشرعية** ولكن فهمها وتأويلها وتخريجها بصورة تخالف ما كان عليه السلف الصالح .

٣ ـ **الاعتماد على الذوق** والوجد والإلهام ، كما هو الحال عند الصوفية .

٤ ـ **الاعتـماد على أقـوال الشيوخ والرجال**، وجعلها حجَّة في ذاتها، وتقديمها على الكتاب والسنة الصحيحة .

٥ ـ **حصر الحق أو الباطل في منطقة أو بلد** . . أو نحو ذلك، بدون حجة أو برهان . وما أجمل ذلك الحوار المبارك الذي دار بين أبي الدرداء وسلمان الفارسي ـ رضي الله عنهما ـ. حيث كتب أبو الدرداء لأخيه سلمان : «أن هَلُمَّ إلى الأرض المقـدسـة»، فكتب إليه سلمان الفارسي : «إنَّ الأرض لا تقدس أحدًا، وإنما يقدس الإنسانَ عملُهُ»[١] .

* * *

(١) أخرجه مالك في الموطأ : كتاب الوصية ، باب جامع القضاء وكراهيته (٢/ ٧٦٩) .

المطلب الرابع: تحديد الهدف:

قد يختلف المتحاوران في مسائل عديدة، وليس على مسألة واحدة، ثم يحدث الحوار بين الطرفين في مسائل الخلاف مجتمعة في آن واحد. فينتقل الحوار من مسألة إلى أخرى بدون أن يُتَّفق على المسألة الأولى، فيتشعَّب الحوار ويطول في أمور فرعية بعيدة عن موضوع المحاورة. ولهذا يكون الحوار عائمًا لا زمام له، سائبًا لا ينتهي إلى نتيجة. والاستمرار بهذه الطريقة يعتبر تبديدًا للجهود وإضاعة للوقت، خاصة أن بعض المتحاورين يلجأ إلى الهروب والمراوغة، فإذا وجد أنَّ الطرف الآخر أظهر عليه الحجَّة، فرَّ إلى نقطة أخرى وتشبث بها، أو تعلَّق بمسائل جانبية طرحها الطرف الآخر بعيدة عن مجال الخلاف، أو أنها ذات أثر محدود في القضية المتحاور عليها، أو أنها من القضايا المتفق عليها بين الطرفين المتحاورين. ويعرف هذا عند الأصوليين بتحرير محل النزاع.

والمنهج العلمي في الحوار يقتضي تحديد نقاط الاختلاف بين المتحاورين بدقة، ثم ترتب في سلم المحاورة الواحدة بعد الأخرى، يبدأ بالأهم فالمهم، فينتقل الحوار من الأصول إلى الفروع، ومن الكليات إلى الجزئيات، بتناسق علمي مطرد. فليس من الحكمة أن تناقش الفروع قبل الاتفاق على الأصول.

قال الربيع بن سليمان ـ رحمه الله تعالى ـ: «كان الشافعي إذا ناظره إنسان في مسألة فغدا إلى غيرها يقول: نفرغ من هذه المسألة، ثم نصير إلى ما تريد»[١].

فتحديد الهدف إذًا وسيلة من وسائل ضبط الحوار، وذلك يمنع تشعُّبه ودخوله في متاهات واستطرادات لا طائل من ورائها. فليس المهم أن نتكلم

(١) تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم (ص ٤٠) وآداب العلماء والمتعلمين للحسين بن أمير المؤمنين المنصور بالله (ص ٤٢).

كثيراً . . بل المهم أن نتكلم بشيء مفيد. ورُبَّ كلمة واحدة محكمة، خير من كلمات كثيرة غير منضبطة.

قال الخطيب البغدادي - رحمه الله تعالى - في ذكر آداب الجدل والمناظرة: «ويكون كلامه يسيرًا جامعًا بليغًا، فإنَّ التحفظ من الزلل مع الإقلال دون الإكثار. وفي الإكثار ما يخفي الفائدة، ويُضيع المقصود، ويورث الحاضرين الملل»[(١)].

وقال الجويني إمام الحرمين - رحمه الله تعالى - في ذكر الجدل: «وعليك بمراعاة كلام الخصم، وتفهم معانيه على غاية الحد والاستقصاء، فإن فيه أمانًا من اضطراب ترتيب فصول الكلام عليك، فيسهل عليك عند ذلك وضع كل شيء موضعه.

وفيه أيضًا أمان من تلبيس الخصم والذهاب عن تزويره ولا تمكنه من جمع القصور عليك في الأسئلة والأجوبة، فإنَّه يؤدي إلى انتشار الكلام، واختلاط مواضع النكتة، والتباس موضع الحق بغيره.

وإن طوَّل عليك كلامه بعباراته الطويلة فلخص من جميعها موضع الحاجة إليه فتحصره عليه. ثم تكلم فيه بما يليق به. لأنك إذا فعلت ذلك زال ما أوهم به الحاضرين من إيراد العلوم الكثيرة. وإذا لم تحصر عليه موضع الفائدة موَّه عليهم تقصيرك؛ ولأنك إذا أحصرت عليه في كلامه ألفاظه ومعانيه وأخذت إقراره في كل ذلك، فقلت: ألست قلت كذا، ومعناه كذا: لم يمكنه الهرب مما يلزمه عليه من كلامك، ولا الرجوع. وإذا لم تفعل ذلك، ربما ناكرك عند الإلزام، فتسد مواضع الخلل حين تنبه له عند الإلزام!»[(٢)].

---

(١) الفقيه والمتفقه (٢/٢٨).

(٢) الكافية في الجدل (ص ٥٣٥).

وقال الدكتور محسن أحمد الخضيري : «يجب أن يكون الحوار متجهًا إلى هدف معين يسعى إلى تحقيقه وبالتالي يكون بعيدًا عن الجدل العقيم الذي لا يثري بل والذي لا يحقق عائدًا وطائلاً من ورائه، ومن ثم فإنه من المتعين وضع الهدف من التفاوض وتوضيحه، ووضع برنامج زمني لتحقيقه، بل وتحديد اتجاهات معينة لهذا التحقيق»[1].

ومن الأمثلة المناسبة في هذا المقام: مناظرة عبدالله بن عباس - رضي الله عنهما - للخوارج، المذكورة آنفًا. ففي هذه المناظرة الشهيرة سأل عبدالله بن عباس الخوارج عن مآخذهم على علي بن أبي طالب - رضي الله تعالى عنه - وصحبه. فحدَّد بذلك مسائل الاختلاف بدقة، ثم بدأ باستعراض هذه المسائل الواحدة بعد الأخرى، لا ينتقل من واحدة إلا بعد أن ينهي الحوار فيها، ويقول لهم بعد كل مسألة بيَّن وجه الحق فيها: أخرجت من هذه؟ فإذا قالوا: اللهم نعم. انتقل إلى المسألة التي تليها، حتى مرَّ على جميع المسائل التي أشكلت عليهم.

---

(١) التفاوض علم تحقيق المستحيل للدكتور محسن أحمد الخضيري (ص ٢٣٨).

المطلب الخامس: التفريق بين القطعيات والظنيات:

المسائل الشرعية علمية كانت أو دعوية منها ما هو قطعي لا يجوز فيها إلا رأي واحد، ومنها ما هو اجتهادي تختلف فيه الأنظار والاجتهادات. وهذا من الأمور البدهية نظريًا لدى معظم العاملين في الحقل الإسلامي، لكن في الناحية العملية نجد أنَّ بعض الناس يتبنى رأيًا في مسألة اجتهادية محتملة اختلف فيها العلماء قديمًا وحديثًا، ويقطع بها جازمًا. ويظن أنَّ رأيه هو عين الحق الذي لا حق غيره، ورأي غيره هو الباطل بعينه. وإذا خالفه أحد في اجتهاده ذلك غضب عليه وعدَّه ضالًا منحرفًا أو جاهلًا.. ولا يترك له فرصة الحوار والتعبير عن حقه في إبداء الرأي، بل يسعى لمصادرة آرائه والحجر عليها، ولهذا فهو يصم أذنيه ويغلق عينيه، فلا يسمع رأيًا ولا يقبل طرحًا، فضلًا عن مناقشة الآراء وتحليلها وعرضها على بساط البحث والنظر، ثم يأتي بأحكام صارمه قاطعة لا تقبل المناقشة أو المحاورة. ومن لم يقبل هذه الأفكار فلينطح برأسه الجدار..!!

وبعض الناس ـ غفر الله لنا ولهم ـ يعمد إلى الإرهاب الفكري عن طريق التهويل والتشديد في الحال التي يؤول إليها مخالفه، وإن كانت في حقيقة الأمر لا تستدعي ذلك.. فقد يلمز المخالف بالفسق أو البدعة.. أو حتى الكفر، لمجرد أنَّه خالف! وحالهم كما قال الشاعر:

جلوا صارمًا وتلوا باطلًا
وقالوا صدقنا فقلنا نعم!

قال العلامة جمال الدين القاسمي ـ رحمه الله تعالى ـ: «غريب أمر المتعصبين، والغلاة الجافين، تراهم سراعًا إلى التكفير والتضليل، والتفسيق والتبديع. وإن كان عند التحقيق لا أثر لشيء من ذلك إلا ما دعا إليه الحسد،

أو حمل عليه الجمود وضعف العلم»(١).

وأجزم أنَّ هذا التحفظ لا يعني تمييع المصطلحات الشرعية أو المجاملة فيهـا، كما هو الحـال عند بعض الناس، لكن يجب أن تتوافر شروط ذلك، وتنتفي موانعـه، وفق الضـوابط والأصـول الشرعية المقررة عند أئمة السلف الصالح ـ رضي الله تعالى عنهم أجمعين ـ.

وأذكـر أنني استمعت إلى حوار دار بين اثنين من الإخوة الأفاضل في قضية من قضايا العمل الإسلامي التي يسع فيها الاجتهاد، فأبدى أحدهما رأيه مختصرًا، فبـادره أحـد السـامعـين بالـرد بأسلوب فظ غليظ، وأطال في ذكر اعتراضاته. فقال له الآخر: أتسمح لي بإبداء رأيي؟ فقال له صاحبه: لا يجوز لي أن أستمع إليك، فقد قامت عليك الحجة، واتضح لك الدليل، ويلزمك التراجع عن رأيك، أو أصبحت ممَّن يقدم رأيه على نصِّ الوحي المحكم.. فقال له الآخر مبتسمًا: دعني أشرح لك لعلي.. فقاطعه صاحبه مغضبًا، وقال له: ما أراك إلا مجادلاً صاحب هوى. ثم خرج من المكان!!

إنَّ مصادرة آراء الآخرين وغلق الأبواب في وجوههم يجعل جذور الخطأ تمتد إلى الأعـماق، ومن ثم يصعب تصحيحها أو على الأقل تخفيفها. ولهذا فنحن نحتاج إلى ترويض ومتابعة لكي نتعلم كيف نحترم الرأي الآخر، وننجوا من مصـادرة عقـول الآخرين. والمنهج العلمي الشرعي يقتضي أن نقطع في الأمور القطعية التي قطع بها السلف الصالح. وأما المسائل الاجتهادية في فروع العلم ـ سواء في الفقهيات أو في فروع العمل الدعوي المتجددة ـ فالأمر فيها واسع ولله الحمد والمنَّة، والاختلاف فيها أمر طبعي لم يسلم منه جيل الصحابة ـ رضي الله تعالى عنهم ـ وما وسعهم يسعنا. وليس بالضرورة أن يخلص الحوار

---

(١) الجرح والتعديل لجمال الدين القاسمي (ص ٣٧).

في المسائل الاجتهادية إلى اتفاق الكلمة ـ وإن كان ذلك من الأمور المحبوبة ـ لأن المدارك والأفهام قد تختلف من إنسان إلى آخر، وما قد يكون واضحًا جليًّا عندك، قد لا يكون كذلك عند غيرك. قال الله ـ تعالى ـ: ﴿**ولا يزالون مختلفين إلا من رَحِمَ ربُّك ولذلك خلقهم**﴾. [سورة هود، الآية: ١١٨]. وما يتبيَّن لك صوابه الآن، قد يتبين لك خلافه غدًا لأمر ينقدح في ذهنك. ولهذا تواتر عن علمائنا وأئمتنا أنهم يقولون في المسألة الفرعية الواحدة قولاً، ثم يقولون بخلافه بعد ذلك. وكانوا يقولون عند اختلافهم: «جائز ما قلت أنت، وجائز ما قلت أنا، وكلانا نجم يُهتدى به، فلا علينا شيء من اختلافنا»(١).

فتعدد الآراء والأطروحات في طرائق العمل الإسلامي ـ إذا كانت ضمن الأطر والضوابط الشرعية ـ ليس داء خطيرًا كما يصوره بعض الناس، بل هو سنة ربانية كتبها الله على عباده المؤمنين. وهذا النوع من التعدد هو الذي يسميه علماء الأمة باختلاف التنوع. وأما اختلاف التضاد فهو الاختلاف في الأصول والمناهج وطرق الاستدلال والمقاصد الكلية للتشريع، وهو الاختلاف المذموم الذي حذر منه الشارع.

والمجتهد المنصف ـ مهما كانت منزلته العلمية وإمامته في الدين ـ لا ينبغي له أن يلزم مجتهدًا آخر بالنتيجة التي توصل إليها. ومن المواقف الجليلة التي تدل على غاية الورع والإنصاف: موقف الإمام مالك بن أنس من الخليفة العباسي أبي جعفر المنصور ـ رحمهما الله تعالى ـ لما أراد أن يحمل الناس على كتاب الإمام مالك، ويوحدهم على رأي واحد. فقال له الإمام مالك: «لا تفعل فإن الناس قد سبقت إليهم أقاويل، وسمعوا أحاديث، ورووا روايات، وأخذ كل قوم بما سبق إليهم، وعملوا به، ودانوا به، من اختلاف الناس

---

(١) جامع بيان العلم وفضله (٢/ ٨٧).

أصحاب رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وغيرهم، وإنَّ ردَّهم عما اعتقدوه شديد، فدع الناس وما هم عليه وما اختار كل بلد لأنفسهم». قال الحافظ بن عبدالبر ـ رحمه الله تعالى ـ: «وهذا غاية في الإنصاف لمن فهم»(١).

أقوال السلف الصالح في مسائل الخلاف:

على ذلك المنهاج الكريم سار سلفنا الصالح، فمن أقوالهم في هذا الباب:

قال يحيى بن سعيد الأنصاري ـ رحمه الله تعالى ـ وهو من أجلاء التابعين: «ما برح أولو الفتوى يختلفون، فيُحلّ هذا ويُحرِّم هذا، فلا يرى المحرِّم أنَّ المحلَّ هلك لتحليله، ولا يرى المحلّ أنَّ المحرِّم هلك لتحريمه»(٢).

وفي رواية عنه: «أهل العلم أهل وسعة، وما برح المفتون يختلفون، فيُحل هذا ويُحرِّم هذا. وإنَّ المسألة لترد على أحدهم كالجبل، فإذا فتح لها بابها، قال: ما أهون هذه»(٣).

وقال سفيان الثوري ـ رحمه الله تعالى ـ: «ما اختلف فيه الفقهاء فلا أنهى أحدًا من إخواني أن يأخذ به»(٤).

وقال الثوري أيضًا: «إذا رأيت الرجل يعمل العمل الذي قد اختُلِفَ فيه وأنت ترى غيره فلا تنهه»(٥).

وقال يونس الصدفيّ ـ رحمه الله تعالى ـ: «ما رأيتُ أعقل من الشافعي، ناظرتُه يومًا في مسألة، ثم افترقنا، ولقيني، فأخذ بيدي، ثم قال: يا أبا موسى،

---

(١) جامع بيان العلم وفضله (١/ ١٣٢).
(٢) جامع بيان العلم وفضله (٢/ ٨٠).
(٣) سير أعلام النبلاء (٥/ ٤٧٣ ـ ٤٧٤).
(٤) الفقيه والمتفقه (٢/ ٦٩).
(٥) المرجع السابق.

ألا يستقيم أن نكون إخوانًا وإن لم نتفق في مسألة»[١].

قال الذهبي تعليقًا على كلام الإمام الشافعي: «هذا يدلُّ على كمال عقل هذا الإمام، وفقه نفسه، فما زال النُّظراء يختلفون»[٢].

وقال الإمام أحمد بن حنبل ـ رحمه الله تعالى ـ: «من أفتى النَّاس ليس ينبغي أن يحمل النَّاس على مذهبه ويُشدِّد عليهم»[٣].

وقال أيضًا: «لم يَعبر الجسر إلى خراسان مثل إسحاق بن راهويه، وإن كان يخالفنا في أشياء، فإنَّ الناس لم يزل يخالف بعضهم بعضًا»[٤].

وقال الإمام ابن قدامة المقدسي ـ رحمه الله تعالى ـ: «لا ينبغي لأحد أن ينكر على غيره العمل بمذهبه فإنَّه لا إنكار على المجتهدات»[٥].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ: «مسائل الاجتهاد من عمل فيها بقول بعض العلماء لم يُنكر عليه ولم يُهجر، ومن عمل بأحد القولين لم ينكر عليه»[٦].

وقال أيضًا: «وقد كان العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم إذا تنازعوا في الأمر اتبعوا أمر الله تعالى في قوله: **﴿فإن تنازعتُم في شيءٍ فردّوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خيرٌ وأحسنُ تأويلاً﴾**. [سورة النساء، الآية: ٥٩]. وكانوا يتناظرون في المسألة العلمية والعملية مع بقاء الألفة والعصمة وأخوة الدين. نعم من خالف الكتاب المستبين، والسنَّة المستفيضة، أو ما أجمع عليه سلف الأمة خلافًا لا يعذر فيه، فهذا يعامل بما

---

(١)، (٢) سير أعلام النبلاء (١٠/١٦ ـ ١٧).

(٣) آداب الشافعي ومناقبه للرازي (ص ٤٤) وحلية الأولياء (٩/٩٦).

(٤) الآداب الشرعية للإمام ابن مفلح (١/١٨٦).

(٥) الآداب الشرعية (١/١٨٦).

(٦) مجموع الفتاوى (٢٠/٢٠٧).

يعامل به أهل البدع . . وأما الاختلاف في الأحكام فأكثر من أن ينضبط، ولو كان كلما اختلف مسلمان في شيء تهاجرا لم يبق بين المسلمين عصمة ولا أخوة»(١).

وقال الإمام الشاطبي ـ رحمه الله تعالى ـ: «فإنَّ الله حكم بحكمته أن تكون فروع هذه الملة قابلة للأنظار ومجالاً للظنون، وقد ثبت عند النُّظَّار أن النظريات لا يمكن الاتفاق فيها عادة. فالظنيَّات عريقة في إمكان الاختلاف فيها، لكن في الفروع دون الأصول، وفي الجزئيات دون الكليات، فلذلك لا يضر هذا الاختلاف»(٢).

ونقل الإمام الشاطبي عن بعض المفسرين قولاً في غاية القوة والمتانة، وهو قوله: «فكلّ مسألة حدثت في الإسلام فاختلف الناس فيها ولم يورث ذلك الاختلاف بينهم عداوة ولا بغضاء ولا فرقة علمنا أنها من مسائل الإسلام، وكل مسألة طرأت فأوجبت العداوة والتنافر والتنابز والقطيعة، علمنا أنها ليست من أمر الدين في شيء، وأنها التي عنى رسول الله، صلى الله عليه وسلم، بتفسير الآية، وهي قوله: ﴿**إن الذين فرَّقوا دينهم وكانوا شيعًا**﴾. [سورة الأنعام، الآية: ٥٩]. وقد تقدمت، فيجب على كل ذي دين وعقل أن يجتنبها، ودليل ذلك قوله ـ تعالى ـ: ﴿**واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداء فألَّف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخوانًا**﴾. [سورة آل عمران، الآية: ١٠٣]. فإذا اختلفوا وتقاطعوا كان ذلك لحدثٍ أحدثوه من اتباع الهوى. هذا ما قالوه. وهو ظاهر في أن الإسلام يدعو إلى الألفة والتحابّ والتراحم والتعاطف. فكل رأي أدى إلى خلاف ذلك فخارج عن الدين»(٣).

---

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ١٧٢ ـ ١٧٣).

(٢) الاعتصام (٢/ ١٦٨).

(٣) الموافقات (٤/ ١٨٦ ـ ١٨٧).

أمثلة تطبيقية في مسائل الخلاف:

لتأكيد تلك القواعد العلمية أستشهد بهذه الأمثلة التطبيقية:

١ - **قال الإمام الأثرم** - رحمه الله تعالى -: «سمعت أبا عبدالله أحمد بن حنبل يُسأل عن رجل صلَّى بقوم وعليه جلود الثعالب؟ فقال: إن كان يلبسه وهو يتأوَّل: «**أيما إهاب دبغ فقد طهر**»، فيُصلَّى خلفه. قيل له: أفتراه أنت جائزًا؟ قال: لا، نحن لا نراه جائزًا، ولكن إذا كان هو يتأوَّل فلا بأس أن يصلى خلفه. ثم قال أبو عبدالله: لو أنَّ رجلاً لم ير الوضوء من الدم لم يصل خلفه؟! ثم قال: نحن نرى الوضوء من الدم فلا نصلي خلف سعيد بن المسيَّب ومالك ومن سهَّل؟! أي بلى»[(١)].

٢ - **قال شيخ الإسلام ابن تيمية** - رحمه الله تعالى -: وطرد مالك هذا الأصل أيضًا في سائر خطأ الإمام. فإذا صلى الإمام باجتهاده فترك ما يعتقد المأموم وجوبه مثل: أن يكون الإمام لا يرى وجوب قراءة البسملة، أو لا يرى الوضوء من الدم، أو من القهقهة، أو من مس النساء، والمأموم يرى وجوب ذلك، فمذهب مالك يرى صحة صلاة المأموم. وهذا أحد القولين عن أحمد والشافعي، والقول الآخر لا يصح كقول أبي حنيفة. . .

ثم من المعلوم بالتواتر عن سلف الأمة أنَّ بعضهم ما زال يصلي خلف بعض، مع وجود مثل ذلك. فمازال الشافعي وأمثاله يصلون خلف أهل المدينة، وهم لا يقرؤون البسملة سرًّا ولا جهرًا.

ومن المأثور أنَّ الرشيد احتجم فاستفتى مالكًا فأفتاه بأنَّه لا وضوء عليه، فصلى خلفه أبو يوسف، ومذهب أبي حنيفة وأحمد أن خروج النجاسة من غير السبيلين ينقض الوضوء، ومذهب مالك والشافعي أنَّه لا ينقض الوضوء. فقيل

---

(١) المغني (٢/ ٢٧ - ٢٨).

لأبي يوسف: أتصلي خلفه؟! فقال: سبحان الله أمير المؤمنين! **فإن ترك الصلاة خلف الأئمة لمثل ذلك من شعائر أهل البدع كالرافضة والمعتزلة**. ولهذا لما سئل الإمام أحمد عن هذا فأفتى بوجوب الوضوء، فقال له السائل: فإن كان الإمام لا يتوضأ أصلي خلفه؟ فقال: سبحان الله! ألا تصلي خلف سعيد بن المسيب ومالك بن أنس؟!»[١].

* * *

إنَّ الصحوة الإسلامية المعاصرة تعاني من تصدعات خطيرة في بنائها الداخلي، وشروخ الخلافات والصراعات تتسع يومًا بعد آخر، بسبب الخلاف في مسائل ظنية يسع فيها الخلاف، ولكنها تضخم، وتؤدي إلى التدابر والتنازع، ثم تتحول لغة الحوار بعد ذلك إلى سباب وشتائم.. بل إلى حروب دامية يتساقط فيها القتلى هنا وهناك، كما يحدث في أفغانستان..!!

وفقدان العلم الشرعي المؤصل تأصيلاً منهجيًا من الأسباب المهمة التي تؤدي إلى مثل هذه النتيجة.

وأشير أخيرًا إلى أن: قبول الاختلاف العلمي والتباين الاجتهادي في المسائل التي يسوغ فيها الاختلاف، واتساع الصدور لذلك، لا يعني على الإطلاق إقرار الشطحات الفكرية والاختلافات المنهجية بحجة اتساع الصدور للخلاف! ولا يعني ذلك أيضًا تضخيمها وإظهارها بصورة مبالغ فيها. وإنما تعالج كل مسألة علاجًا شرعيًّا مدروسًا من أهل العلم، وتحدد المواقف العملية تبعًا لذلك.

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٠/٣٦٤ - ٣٦٥).

الباب الثاني

آداب الحوار

المطلب الأول: التجرد في طلب الحق.
المطلب الثاني: عدم الانتصار للنفس.
المطلب الثالث: الحذر من الجدال.
المطلب الرابع: الهدوء.
المطلب الخامس: عدم اتهام النيات.

آداب الحوار:

أعني بآداب الحوار: القواعد السلوكية التي ينبغي الالتزام بها عند المحاورة. وأحسب أنَّ التأصيل العلمي والمنهجي في الحوار على الرغم من أهميته، فإنَّ الجانب السلوكي والتربوي ذو أثر كبير جدًّا في هذا الباب، إذ إنَّ الممارسة الناضجة، والتخلق الكريم بأخلاق القرآن العظيم: هما الترجمان الحقيقي والأثر الحي الصادق للعلم الصحيح. فليست المشكلة في قضية الحوار علمية فحسب ـ وإن كان لها أثر كبير ـ وإنَّما هي تربوية ونفسية كذلك.

وفي هذا الباب أحب أن أذكر بعض الآداب المهمة التي ينبغي أن يتمثلها المحاور، لكي تُرسِّخ وتقوي الأصول المنهجية للحوار. ومن هذه الآداب:

١ ـ التجرُّد في طلب الحق.
٢ ـ عدم الانتصار للنفس.
٣ ـ الحذر من الجدال.
٤ ـ الهدوء.
٥ ـ عدم اتهام النيات.

المطلب الأول: التجرد في طلب الحق

التجرد في طلب الحق يُعين في الوصول إليه. والهوى داءٌ خطير يعمي بصيرة الإنسان، فلا يرى حقًّا إلا ما وافق هواه. والعلم وحده لا يكفي في ساحة الحوار، بل لابد معه من الإخلاص والتجرد، فقد يضل المرء على علم، والعياذ بالله، كما قال ـ تعالى ـ: ﴿**أفرأيت من اتخذ إلـهه هواه وأضله الله على علم**﴾. [سورة الجاثية، الآية: ٢٣]. وعلى المحاور الصادق أن يقصد بمحاورته وجه

الله تعالى وحده لا شريك له، فلا يرجو الغلبة والانتصار، كما لا يرجو ثناء النَّاس أو حمدهم، فما عندهم ينفد وما عند الله باق. قال الله ـ تعالى ـ: ﴿**فمن كان يرجو لقاء ربِّه فليعمل عملاً صالحًا ولا يشرك بعبادة ربه أحدًا**﴾. [سورة الكهف، الآية: ١١٠].

قال الخطيب البغدادي ـ رحمه الله تعالى ـ في ذكر آداب الجدل والمناظرة: «ويخلص النية في جداله بأن يبتغي به وجه الله تعالى.. وليكن قصده في نظره: إيضاح الحق وتثبيته دون المغالبة للخصم»(١).

وأشار الإمام ابن القيم ـ رحمه الله تعالى ـ إشارة متينة إلى حال المتعصب الذي يملي عليه هواه أحكامه ومواقفه، حيث قال: «... أعجب من هذا كله شأنكم معاشر المقلدين أنكم إذا وجدتم آية من كتاب الله توافق رأي صاحبكم أظهرتم أنكم تأخذون بها، والعمدة في نفس الأمر على ما قاله، لا على الآية! وإذا وجدتم آية نظيرها تخالف قوله لم تأخذوا بها، وتطلبتم لها وجوه التأويل وإخراجها عن ظاهرها حيث لم توافق رأيه. وهكذا تفعلون في نصوص السنة سواء. وإذا وجدتم حديثًا صحيحًا يوافق قوله، أخذتم به، وقلتم: لنا قوله، صلى الله عليه وسلم، كيت وكيت. وإذا وجدتم مائة حديث صحيح بل وأكثر تخالف قوله، لم تلتفتوا إلى حديث منها. ولم يكن لكم منها حديث واحد فتقولون لنا قوله، صلى الله عليه وسلم، كذا وكذا. وإذا وجدتم مرسلاً قد وافق رأيه أخذتم به وجعلتموه حجة هناك. وإذا وجدتم مائة مرسل تخالف رأيه اطرحتموها كلها من أولها إلى آخرها، وقلتم: لا نأخذ بالمرسل!»(٢).

فالإمام ابن القيم ها هنا يشير إلى أن صاحب الهوى ليس له قواعد

(١) الفقيه والمتفقه (٢/ ٥).

(٢) إعلام الموقعين (٢/ ٢١٤).

مطردة، أو موازين منضبطة يعتمد عليها في البحث عن الحق، بل تراه يدور مع هواه حيث دار.. ! وحينما يتصف المحاور بهذه الصفة فلا يمكن أن يصل المتحاوران إلى النتيجة المرجوة بحال.

وقال الكاتب الأجنبي «هاري شو»: «بما أننا آدميون فإنَّ كلامنا مستعد وباستمرار لكي يتجاهل أو يشوه أو يضخم في الحقائق والأدلة الثابتة. وكوننا آدميين فنحن نفكر فيما نريد التفكير فيه، فبذلك نحمي أهواءنا ومعتقداتنا الراسخة. نحن نمقت الأفكار المعارضة. كوننا آدميين فنحن غالبًا ما نحتقر المنطق ونهزأ من التفكير السليم، وكوننا آدميين فإننا نقلل من فرصنا للحصول على درجات عالية عن طريق عدم التفكير كلية، أو التفكير المستهتر أو التفكير الخاطىء غير المنطقي»(١).

وهذه الآدمية التي تكلم عنها هذا الكاتب الأجنبي هي الآدمية التي لم تستنر بنور الوحي، ولم تتطلع إلى عظيم أجر الله ـ عز وجل ـ الذي أعده لعباده الأطهار الذين لا يرجون مع الله إلـهًا آخر.

قال الشاعر أحمد شوقي ـ رحمه الله تعالى ـ:

إذا رأيت الهوى في أمة حكمًا
فاحكم هنالك أن العقل قد ذهبَا

وقال الشاعر الآخر:

إنَّا إذا قلَّت دواعي الهوى
وأنصت السامع للقائل
واصطرع القوم بألبابهم
نقضي بحكم عادلٍ فاصلِ

---

(١) ثلاثون طريقة لتحسين قدراتك (ص ٦٤).

لا نجعل الباطل حقًّا ولا
نلفظ دون الحق بالباطلِ
نخاف أن تسفه أحلامنا
فنحمل الدهر مع الحاملِ

ويشير الكاتب الأجنبي «كارل روجر» إلى أن توافر الرغبة في الوصول إلى الحق لدى الطرفين المتحاورين يعين على نجاح الحوار، حيث يقول: «إذا توفرت الرغبة لدى شخصين للتبادل، وأن كليهما لديه الرغبة في الاستعلام ومساعدة الآخر، وأنَّ المناقشة استمرت وقتًا كافيًا بدون تداخلات، فإنَّه بقدر ما توافرت درجة التوافق لدى أحدهما، بقدر ما يكون هناك اتجاه نحو الطرف الآخر لتوليد ظروف المعالجة، وبالتالي توليد التوافق النفسي، وهذا يعني فرصة نجاح المناقشة»[1].

مقتضيات التجرد في طلب الحق:

التجرد في طلب الحق يقتضي أمورًا عدة، أذكر منها:

أ ـ **أن يدخل المرء ساحة الحوار** باحثًا عن الحق، حتى لو كان عند خصمه، ولا يتردد أبدًا في أن يتراجع عن رأيه إذا تبينَّ له صحة رأي غيره. قال الله ـ تعالى ـ: ﴿**وإنَّا أو إياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين**﴾. [سورة سبأ، الآية: ٢٤].

وينبغي أن يكون المحاور كما قال أبو حامد الغزالي ـ رحمه الله تعالى ـ: «كناشد ضالة لا يُفرِّق بين أن تظهر الضالة على يده أو على يد من يعاونه، ويرى رفيقه معينًا لا خصمًا، ويشكره إذا عرّفه الخطأ أو أظهر له الحق»[2].

---

(١) نقلاً عن مقال الدكتور محمد حامد سليم في بحثه المرفق في كتاب الإعلام الإسلامي والعلاقات الإنسانية (ص ٩٠). نشرة الندوة العالمية للشباب الإسلامي.

(٢) إحياء علوم الدين (١/ ٥٧).

ولهذا كان الإمام الشافعي ـ رحمه الله تعالى ـ يقول: «**ما ناظرت أحدًا قط فأحببت أن يخطىء**»(١).

وقال أيضًا: «ما كلمت أحدًا قط إلا أحببت أن يوفق ويسدد ويعان. وما كلمت أحدًا قط إلا ولم أبال بيَّن الله الحقَّ على لساني أو لسانه»(٢).

قال الحافظ ابن رجب الحنبلي ـ رحمه الله تعالى ـ تعليقًا على كلام الإمام الشافعي: «وهذا يدل على أنه لم يكن له قصد إلا في ظهور الحق ولو كان على لسان غيره ممن يناظره أو يخالفه، ومن كانت هذه حاله فإنَّه لا يكره أن يُردّ عليه قوله. ويتبين له مخالفته للسنة لا في حياته ولا في مماته. وهذا هو الظنّ بغيره من أئمة الإسلام الذابِّين عنه، القائمين بنصره من السلف والخلف، ولم يكونوا يكرهون مخالفة من خالفهم أيضًا بدليل عرض له، ولو لم يكن ذلك الدليل قويًّا عندهم بحيث يتمسكون به ويتركون دليلهم له...»(٣).

وقال الإمام الآجري ـ رحمه الله تعالى ـ بعد كلام له سبق: «فالمؤمن العالم العاقل يخاف على دينه من الجدال والمراء. فإن قال قائل: فما يصنع في علم أشكل عليه؟!

قيل له: إن كان كذلك وأراد أن يستنبط علم ما أشكل عليه قصد إلى عالم ممن يعلم أنه يريد بعلمه الله ممَّن يرتضي علمه وفهمه وعقله، فذاكره مذاكرة من يطلب الفائدة، وأعلمه أنَّ مناظرتي إياك مناظرة من يطلب الحق، وليست مناظرة مغالب، ثم ألزم نفسه الإنصاف له في مناظرته، وذلك أنَّه واجب عليه أن يُحبَّ صواب مناظره، ويكره خطأه كما يحبّ ذلك لنفسه. ويكره ما يكره

(١) مناقب الشافعي للرازي (ص ٣٦٠) والفقيه والمتفقه (٢/ ٢٦).
(٢) مناقب الشافعي للرازي (ص ٣٦٠ ـ ٣٦١) والفقيه والمتفقه (٢/ ٢٦).
(٣) الفرق بين النصيحة والتعيير (ص ٣١).

لنفسه. ويعلمه أيضًا: إن كان مرادك في مناظرتي أن أخطىء الحق وتكون أنت المصيب، ويكون أنا مرادي أن تخطىء الحق، وأكون أنا المصيب، فإنَّ هذا حرام علينا فعله؛ لأن هذا خلق لا يرضاه الله منا، وواجب علينا أن نتوب من هذا.

فإن قال: فكيف نتناظر..؟!

قيل له: مناصحة.

فإن قال: كيف المناصحة؟

أقول له: لما كانت مسألة فيها بيننا أقول أنا إنها حلال، وتقول أنت إنها حرام، فحكمنا جميعًا أن نتكلَّم فيها كلام من يطلب السلامة، مرادي أن ينكشف لي على لسانك الحق فأصير إلى قولك، أو ينكشف لك على لساني الحق فتصير إلى قولي، ممَّا يوافق السنة والإجماع. فإن كان هذا مرادنا رجوت أن تُحمد عواقب هذه المناظرة، وتوفق للصواب ولا يكون للشيطان فيما نحن فيه نصيب»[(١)].

وقارن **هذه الروح المخبتة الصادقة**، التي تعلو على الأهواء ولا تتطلع إلا إلى الحق، بتلك النفوس المريضة التي تراوغ هنا وهناك حتى لا يظهر ويعلو إلا قولها، سواء كان ذلك حقًّا أو باطلاً..! وقديمًا قال أبو حامد الغزالي ـ رحمه الله تعالى ـ: «فانظر إلى مناظري زمانك اليوم كيف يسودّ وجه أحدهم إذا اتضح الحق على لسان خصمه، وكيف يخجل به، وكيف يجهد في مجاحدته بأقصى قدرته، وكيف يذمّ من أفحمه طول عمره..؟!!»[(٢)].

وقد تؤثر على المحاور أحيانًا اتجاهات فكرية ونفسية غير مرئية تعوقه عن

---

(١) أخلاق العلماء (ص ٥٢).

(٢) إحياء علوم الدين (١/ ٤٤).

الوصول إلى الحقيقة العلمية التي طرحها صاحبه. فبعض الناس ـ غفر الله لنا ولهم ـ يتقنَّع بقوالب فكرية معدَّة مسبقًا، ويدخل ساحة الحوار لا للبحث عن الحق، ولكن لتقرير الرأي، والمدافعة عنه، والتعصب له. فليس عنده الاستعداد أبدًا أن يتنازل عن رأيه، حتى ولو تبينَّ له خطؤه!

والثقة بالنفس خصلة حميدة، لكنها لا تعني الشعور بالعصمة والكمال. وليس عيبًا أن يعترف المرء بالخطأ، ويسلِّم لخصمه، بل هذا دليل الكمال والورع. والرجل المؤمن الصادق لا يقف ضعيفًا عاجزًا أمام نفسه حينما يتبينَّ له الخطأ. ولا تصوِّر له خيالاته المريضة أنَّه قد ينقص قدره أو يضعف وزنه إن اعترف بخطئه.. بل يسارع جادًّا إلى الأخذ بزمام الحق، ويعضّ عليه بنواجذه، ويعتقد جازمًا أنه برجوعه إلى الحق أنقى وأكمل. ويحتاج ذلك ـ بلا شك ـ إلى عقيدة إيمانية، وقوَّة نفسية، تتلاشى أمامها حظوظ النفوس والإحساس بالكمال وتقديس الذوات.

ودعونا نتأمل في حال من حولنا لنرى كيف يجر التعصب للرأي وتقديس الاجتهادات إلى تصدع الجسور الهشة التي تربط بين المتحاورين..؟!

وكيف يؤدي ذلك إلى تآكل الأواصر الأخوية بين الدعاة، حتى لا يبقى منها إلا شعارات باهتة لا حقيقة لها..؟!

قال الفاروق عمر بن الخطاب في رسالته المشهورة إلى أبي موسى الأشعري ـ رضي الله عنهما ـ: «ولا يمنعنَّك قضاءٌ قضيت فيه اليوم فراجعت فيه رأيك، فهديت فيه لرشدك أن تراجع فيه الحقَّ، فإن الحق قديم لا يبطله شيء، ومراجعة الحق خير من التمادي في الباطل»(١).

وقال عبدالله بن المعتز ـ رحمه الله تعالى ـ: «لولا الخطأ ما أشرق نور

---

(١) إعلام الموقعين (١/ ٨٦).

الصواب، وبالتعب وطيء فراش الراحة، وبالبحث والنظر تستخرج دقائق العلوم، ولا فرق بين جاهل يُقلِّد وبهيمة تنقاد» (١).

وقال الإمام الشوكاني ـ رحمه الله تعالى ـ: «من آفات التعصب الماحقة لبركة العلم: أن يكون طالب العلم قد قال بقول في مسألة، كما يصدر ممَّن يفتي، أو يصنِّف، أو يناظر غيره، ويشتهر ذلك القول عنه، فإنه قد يصعب عليه الرجوع عنه إلى ما يخالفه، وإن علم أنَّه الحق، وتبيَّن له فساد ما قاله. ولا سبب لهذا الاستصعاب إلا تأثير الدنيا على الدين، فإنَّه قد يسوِّل له الشيطان أو النفس الأمَّارة أنَّ ذلك ينقصه، ويحطُّ من رتبته، ويخدش في تحقيقه، ويغضُّ من رئاسته. وهذا تخيل مختلّ، وتسويل باطل، فإن الرجوع إلى الحق يوجب له من الجلالة والنبالة وحسن الثناء ما لا يكون في تصميمه على الباطل، بل ليس في التصميم على الباطل إلا محض النقص له والإزراء عليه والاستصغار لشأنه. فإن منهج الحقّ واضح المنار يفهمه أهل العلم، ويعرفون براهينه، ولاسيما عند المناظرة. فإذا زاغ عنه زائغ تعصبًا لقول قد قاله أو رأي رآه، فإنَّه لا محالة يكون عند من يطلع على ذلك من أهل العلم لأحد رجلين: **إما متعصب مجادل** مكابر، إن كان له من الفهم والعلم ما يدرك به الحق ويتميَّز به الصواب. **أو جاهل فاسد الفهم** باطل التصور، إن لم يكن له من العلم ما يتوصل به إلى معرفة بطلان ما صمَّم عليه وجادل عنه. وكلا هذين المطعنين فيه غاية الشين» (٢).

ومن الأمثلة التي يحسن ذكرها في هذا المقام: أنَّ الإمام إسحاق بن راهويه ناظر الإمام الشافعي، والإمام أحمد بن حنبل حاضر ـ رحمهم الله تعالى أجمعين ـ في جلود الميتة إذا دبغت. فقال الشافعي: دباغها طهورها. فقال

(١) الفقيه والمتفقه (٢/ ٥).

(٢) أدب الطلب ومنتهى الأرب (ص ٨٨ ـ ٨٩).

إسحاق: ما الدليل؟ فقال الشافعي: حديث الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله بن عباس، عن ميمونة، أن النبي، صلى الله عليه وسلم، مرَّ بشاة ميتة، فقال: هلا انتفعتم بجلدها. فقال إسحاق: حديث ابن عكيم، كتب إلينا رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قبل موته بشهر: «**لا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب**» أشبه أن يكون ناسخًا لحديث ميمونة؛ لأنه قبل موته بشهر. فقال الشافعي: هذا كتاب وهذا سماع. فقال إسحاق: إنَّ النبي، صلى الله عليه وسلم، كتب إلى كسرى وقيصر وكان حجة عليهم عند الله، فسكت الشافعي. فلما سمع ذلك أحمد بن حنبل ذهب إلى حديث ابن عكيم وأفتى به، ورجع إسحاق إلى حديث الشافعي فأفتى بحديث ميمونة»(١).

ب ـ أن يذكر ماله وما عليه من الحجج والأدلة والبراهين:

فامتياز المنهج الإسلامي يظهر جليًّا مشرقًا بهذا التوازن الشامل والعدل الكامل. فلا يجوز أن يُحجب شيء من الحقيقة، أو يدفن شيء من الأدلة التي تدعم قول المخالف. فهذه صفة ذميمة تدلّ على حبِّ الذات وقلّة الإنصاف والورع. ونزاهة المحاور وموضوعيته محور أساس من محاور المنهج العلمي. وهي التي يُعبَّر عنها بالمصطلح الحديث بالأمانة العلمية.

وقد ذمَّ الله ـ سبحانه وتعالى ـ اليهود لأنهم يتميزون بكتم الحق وتلبيسه بالباطل. قال الله ـ تعالى ـ: ﴿**يا أهل الكتاب لم تلبسون الحقَّ بالباطل وتكتمون الحقَّ وأنتم تعلمون**﴾. [سورة آل عمران، الآية: ٧١].

وقال الله ـ تعالى ـ: ﴿**ولا تلبسوا الحقَّ بالباطل وتكتموا الحق وأنتم تعلمون**﴾. [سورة البقرة، الآية: ٤٢].

وأخذ بعض المبتدعة هذه الصفة الذميمة من اليهود، ولهذا قال الإمام وكيع بن الجراح ـ رحمه الله تعالى ـ: «أهل العلم يكتبون ما لهم وما عليهم،

(١) طبقات الشافعية (١/٢٣٧).

وأهل الأهواء لا يكتبون إلا ما لهم»(١).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ مبينًا منهج المبتدعة في الاستدلال: «فلا تجد قطّ مبتدعًا إلا وهو يحب كتمان النصوص التي تخالفه ويبغضها، ويبغض إظهارها وروايتها والتحدث بها، ويبغض من يفعل ذلك، كما قال بعض السلف: ما ابتدع أحد بدعة إلا نزعت حلاوة الإيمان من قلبه»(٢).

ويبين ابن تيمية أنَّ هذا ليس خاصًّا بالمبتدعة، بل هو أيضًا عند طالب العلو والرئاسة، حيث قال: «وطالب الرئاسة ـ ولو بالباطل ـ ترضيه الكلمة التي فيها تعظيمه، وإن كانت باطلاً. وتغضبه الكلمة التي فيها ذمه وإن كانت حقًا. والمؤمن ترضيه كلمة الحقّ له وعليه، وتغضبه كلمة الباطل له وعليه؛ لأنَّ الله تعالى يحب الحقّ والصدق والعدل، ويبغض الكذب والظلم»(٣).

ويرسم ابن تيمية في موضع آخر المنهج العلمي الواجب اتباعه في ذلك فيقول: «وأمَّا أهل العلم والدين فلا يصدقون بالنقل ويكذبون به بمجرد موافقة ما يعتقدون، بل قد ينقل الرجل أحاديث كثيرة فيها فضائل النبي، صلى الله عليه وسلم، وأمته وأصحابه، فيردونها لعلمهم بأنها كذب. ويقبلون أحاديث كثيرة لصحتها، وإن كان ظاهرها بخلاف ما يعتقدونه: إما لاعتقادهم أنها منسوخة، أو لها تفسير لا يخالفونه، ونحو ذلك»(٤).

وقال أيضًا: «يجب أن يكون الخطاب في المسائل بطريق ذكر دليل كل قول، ومعارضة الآخر له، حتى يتبين الحق بطريقه لمن يريد الله هدايته»(٥).

---

(١) سنن الدارقطني (١/ ٢٦).

(٢) درء تعارض العقل والنقل (١/ ٢٢١) ومجموع الفتاوى (٢٠/ ١٦١).

(٣) مجموع الفتاوى (١٠/ ٥٩٩ ـ ٦٠٠).

(٤) منهاج السنة النبوية (٧/ ٣٩).

(٥) مجموع الفتاوى (٨/ ١٠٨).

وقال أيضًا: «فهذا أحسن ما يكون في حكاية الخلاف: أن تستوعب الأقوال في ذلك المقام، وأن ينبه على الصحيح منها، ويبطل الباطل، وتذكر فائدة الخلاف وثمرته لئلا يطول النزاع والخلاف فيما لا فائدة تحته، فيشتغل به عن الأهم. فأمَّا من حكى خلافًا في مسألة ولم يستوعب أقوال الناس فيها فهو ناقص، إذ قد يكون الصواب في الذي تركه، أو يحكي الخلاف ويطلقه، ولا ينبه على الصحيح من الأقوال فهو ناقص أيضًا..»(١).

وقال العلامة السعدي ـ رحمه الله تعالى ـ في تفسير قوله ـ تعالى ـ: **﴿الذين إذا اكتالوا على الناس يستوفون. وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون﴾**. [سورة المطففين، الآيتان: ٢، ٣]: «دلَّت الآية الكريمة على أنَّ الإنسان كما يأخذ من الناس الذي له، يجب أن يعطيهم كل ما لهم من الأموال والمعاملات، بل يدخل في عموم هذا: الحجج والمقالات، فإنَّه كما أنَّ المتناظرين قد جرت العادة أنَّ كل واحد منهما يحرص على ما له من الحجج، فيجب عليه أيضًا أن يبين ما لخصمه من الحجة التي لا يعلمها، وأن ينظر في أدلة خصمه كما ينظر في أدلته هو. وفي هذا الموضع يعرف إنصاف الإنسان من تعصبه واعتسافه، وتواضعه من كبره، وعقله من سفهه»(٢).

ومن التطبيقات اللطيفة في هذا المبحث: أنَّ ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ كان من أعظم الناس نصرًا لمنهج السلف الصالح، ومن أعظمهم ردًّا على المبتدعة بمختلف مللهم ونحلهم. إلا أنه لتمام اتِّزانه، وسلوكه المنهج العلمي الحق، انتقد بعض تصرفاتِ جهلةِ أهل السنة المخالفة لذلك المنهج المشار إليه آنفًا. فها هو ذا يقول: «وفيهم نفرة عن قول المبتدعة بسبب تكذيبهم بالحق ونفيهم له، فيُعرضون عمَّا يثبتونه من الحق أو ينفرون منه، أو يكذبون به، كما

---

(١) مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٦٨).

(٢) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان (٧/ ٥٨٦ ـ ٥٨٧).

قد يصير بعض جهال المتسننة في إعراضه عن بعض فضائل علي وأهل البيت إذا رأى أهل البدعة يغلون فيهم. بل بعض المسلمين يصير في الإعراض عن فضائل موسى وعيسى بسبب اليهود والنصارى بعض ذلك، حتى يُحكى عن قوم من الجهال أنهم ربما شتموا المسيح إذا سمعوا النصارى يشتمون نبينا في الحرب. وعن بعض الجهال أنَّه قال:

سُبُّوا عليًّا كما سَبّوا عتيقكم
كفرٌ بكفرٍ وإيمان بإيمان..!»[1]

ولَمَّا ذمّ بعض أهل الكلام أهلَ الحديث بقلَّة الفهم وعدم التمييز بين صحيح الحديث من ضعيفه، أثبت ابن تيمية ذلك في بعضهم ولم يتعصَّب فينكر حقيقة ذلك مادام ذلك موجودًا، حيث قال: «لا ريب أن هذا موجود في بعضهم، يحتجون بأحاديث موضوعة في مسائل الفروع والأصول، وآثار مفتعلة، وحكايات غير صحيحة. ويذكرون من القرآن والحديث ما لا يفهمون معناه، وقد رأيت من هذا عجائب». ومع اعتراف ابن تيمية بقصور بعض أهل الحديث، إلا أنه يقارن ذلك بفساد المبتدعة وتهالكهم، ويشير إلى قضيتين:

الأولى: أن ذلك فيهم قليل.

الثانية: أن الأمر عند غيرهم أعظم، والفساد أخطر. ولهذا قال بعد كلامه السابق مباشرة: «**لكنهم بالنسبة إلى غيرهم في ذلك كالمسلمين بالنسبة إلى بقية الملل**. فكل شرٍّ في بعض المسلمين فهو في غيرهم أكثر، وكل خير يكون في غيرهم فهو فيهم أعظم. وهكذا أهل الحديث بالنسبة إلى غيرهم. وبإزاء تكلم أولئك بأحاديث لا يفهمون معناها تكلف هؤلاء من القول بغير علم ما هو أعظم من ذلك وأخطر. وما أحسن قول الإمام أحمد: ضعيف الحديث خير من الرأي»[2].

(١) مجموع الفتاوى (٦/٢٦).
(٢) مجموع الفتاوى (٨/٥٢ - ٥٣).

وأذكر في هذا الباب: أن أحد طلاب العلم الفضلاء أثنى على بعض إخوانه من طلاب العلم ثناءً جيدًا، لحرصهم على الفقه والأصول وتحرير المسائل الشرعية، ودراسة الكتب الفقهية قديمها وحديثها. ولكنه عتب عليهم عدم حرصهم على علم الحديث، لأنه لا يتم الفقه الصحيح إلا بالاستدلال، ولا ينفع الاستدلال إلا بمعرفة صحيح الحديث من ضعيفه، وبعض كتب الفقه لا تهتم بهذا الأمر العظيم، مع أنهما علمان متلازمان لا غنى لطالب العلم الجاد عنهما.

لكن كيف فهم هذا الكلام..؟!

عدّ هذا الكلام جرأة وتهجمًا على طلاب العلم وقدحًا بهم..!! ومأخذهم هذا صحيح لو أنَّه ذكر ذلك في معرض الذم أو التشفي أو التعيير، ولكنه قال ذلك ناصحًا مشيرًا يُحب لهم ما أحب لنفسه. واللطيف في الأمر أن المعنيين بالكلام قبلوا هذه النصيحة، وقدّروها لأخيهم، وشكروه على ذلك!

جـ- وينبني على ما تقدم: قبول الحق من كل من قاله كائنًا من كان، حتى من المبتدع، بَلْه الكافر؛ لأنه إن ردَّ قوله فقد ردَّ الحق، والإنصاف في المحاورة من صفات الربانيين الذين لا يرجون إلا الحق. وفي هذا الباب أمثلة عديدة منها:

المثال الأول:

عن قتيلة بنت صيفي الجهينية قالت: أتى حبر من الأحبار رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فقال: يا محمد، نعم القوم أنتم، لولا أنكم تشركون. فقال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «**سبحان الله وما ذاك؟!**». قال: تقولون إذا حلفتم والكعبة. قالت: فأمهل رسول الله، صلى الله عليه وسلم، شيئًا، ثم قال: «**إنَّه قد قال، فمن حلف فليحلف بربِّ الكعبة**». قال: يا محمد، نعم القوم أنتم، لولا أنكم تجعلون لله ندًّا. قال: «**سبحان الله وما**

ذاك؟!». قال: تقولون: ما شاء الله وشئت. قالت: فأمهل رسول الله، صلى الله عليه وسلم، شيئًا، ثم قال: «**إنَّه قد قال، فمن قال: ما شاء الله، فليفصل بينهما ثم شئت**»(١).

المثال الثاني:

جاء في قصة أبي هريرة مع الشيطان الذي أراد أن يسرق من طعام الزكاة، فأمسكه ثم أطلقه، ثم قال له في الثالثة: لأرفعنك إلى رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وهذا آخر ثلاث مرات، إنك تزعم لا تعود ثم تعود. قال: دعني وأعلمك كلمات ينفعك الله بها، قلت: ما هن؟ قال: إذا أويت إلى فراشك فاقرأ آية الكرسي: ﴿**الله لا إله إلا هو الحي القيوم**﴾ حتى تختم الآية. فإنك لا يزال عليك من الله حافظ، ولا يقربنك شيطان حتى تصبح. قال أبو هريرة: فخليت سبيله، فأصبحت. فقال لي رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «**ما فعل أسيرك البارحة؟**». قلت: قال لي: إذا أويت إلى فراشك فاقرأ آية الكرسي من أولها حتى تختم الآية، ﴿**الله لا إله إلا هو الحي القيوم**﴾. وقال لي: لا يزال عليك من الله حافظ، ولا يقربك شيطان حتى تصبح، وكانوا أحرص شيء على الخير. فقال النبي، صلى الله عليه وسلم: «**أما إنَّه قد صدقك وهو كذوب**»(٢).

وفي هذا الباب يقول شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ: «والله قد أمرنا ألا نقول عليه إلا الحق، وألا نقول عليه إلا بعلم، وأمرنا بالعدل والقسط، **فلا يجوز لنا إذا قال يهودي أو نصراني ـ فضلاً عن الرافضي ـ قولاً فيه**

(١) أخرجه أحمد (٦/ ٣٧١ ـ ٣٧٢) والحاكم (٤/ ٢٩٧) وصححه ووافقه الذهبي وصححه الألباني في السلسة الصحيحة رقم (١٣٦).

(٢) أخرجه البخاري في: كتاب الوكالة، باب إذا وكَّل رجلاً فترك الوكيل شيئًا فأجازه الموكّل (٤/ ٤٨٧).

حق أن نتركه، أو نرده كله؛ بل لا نرد إلا ما فيه من الباطل دون ما فيه من الحق» [١].

وقال ابن تيمية: «وليس مما أمر الله به ورسوله، ولا مما يرتضيه عاقل أن تقابل الحجج القوية بالمعاندة والجحد. بل قول الصدق والتزام العدل لازم عند جميع العقلاء، وأهل الإسلام والملل أحق بذلك من غيرهم، إذ هم ولله الحمد أكمل الناس عقلاً، وأتمهم إدراكًا، وأصحهم دينًا، وأشرفهم كتابًا، وأفضلهم نبيًّا، وأحسنهم شريعة» [٢].

وقال أيضًا: «والمناظرة والمحاجة لا تنفع إلا مع العدل والإنصاف، وإلا فالظالم يجحد الحق الذي يعلمه، وهو المسفسط والمقرمط. أو يمتنع عن الاستماع والنظر في طريق العلم، وهو المعرض عن النظر والاستدلال.. ولمَّا كانت المحاجة لا تنفع إلا مع العدل، قال الله ـ تعالى ـ: ﴿**ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن إلا الذين ظلموا**﴾. [سورة العنكبوت، الآية: ٤٦]. فالظالم ليس علينا أن نجادله بالتي هي أحسن» [٣].

وقال الإمام العلامة عبدالرحمن بن ناصر السعدي ـ رحمه الله تعالى ـ في تفسير قوله ـ تعالى ـ: ﴿**يا أيها الذين آمنوا كونوا قوَّامين لله شهداء بالقسط ولا يجرمنَّكم شنآن قومٍ على ألا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى واتَّقوا الله إن الله خبير بما تعملون**﴾. [سورة المائدة، الآية: ٨]. «.. بل كما تشهدون لوليكم، فاشهدوا عليه، وكما تشهدون على عدوكم، فاشهدوا له، فلو كان كافرًا أو مبتدعًا، فإنَّه يجب العدل فيه، وقبول ما يأتي به من الحق، لا لأنَّه قاله. ولا يرد الحقَّ لأجل قوله، فإنَّ هذا ظلم للحق» [٤].

(١) منهاج السنة النبوية (٢/٣٤٢).
(٢) درء تعارض العقل والنقل (٩/٢٠٧).
(٣) مجموع الفتاوى (٤/١٠٩).
(٤) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان (٢/٢٥٩).

المطلب الثاني: عدم الانتصار للنفس:

من آداب الحوار المهمة: ألا يكون قصد الإنسان الانتصار للنفس، والعلو على غيره، وإفحامه، واستعراض القوة والقدرة على الغلبة، والتعاظم على الآخرين بالقول والفعل، والظهور بمظهر الأستاذية، والتلبس بلباس المشيخة، وأنَّه وحده المدرك البصير الذي يُسمع قوله ويعتمد رأيه. فإذا وقف فالناس جلوس، وإذا تكلَّم فالناس سكوت..!!

والذي ينبغي للإنسان الصادق الجاد أن يحاور محاورة مشاورة ومناصحة، مليئة بالألفة والمحبة والتواضع، بعيدًا عن المكابرة والمعاندة.

ومن أهم أسباب الانتصار للنفس أن المحاور يرجو في حواره مع غيره أن يرفع كفته أو كفة شيخه أو حزبه الذي ينتمي إليه، فليس همه أن يظهر الحق، بقدر ما يهمه انتصاره أو انتصار حزبه، ويغفل عن أن ظهور الحق على يده أو على يد صاحبه، خير له وفضل عليه من الله تعالى.

قال الجويني إمام الحرمين ـ رحمه الله تعالى ـ في ذكر آداب الجدل: «فأول شيء فيه مما على الناظر أن يقصد التقرب إلى الله ـ سبحانه ـ وطلب مرضاته في امتثال أمره ـ سبحانه ـ فيما أمر به من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والدعاء إلى الحق عن الباطل وعما يخبر فيه، ويبالغ قدر طاقته في البيان والكشف عن تحقيق الحق وتمحيق الباطل.

ويتقي الله أن يقصد بنظره المباهاة وطلب الجاه، والتكسب والمماراة، والمحك، والرياء، ويحذر أليم عقاب الله ـ سبحانه ـ.

ولا يكن قصده الظفر بالخصم والسرور بالغلبة والقهر، فإنَّه من دأب الأنعام الفحولة، كالكباش والديكة»[1].

(١) الكافية في الجدل (ص ٥٢٩ ـ ٥٣٠).

ثم قال: «ويلزم الخشوع، والتواضع، ويقصد الانقياد للحق، فيكون من جملة من ﴿**يستمعون القول فيتَّبعون أحسنه**﴾. [سورة الزمر، الآية: ١٨]. **فإنهم** الذين وصفهم الله ـ سبحانه ـ بالهدى من الله سبحانه»[١].

والعلو والكبر من الآفات الخطيرة التي تقلل من قدر المرء، حتى ولو كان مصيبًا في أصل رأيه، فهو بعلوه هذا ينفِّر الناس عن الحق، ويبعدهم عن الهدى، ويضطرهم للمعاندة، ويستفزهم للمخالفة. وقد جاء في صحيح مسلم من حديث عبدالله بن عمرو بن العاص ـ رضي الله عنهما ـ أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فسَّر الكبر بقوله: «**الكبر: بَطَرُ الحقِّ، وغَمْطُ النَّاس**»[٢].

فالتعسف في ردِّ الحق، وبخس الناس حقوقهم هو عين الكبر الذي حذَّر منه النبي المصطفى، صلى الله عليه وسلم، وفي مقابل ذلك فإنَّ الإنصاف والتواضع ولين الجانب ممَّا يرفع قدر الإنسان ويعلي منزلته.

عن عبدالله بن عباس ـ رضي الله عنهما ـ أن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال: «**ما من آدمي إلا في رأسه حكمة بيد ملك، فإذا تواضع قيل للملك: ارفع حكمته. وإذا تكبَّر قيل للملك: ضع حكمته**»[٣].

وقال عمر بن الخطاب ـ رضي الله تعالى عنه ـ وهو على المنبر: «إنَّ العبد إذا تواضع لله ـ عز وجل ـ رفع حكمته وقال: انتعش رفعك الله، فهو في نفسه حقير، وفي أعين الناس كبير. فإذا تكبر وعدا طوره وهصه[٤] إلى الأرض،

---

(١) الكافية في الجدل (ص ٥٢٩ ـ ٥٣٠).

(٢) أخرجه مسلم في كتاب الإيمان، باب تحريم الكبر وبيانه (١/٩٣).

(٣) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (١٢/٢١٨) وحسن إسناده الألباني في السلسلة الصحيحة رقم (٥٣٨) وصحيح الجامع رقم (٥٥٥١).

(٤) وهصه: ضرب به الأرض.

وقال: اخسأ أخساك الله، فهو في نفسه كبير، وفي أعين الناس حقير. حتى إنَّه أحقر في أعينهم من الخنزير»(١).

وقال **أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم** - رحمه الله تعالى -: «يا قوم، أريدوا بعلمكم الله تعالى، فإني لم أجلس مجلسًا قط أنوي فيه أن أتواضع إلا لم أقم حتى أعلوهم، ولم أجلس مجلسًا قط أنوي فيه أن أعلوهم إلا لم أقم حتى أفتضح»(٢).

وقال **الإمام الشافعي** - رحمه الله تعالى -: «ما ناظرتُ أحدًا إلا على النصيحة»(٣).

وقال **أيضًا**: «ما ناظرت قط أحدًا على الغلبة، وبودي أنَّ جميع الخلق يعلمون كتبي ولا ينسبون إليَّ منها حرفًا»(٤).

ونقل **الإمام الشاطبي** عن أبي حامد الغزالي - رحمهما الله تعالى - كلامًا متينًا يغفل عنه بعض الناس، وهو قوله: «أكثر الجهالات إنَّما رسخت في قلوب العوام بتعصب جهلة أهل الحق، أظهروا الحق في معرض التحدي والإدلال. ونظروا إلى ضعفاء الخصوم بعين التحقير والازدراء، فثارت من بواطنهم دواعي المعاندة والمخالفة، ورسخت في قلوبهم الاعتقادات الباطلة، وتعذر على العلماء المتلطفين محوها، مع ظهور فسادها»(٥).

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه: كتاب الأدب، باب ما ذكر في الكبر (٩/ ٩٠)، وكتاب الزهد، باب كلام عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - (١٣/ ٢٧٠). وإسناده حسن. وانظر: تخريجه في كتاب (جزء فيه حديث سفيان بن عيينة) بتحقيقي. ونشر دار المنار بالخرج.

(٢) تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم (ص ٦٩).

(٣) مناقب الشافعي للإمام البيهقي (١/ ١٧٤). والفقيه والمتفقه (٢/ ٢٦).

(٤) مناقب الإمام الشافعي للرازي (ص ٣٦٠).

(٥) الاعتصام (٢/ ٢٣٠).

المطلب الثالث: الحذر من الجدال:

اللدد والخصومة من الآفات القاتلة التي قد تنتج عن الحوار، حيث يصطبغ الحوار بصبغة التعنت والعناد، ولا يصبح الحق هو الهدى الذي يرجى الوصول إليه. **وحدُّ المراء أو الجادل**: أن ينكر الحق الذي ظهرت دلالته ظهورًا لا خفاء فيه، ويتعصب للباطل الذي ظهرت دلالته ظهورًا لا خفاء فيه. والذي يؤدي إلى ذلك غالبًا: التعصب لمذهب أو لشيخ أو فئة. وإذا تحوَّل الحوار إلى مراء وجدل.. انتهى إلى خصومة وفرقة، بعد أن تمتلىء الصدور بالحقد، وتشحن النفوس بالكراهية لبعضها. ثم يشتغل الناس بأمور لا فائدة فيها تعوقهم عن أمور أكثر أهمية، وأظهر مصلحة. وهذا حتمًا يؤدي إلى أن يجمد العمل، وتغيب روح الفاعلية، ويشيع الإحباط في النفوس.

والجدل آفة يصاب بها غالبًا أولئك القاعدون عن العمل، الذين يحبون تغطية قصورهم وعجزهم بكثرة القيل والقال. والإنسان العملي يترفع ويربأ بنفسه عن ذلك، بل لا يملك فراغًا من الوقت يجعله يهدره في مسائل عقيمة وجدالات بيزنطية لا تقدم له شيئًا جديدًا يستفيد منه في حياته، أو يدخره بعد مماته. وإذا تحولت المجالس العلمية والمحاضن التربوية والدعوية إلى مجالس مراء وجدل، فإنها تقضي على المعادن الكريمة والبذور النبيلة. ولهذا صح عن النبي، صلى الله عليه وسلم، أنه قال: «**ما ضلَّ قوم بعد هدى أتاهم، إلا أوتوا الجدل**»(١).

وقال حسان بن عطية ـ رحمه الله تعالى ـ: «إذا أراد الله بقوم شرًّا: ألقى بينهم الجدل، وخزن العلم»(٢).

---

(١) أخرجه أحمد (٥/٢٥٢، ٢٥٦). والترمذي كتاب تفسير القرآن، باب ومن سورة الزخرف (٥/٣٧٨). وابن ماجه في: المقدمة، باب اجتناب البدع والجدل (١/١٩). وإسناده صحيح.

(٢) الفقيه والمتفقه (١/٢٣١).

وقال **مالك بن أنس** ـ رحمه الله تعالى ـ: «الجدال في الدين ينشىء المراء، ويذهب بنور العلم من القلب، ويقسِّي، ويورث الضغائن»(١).

وروى **الأوزاعي** عن عبدة بن أبي لبابه ـ رحمهما الله تعالى ـ أنه قال: «إذا رأيت الرجل لجوجًا مماريًا معجبًا برأيه، فقد تمت خسارته»(٢).

وقال **عبدالعزيز بن عبدالله بن الماجشون** ـ رحمه الله تعالى ـ: «احذروا الجدل فإنه يقربكم إلى كل موبقة، ولا يسلمكم إلى ثقة»(٣).

وقال **الشافعي** ـ رحمه الله تعالى ـ: «المراء في العلم يقسِّي القلب ويورث الضغائن»(٤).

من أجل ذلك إذا رأى الإنسان أنَّ الحوار تحول إلى مراء وجدل، وقيل وقال، وتعنت وصخب، واستعراض للعضلات، فينبغي أن يقطع الحوار، لأنه لا فائدة ترجى من ورائه، ومفسدته أعظم من مصلحته. فلا نريد أن يتحول الحوار إلى عراكات ومصادمات صبيانية، أو مماحكات ولغط، من أجل الظهور والغلبة والطواف حول الذات! وهذا هو مقتضى المنهج القرآني الكريم، قال الله ـ تعالى ـ: ﴿**وما قدروا الله حقَّ قدره إذ قالوا ما أنزل الله على بشرٍ من شيء قل من نزَّل الكتاب الذي جاء به موسى نورًا وهدى للناس تجعلونه قراطيس تبدونها وتخفون كثيراً وعُلِّمتم ما لم تعلموا أنتم ولا آباؤكم. قل الله ثم ذرهم في خوضهم يلعبون**﴾. [سورة الأنعام، الآية: ٩١]. فلمَّا ظهر من حال هؤلاء القوم أنهم أهل عناد وتعنت أمر الله ـ سبحانه وتعالى ـ نبيه محمدًا، صلى الله عليه وسلم، أن يجهر لهم بكلمة الحق، ثم يعرض عنهم ويتركهم في خوضهم وجدالهم.

---

(١) ترتيب المدارك (١/ ١٧٠).
(٢) سير أعلام النبلاء (٥/ ٢٩٥).
(٣) الفقيه والمتفقه (١/ ٢٣٢).
(٤) مناقب الإمام الشافعي للبيهقي (١/ ١٥١).

ولهذا قال الله ـ عز وجل ـ في آية أخرى: ﴿ادعُ إلى سبيل ربِّك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن إنَّ ربك هو أعلم بمن ضلَّ عن سبيله وهو أعلم بالمهتدين﴾. [سورة النحل، الآية: ١٢٥].

وقد حثَّ رسول الله، صلى الله عليه وسلم، على ترك المراء في جميع الأحوال، حيث قال: «**أنا زعيم بيت في ربض الجنة لمن ترك المراء ولو كان محقًّا**»(١).

وقال وهب بن منبه: «دع المراء والجدل، فإنه لن يعجز أحد رجلين: رجل هو أعلم منك، فكيف تعادي وتجادل من هو أعلم منك؟! ورجل أنت أعلم منه، فكيف تعادي وتجادل من أنت أعلم منه ولا يطيعك؟!»(٢).

وكان الإمام الشافعي ـ رحمه الله تعالى ـ يقول: «ما ناظرت أحدًا علمتُ أنَّه مقيم على بدعة»(٣).

وشرح الإمام البيهقي ـ رحمه الله تعالى ـ كلام الشافعي بقوله: «وهذا لأن المقيم على البدعة قلَّما يرجع بالمناظرة عن بدعته. وإنَّما كان يناظر من يرجو رجوعه إلى الحق إذا بيَّنه له»(٤).

وللإمام محمد بن الحسين الآجري ـ رحمه الله تعالى ـ في ذكر آداب الجدل كلام متين جدًّا، قال فيه: «ومن صفة هذا العالم العاقل إذا عارضه في مجلس العلم والمناظرة من يعلم أنه يريد مناظرته للجدل والمراء والمغالبة لم يسعه مناظرته؛ لأنه قد علم أنه إنما يريد أن يدفع قوله وينصر مذهبه، ولو أتاه بكل

---

(١) أخرجه أبو داود في كتاب الأدب، باب في حسن الخلق (٤/٢٥٣). وحسنه الألباني في السلسلة الصحيحة رقم (٢٧٣).

(٢) سير أعلام النبلاء (٤/٥٤٩).

(٣) مناقب الشافعي للإمام البيهقي (١/١٧٤).

(٤) المرجع السابق (١/١٧٤).

حجة مثلها يجب أن يقبلها: لم يقبل ذلك ونصر قوله. ومن كان هذا مراده لم تؤمن فتنته ولم تُحمد عواقبه.

ويُقال لمن مراده في المناظرة المغالبة والجدل: أخبرني إذا كنت أنا حجازيًّا وأنت عراقيًّا، وبيننا مسألة على مذهبي أقول إنها حلال وعلى مذهبك إنها حرام، فسألتني المناظرة لك عليها، وليس مرادك في مناظرتك الرجوع عن قولك، وكان عندي أنا أن أقول: وليس في مناظرتك الرجوع عما هو عندي وإنما مرادي أن أرد قولك، ومرادك أن ترد قولي، فلا وجه لمناظرتنا، فالأحسن بنا السكوت على ما تعرف من قولك وعلى ما أعرف من قولي، وهو أسلم لنا وأقرب إلى الحق الذي ينبغي أن نستعمله. فإن قال: وكيف ذلك؟! قيل: لأنك تريد أن أخطىء الحق وأنت على الباطل ولا أوفق للصواب ثم تُسر بذلك وتبتهج به، ويكون مرادي فيك كذلك، فإن كنا كذلك فنحن قوم سوء لم نوفَّق للرشاد، وكان العلم علينا حجة وكان الجاهل أعذر منا!!»[1].

وقال الجويني إمام الحرمين ـ رحمه الله تعالى ـ في ذكر آداب الجدل: «وعليك ألّا تفاتح من تعلمه متعنتًا، لأن كلام المتعنِّت ومن لا يقصد مرضاة الله في تعرف الحق والحقيقة بما تقوله، يورث المباهاة والضجر وحزن القلب، وتعدي حدود الله ـ سبحانه ـ في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

وإن لم تعلمه كذلك حتى فاتحته بالكلام ثم علمته عليه، وجب عليك الإمساك عن مناظرته. فإن رأيت نصرة دين الله ـ سبحانه وتعالى ـ في الإمساك عنه، زدت في الحدِّ وبالغت في التحرز عنه»[2].

وقال الأستاذ سيد قطب ـ رحمه الله تعالى ـ في ظلال آية سورة النحل

---

(١) أخلاق العلماء (ص ٥٢ ـ ٥٣).

(٢) الكافية في الجدل (ص ٥٣٢).

الآنفة الذكر: «. . . والجدل بالتي هي أحسن، بلا تحامل على المخالف ولا ترذيل له وتقبيح. حتى يطمئن إلى الداعي ويشعر أن ليس هدفه هو الغلبة في الجدل، ولكن الإقناع والوصول إلى الحق. فالنفس البشرية لها كبرياؤها وعنادها، وهي لا تنزل عن الرأي الذي تدافع عنه إلا بالرفق، حتى لا تشعر بالهزيمة. وسرعان ما تختلط على النفس قيمة الرأي وقيمتها عند الناس، فتعتبر التنازل عن الرأي تنازلاً عن هيبتها واحترامها وكيانها. والجدل بالحسنى هو الذي يطامن من هذه الكبرياء الحساسة، ويشعر المجادل أنَّ ذاته مصونة، وقيمته كريمة، وأن الداعي لا يقصد إلا كشف الحقيقة في ذاتها، والاهتداء إليها في سبيل الله، لا في سبيل ذاته ونصرة رأيه وهزيمة الرأي الآخر! ولكي يطامن الداعية من حماسته واندفاعه يشير النص القرآني إلى أن الله هو الأعلم بمن ضلَّ عن سبيله والأعلم بالمهتدين. فلا ضرورة للّجاجة في الجدل، إنَّما هو البيان والأمر بعد ذلك لله»[١].

أنواع الجدل:

وبناء على ما تقدَّم قسَّم العلماء الجدل إلى محمود ومذموم. قال الخطيب البغدادي ـ رحمه الله تعالى ـ: «**الجدال المذموم وجهان**:

أحدهما: الجدال بغير حجة.

والثاني: الجدال بالشغب والتمويه نصرة للباطل بعد ظهور الحق وبيانه. قال الله ـ تعالى ـ: ﴿**وجادلوا بالباطل ليدحضوا به الحقَّ فأخذتُهم فكيف كان عقاب**﴾. [سورة غافر، الآية: ٥]. وأما جدال المحقين فمن النصيحة في الدين، ألا ترى إلى قوم نوح ـ عليه السلام ـ حيث قالوا: ﴿**يا نوحُ قد جادلتنا فأكثرتَ جدالنا**﴾. [سورة هود، الآية: ٣٢]. وجوابه لهم: ﴿**ولا ينفعكم نصحي إن أردتُ**

---

(١) في ظلال القرآن (٤/ ٢٢٠٢).

أن أنصح لكم إن كان الله يريد أن يُغْوِيكم﴾. [سورة هود، الآية: ٣٤]. وعلى هذا جرت سنة رسول الله، صلى الله عليه وسلم».

إلى أن قال ـ رحمه الله تعالى ـ: «وقد تحاج المهاجرون والأنصار، وحاج عبدالله بن عباس الخوارج بأمر علي بن أبي طالب، وما أنكر أحد من الصحابة قط الجدال في طلب الحق. وأما التابعون ومن بعدهم فتوسعوا في ذلك. **وثبت أنَّ الجدال المحمود هو**: طلب الحق ونصره، وإظهار الباطل وبيان فساده، وأن الخصام بالباطل هو اللّدد الذي قال النبي، صلى الله عليه وسلم: «**أبغضُ الرجال إلى الله الألدُّ الخَصِم**[1]»[2].

وقال إمام الحرمين الجويني ـ رحمه الله تعالى ـ: «من الجدال ما يكون محمودًا مَرْضِيًّا، ومنه ما يكون مذمومًا محرمًا. **فالمذموم منه ما يكون لدفع الحق**، أو تحقيق العناد، أو ليلبس الحق بالباطل، أو لما لا يطلب به تعرُّف ولا تقرب، أو للمماراة وطلب الجاه والتقدم إلى غير ذلك من الوجوه المنهيِّ عنها، وهي التي نصَّ الله ـ سبحانه وتعالى ـ على تحريمها، فقال: **﴿ما ضربوه لك إلا جدلاً بل هم قومٌ خَصِمون﴾**. [سورة الزخرف، الآية: ٥٨].

وأمَّا الجدال المحمود المدعوُّ إليه، فهو الذي يحقق الحق ويكشف عن الباطل ويهدف إلى الرُّشد، مع من يرجى رجوعه عن الباطل إلى الحق، وفيه قال ـ سبحانه ـ: **﴿ادعُ إلى سبيلِ ربِّك بالحكمةِ والموعظةِ الحسنةِ وجادلهم بالتي هي أحسن﴾**. [سورة النحل، الآية: ١٢٥]. . . »[3].

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب المظالم، باب قول الله تعالى: **﴿وهو ألدُّ الخصام﴾**. [سورة البقرة، الآية: ٢٠٤]. (٥/١٠٦). ومسلم في كتاب العلم، باب في الألد الخصم (٤/٢٠٥٤).

(٢) الفقيه والمتفقه (١/٢٣٣ ـ ٢٣٥).

(٣) الكافية في الجدل (ص ٢٢ ـ ٢٣).

وقد ذكر فضيلة الشيخ بكر بن عبدالله أبو زيد ـ وفقه الله ـ أن كلام السلف في ذمِّ الجدل والمجادلة يتنزل على الجدل المذموم. أما الجدال المحمود وهو الذي يحق الحق ويبطل الباطل ويهدف إلى الرشد فهو واجب أو مستحب[1].

(١) انظر: الرد على المخالف من أصول الإسلام (ص ٤٧ ـ ٥٠).

المطلب الرابع: الهدوء:

في أثناء الحوار قد تتحرك الطبائع الكامنة في نفس الإنسان، فيفقد هدوءه وتوازنه، ويغلي الدم في قلبه، ويغضب على خصمه، وقد يرتفع صوته، ويغلب الانفعال بعد ذلك على جو الحوار، وتندفع الكلمات تتسابق من الطرفين أو أحدهما كالسيل الجارف. تهكم لاذع، وسخرية، وتراشق بالتهم وأسف العبارات، حتى تظن أنهم لا يتحاورون بل يتصارعون. . !!

وهذا الأمر من أخطر آفات الحوار، لأنه لا ينتهي إلا وقد تمزقت علائق الأخوة، وتنافرت القلوب وتدابرت. وكما قال أحد الشعراء الحكماء:

إنَّ القلوبَ إذا تنافر ودُّها
مثلُ الزجاجةِ كسرها لا يشعب

والصراخ والشتائم كل إنسان يقدر عليها، لا فرق في ذلك بين كبير وصغير وعالم وجاهل. وكما قيل:

جاء شقيق عارضًا رمحه
إنَّ بني عمك فيهم رماحْ

ولكن حقيقة الحال كما قال أحدهم:

صغار الأُسْدِ أكثرُها زئيراً
وأصرمها اللواتي لا تزيرُ

والذي يميز الرجل الرباني الصادق هدوء النفس وطهارة القلب وعفَّة اللسان. كما قال الله ـ تعالى ـ في أمره لموسى وأخيه هارون ـ عليهما أفضل الصلاة وأزكى السلام ـ: ﴿**اذهبا إلى فرعون إنَّه طغى. فقولا له قولاً ليِّنًا لعله يتذكر أو يخشى**﴾. [سورة طه، الآيتان: ٤٣، ٤٤].

قال أنس ـ رضي الله عنه ـ في بيان شمائل النبي، صلى الله عليه وسلم:

«لم يكن النبي، صلى الله عليه وسلم، سبَّابًا ولا فحَّاشًا ولا لعَّانًا، كان يقول لأحدنا عند المعتبة: ما له ترب جبينه»(١).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ: «الرد بمجرد الشتم والتهويل لا يعجز عنه أحد، والإنسان لو أنَّه يناظر المشركين وأهل الكتاب لكان عليه أن يذكر من الحجة ما يبين به الحق الذي معه، والباطل الذي معهم، فقد قال الله ـ عز وجل ـ لنبيه، صلى الله عليه وسلم: ﴿**ادعُ إلى سبيل ربِّك بالحكمة والموعظةِ الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن**﴾. [سورة النحل، الآية: ١٢٥]. وقال ـ تعالى ـ: ﴿**ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن**﴾. [سورة العنكبوت، الآية: ٤٦]. فلو كان خصم من يتكلم بهذا الكلام ـ سواء كان المتكلم به أبو الفرج أو غيره من أشهر الطوائف بالبدع كالرافضة ـ لكان ينبغي أن يذكر الحجة ويعدل عما لا فائدة فيه...»(٢).

ومجالس الحوار مجالس علم وعبادة، فيجب أَن ترعى لها حقوقها، وتحفظ لها هيبتها، كما قال الإمام مالك بن أنس ـ رحمه الله تعالى ـ: «إن مجالس العلم تحتضن بالخشوع والسكينة والوقار»(٣).

وقال معاوية بن قرَّة ـ رحمه الله تعالى ـ: «لا تجالس بعلمك السفهاء، ولا تجالس بسفهك العلماء»(٤).

وقال الخطيب البغدادي ـ رحمه الله تعالى ـ في ذكر آداب الجدل والمناظرة: «ويستشعر في مجلسه الوقار، ويستعمل الهدى، وحسن السمت، وطول

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب الأدب، باب لم يكن النبي، صلى الله عليه وسلم، فاحشًا ولا متفحشًا (١٠/٤٥٢). وباب ما يُنهى عن السباب واللعن (١٠/٤٦٤).

(٢) مجموع الفتاوى (٤/١٨٦ ـ ١٨٨).

(٣) المدخل إلى السنن الكبرى للإمام البيهقي (ص ٣٩٤).

(٤) سير أعلام النبلاء (٥/١٥٤).

الصمت إلا عند الحاجة»[١].

والعجيب أنَّ بعض الإخوة - غفر الله لنا ولهم - يظن أنَّه من تمام غيرته على المنهج، وعظيم نصرته للحق، لا بد له أن يُقطب جبينه، ويُحمِّر عينيه، ويرفع صوته، وتتسارع أنفاسه، وكأنَّه منذر حرب..!!

ولكن كم من هادىء عفِّ اللسان، حليم كاظم للغيظ، أقدر على نصر الحق من غيره. وقد قال أبو عثمان ابن الإمام الشافعي - رحمهما الله تعالى -: «ما سمعت أبي يناظر أحدًا قط فرفع صوته»[٢].

فالتشنج والانفعال ليس هو الأسلوب الأمثل لنصر الحق؛ لأن القلب المشحون بالغضب يؤثر تأثيرًا بالغًا على انفعالات الإنسان، التي تطغى على العقل والمنطق. **فالغضب كما قال الرازي** - رحمه الله تعالى -: «لا يبقي سدادًا للفكر، وعند اختلاله لا مطمع في الفهم، فيفوت الغرض»[٣].

وكما قال عبدالله بن المعتز - رحمه الله تعالى -: «شدة الغضب تعثر المنطق، وتقطع مادة الحجة، وتفرِّق الهم»[٤].

وقديمًا قال الإمام ابن القيم - رحمه الله تعالى -: «الغضب نوع من الغَلْق والإغلاق الذي يغلق على صاحبه باب حسن التصور والقصد»[٥]. ويشبه ابن القيم الغضب عند اغتياله للعقل بالذئب عند افتراسه للشاة، فيقول: «الغضب عدو العقل، وهو له كالذئب للشاة قلَّما يتمكن منه إلا اغتال عقله»[٦].

(١) الفقيه والمتفقه (٢ / ٢٧).
(٢) مناقب الشافعي للإمام البيهقي (١ / ٢١٧).
(٣) التفسير الكبير للرازي (٢٥ / ٢٥٧).
(٤) الفقيه والمتفقه (٢ / ٣٦).
(٥) إعلام الموقعين (٢ / ١٧٥).
(٦) إغاثة اللهفان (ص ٢٢).

من أجل ذلك جاء الدعاء الجامع من أدعية النبي، صلى الله عليه وسلم، الذي قال فيه: «**اللهم بعلمك الغيب، وقدرتك على الخلق، أحيني ما علمت الحياة خيراً لي، وتوفني إذا علمت الوفاة خيراً لي. اللهم وأسألك خشيتك في الغيب والشهادة، وأسألك كلمة الحق في الرضا والغضب. .**»[١].

إذًا كلما زاد الانفعال بين المتحاورين: ازدادت الهوة التي تفصل بينهما، وبدأ كل واحد منهما يتحدث بصراخ عال، ولا يسمع إلا صدى صوته، فتختلط الأصوات، وتضيع الحقيقة في هذا المزيج غير المتجانس. . ! !

وأذكر أنني عتبت على أحد الإخوة سرعة انفعاله وغضبه في أثناء الحوار، فتعلل بأن الغضب جبلَّة جُبل عليها، وطبع نشأ عليه. . ! وهذه حجة إنسان غير جاد، فالحريص هو الذي يروض نفسه على الخلق الكريم. ولهذا قال النبي، صلى الله عليه وسلم: «**ليس الشديد بالصُّرعة، إنما الشديدُ الذي يملك نفسَه عند الغضب**»[٢].

روي أن المزني ـ رحمه الله تعالى ـ ناظره إنسان كثير الصياح، كثير الشغب، فقال المزني: «أخبرنا الشافعي: أنَّ أبا حنيفة ناظر رجلاً، فكثر صياح أبي حنيفة، فمر به رجل، وقال: أخطأت يا أبا حنيفة. فقال أبو حنيفة: ما هذه المسألة؟ فقال الرجل: لا أدري. فقال أبو حنيفة: فكيف عرفت أني أخطأت؟! فقال الرجل: لأنك إذا أخطأت صِحْتَ، وإذا أصبت رفقتَ، فعلمتُ أنك أخطأتَ، حيث رأيتُك تصيح!»[٣].

---

(١) أخرجه أحمد (٤/ ٢٦٤). والنسائي في كتاب السهو (٣/ ٥٤، ٥٥). وصححه الألباني في صحيح الجامع الصغير (١/ ٤١١).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الأدب، باب الحذر من الغضب (١٠/ ٥١٨). ومسلم في كتاب البر، باب فضل من يملك نفسه (٤/ ٢٠١٤).

(٣) مناقب الإمام الشافعي للرازي (ص ٣٦٠).

ولهذا كان الإمام الشافعي ـ رحمه الله تعالى ـ يقول:

إذا ما كنت ذا فضلٍ وعلم
بما اختلف الأوائلُ والأواخر
فناظرْ من تُناظر في سكونٍ
حليمًا لا تُلحُّ ولا تُكابر
يفيدك ما استفاد بلا امتنانٍ
من النُّكَتِ اللطيفةِ والنوادر
وإيَّاك اللّجوج ومن يرائي
بأنِّي قد غلبتُ ومن يُفاخر
فإنَّ الشرّ في جنبات هذا
يُمنِّي بالتقاطعِ والتدابر[١]

وروي أنَّ رجلاً من بني هاشم اسمه عبدالصمد تكلَّم عند المأمون ـ رحمه الله تعالى ـ فرفع صوته، فقال له المأمون: «لا ترفع صوتك يا عبدالصمد، إنَّ الصواب في الأسدّ لا الأشد»[٢].

وقال الخطيب البغدادي ـ رحمه الله تعالى ـ في ذكر آداب الجدل والمناظرة: «وإن أفحش الخصم في جوابه وأحال في حجاجه، فينبغي أن لا يحتد عليه، ليحذر من الصياح في وجهه والاستخفاف به، فإنَّ ذلك من أخلاق السفهاء، ومن لا يتأدب بآداب العلماء»[٣].

ومن الطرائف التي يحسن ذكرها: أنَّ ابن عنين الشاعر سمع فقيهين كانا

---

(١) ديوان الإمام الشافعي (ص ٦١). تحقيق وشرح يوسف الشيخ محمد البقاعي.
(٢) الفقيه والمتفقه (٢/ ٢٨).
(٣) المرجع السابق (٢/ ٣٥).

بدمشق ينبز أحدهما بالبغل والآخر بالجاموس، فقال:

البغل والجاموس في جدليهما
قد أصبحا عظة لكل مناظر
برزا عشية ليلة فتباحثا
هذا بقرنيه وذا بالحافر
ما أتقنا غير الصياح كأنَّما
لقنا جدال المرتضى بن عساكر[١]

قال العلامة جمال الدين القاسمي ـ رحمه الله تعالى ـ بعد كلام له سبق عن تعصب الفرق وتنابزها بالألقاب: «إنَّ نبز الفرق المتجادلة بتلك الألقاب أوجب أن تصرف الألباب عن النظر في أدلة كل منها، لتزن المقبول منها بمعياره، والمردود بمقداره؛ لأنها حاولت الضغط على الأفكار، وحرمانها من حرية البحث والنظر والتأمل، لتحملها على رأي واحد، ومذهب منفرد، وذلك ما كان ولن يكون.

إنَّ اختلاف الآراء لا يدعو بطبيعته إلى الحفائظ والأضغان، وغرس الأحقاد والشنآن، ولكن أكثر الفرق استولت على مناظريها الضغائن، فذهبت بهم مذهب التشفي والانتقام، هذه بالنبز بالألقاب السوءى، وتلك بها أو بسلطتها الجائرة، واضطهادها لمخالفيها بضروب العذاب»[٢].

وبهذا يتبيَّن لنا أنَّ الهدوء في الردِّ والتلطف في الحوار من الأساليب المهمة التي تجعل الحوار يسير في جادة النجاح. ولهذا قال الأستاذ محمد رمضان: «الحوار هو القوة الكبرى في فن العلاقات الإنسانية.. إنَّه المنهج الوحيد الذي

(١) وفيات الأعيان لابن خلكان (٥/ ٢٦٥).
(٢) تاريخ الجهمية والمعتزلة (ص ١٠٤).

تتحقق به المواجهة المباشرة بين القلوب والعقول. ولما كانت القلوب والعقول خاضعة للفطر السليمة من ناحية، وللتعاليم المحرفة التي تطرأ عليها من ناحية أخرى، فقد وجب أن تكون الغلبة في النهاية للحوار الذي يستنير بهذه الفطر السليمة، فلا تعود هناك أي حاجة إلى أساليب التخويف والضغط المادي والإثارة الوقتية التي تحدث آثارًا عابرة في النفوس، تذهب بذهاب العصر الذي ظهرت فيه»[١].

* * *

لوازم الهدوء

الهدوء في الحوار له لوازم كثيرة، أذكر منها:

أ ـ **حسن الاستماع والإصغاء للآخرين**، وإعطاءهم الفرصة للتعبير عن آرائهم حتى النهاية. فإذا كانت تحتوي على حقٍّ تمَّ استخلاصه والاستفادة منه، وإن كانت تحتوي على خطأ استطعت أن تستخرج جذوره ودوافعه والشبهات التي أدَّت إليه، ومن ثم تستطيع أن تعالجه من أصوله بالطريقة الملائمة.

والمحاور الجاد هو الذي يهتم بصاحبه، ويصغي لكلامه، ويحسن الإنصات له، حتى لا يكون في عالم منعزل عنه. وهذا ـ عادة ـ يُعين على هدوء الطرفين المتحاورين، ويتيح لهما حسن الفهم، ووضوح الرؤية، والقدرة على استكمال عرض الحجج وتركيزها، ومن ثم إتمام الحوار إلى نهايته.

وإنَّ عدم الإصغاء للمتحدث وكثرة مقاطعته والاعتراض عليه، سوف يجعل الأمر أمامه أكثر صعوبة لاستعراض آرائه وتصوراته.

---

(١) مقال السياسة الإعلامية في القرآن بين التاريخ والمعاصرة. ضمن كتاب: الإعلام الإسلامي والعلاقات الإنسانية (ص ٢٤٢). نشر الندوة العالمية للشباب الإسلامي.

وبعض المحاورين ـ هداهم الله تعالى ـ يسارع إلى الرد، ويبادر في المقاطعة، قبل أن يتم صاحبه كلامه، ويستكمل حججه وبراهينه، وهذا الأسلوب هو أسرع طريق لقطع قنوات الحوار، وشحن النفوس وإثارتها!!

قال عطاء بن أبي رباح ـ رحمه الله تعالى ـ: «إني لأسمع الحديث من الرجل وأنا أعلم به منه فأريه من نفسي أني لا أحسن منه شيئًا»(١).

وعنه أنه قال: «إنَّ الشاب ليتحدث بالحديث فأسمع له كأني لم أسمعه، ولقد سمعته قبل أن يولد»(٢).

وقال الشاعر:

وتـراه يُصـغـي للحـديـث بسـمـعـه
وبـقـلـبـه ولـعـلَّـه أدرى بـه

وقال الخطيب البغدادي ـ رحمه الله تعالى ـ في ذكر آداب الجدل والمناظرة: «وإذا وقع له شيء في أول كلام الخصم فلا يعجل بالحكم به، فربما كان في آخر كلامه ما يبين الغرض بخلاف الواقع له، فينبغي أن يتثبت إلى أن ينقضي الكلام. وبهذا أدَّب الله ـ تعالى ـ نبيه، صلى الله عليه وسلم، في قوله ـ تعالى ـ: ﴿**ولا تَعْجَل بالقرآن من قبل أن يُقْضَى إليك وحيُه وقل ربِّ زدني علمًا**﴾. [سورة طه، الآية: ١١٤]. ويكون نطقه بعلم، وإنصاته بحلم، ولا يعجل إلى جواب، ولا يهجم على سؤال، ويحفظ لسانه من إطلاقه بما لا يعلم، ومن مناظرته فيما لا يفهمه، فإنه ربما أخرجه ذلك إلى الخجل والانقطاع..».

ثم قال: «وينبغي أن يكون كل واحد من الخصمين مقبلاً على صاحبه بوجهه في حال مناظرته، مستمعًا كلامه إلى أن ينهيه، فإن ذلك طريق معرفته،

---

(١) و(٢) تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم (ص ١٠٥). وانظر: سير أعلام النبلاء (٥/٨٦).

والوقوف على حقيقته، وربما كان في كلامه ما يدل على فساده، وينبهه على عواره، فيكون ذلك معونة له على جوابه».

إلى أن قال: «وليتق المناظر مداخلة خصمه في كلامه، وتقطيعه عليه، وإظهار التعجب منه، وليمكِّنه من إيراد حجته، فإنما يفعل ذلك المبطلون والضعفاء الذين لا يحصلون»(١).

وروى الخطيب البغدادي بإسناده عن إبراهيم بن الجنيد ـ رحمه الله تعالى ـ أنه قال: «قال حكيم من الحكماء لابنه: يا بني، تعلَّم حسن الاستماع كما تعلم حسن الكلام، فإن حسن الاستماع إمهالك المتكلم حتى يفضي إليك بحديثه، والإقبال بالوجه والنظر، وترك المشاركة في حديث أنت تعرفه»(٢).

وقال الجويني إمام الحرمين ـ رحمه الله تعالى ـ في آداب الجدال: «وعليهما جميعًا أن يصبر كل واحد منهما لصاحبه في نوبته وإن كان ما يسمعه منه شبه الوسواس؛ لأنهما متساويان في حقّ المناوبة، فمن لم يصبر منهما لصاحبه فقد قطع عليه حقَّه.. ومتى لم يصبر له خصمه بل داخله بالاعتراض أو الجواب في نوبته احتمله ووعظه، فإن أصرَّ عليه قطع مكالمته..».

ثم قال: «وعلى كل واحد منهما أن يُقبل على خصمه الذي يكلمه بوجهه في خطابه المتكلم في كلامه والمستمع في استماعه. فإن التفت أو أعرض عنه في الاستماع أو الخطاب وعظه، فإن لم يقبل قطع مناظرته. لأن ترك الإقبال وحسن الاستماع، يشغل قلب المتكلم والمستمع فتنقطع عليه مادة الفهم والخاطر...»(٣).

ومن الأمثلة الجميلة في بيان حسن الإنصات والاستماع: قصة النبي،

---

(١) الفقيه والمتفقه (٢/ ٣١ ـ ٣٥).

(٢) الفقيه والمتفقه (٢/ ٣٣).

(٣) الكافية في الجدل (ص ٥٣٣ ـ ٥٣٤).

صلى الله عليه وسلم، مع عتبة بن ربيعة، الآنفة الذكر، ففي تلك القصة أنصت رسول الله، صلى الله عليه وسلم، لعتبة بن ربيعة حتى انتهى من كلامه، على الرغم من أنَّه أطال في كلامه وقال منكرًا من القول وزورًا. . !

وحسن الاستماع لا يعني بالضرورة مجرَّد الإنصات، فبعض المحاورين يسكت ويجعلك تتم حديثك بدون مقاطعة، لكنه يتغافل عنك في أثناء الحديث، وقد يتشاغل بكتاب بين يديه، أو يقلب أوراقه، أو يعبث بقلمه. . أو غير ذلك، كأنه يُشعر المحاور الآخر بقلة اهتمامه وعدم مبالاته. . !

وإذا لم نحسن الاستماع للآخرين فكيف نطلب منهم أن يحسنوا الاستماع إلينا. . ؟!

ب ـ **توقير العلماء والأئمة والدعاة.** فالمخالفة في الرأي الاجتهادي لا تؤدي إلى التهكم أو التنقص أو الازدراء. وأي خير يبقى في الأمة بعد علمائها ودعاتها؟! فالأدب معهم حقٌّ لازم من حقوقهم علينا. والقدح بعلماء الأمة ودعاتها دليل على نقص الإنسان وضعف دينه وقلَّة ورعه.

قال الإمام ابن القيم ـ رحمه الله تعالى ـ: «والفرق بين تجريد متابعة المعصوم، صلى الله عليه وسلم، وإهدار أقوال العلماء وإلغائها: أنَّ تجريد المتابعة ألا تقدم على ما جاء به قول أحد ولا رأيه كائنًا من كان، بل تنظر في صحة الحديث أولاً، فإذا صح لك نظرت في معناه ثانيًا، فإذا تبيَّن لك لم تعدل عنه ولو خالفك من بين المشرق والمغرب، ومعاذ الله أن تتفق الأمة على مخالفة ما جاء به نبيها، بل لابد أن يكون في الأمَّة من قال به، ولو لم تعلمه، فلا تجعل جهلك بالقائل به حجة على الله ورسوله، بل اذهب إلى النص ولا تضعف، واعلم أنَّه قد قال به قائل قطعًا، ولكن لم يصل إليك. هذا مع حفظ مراتب العلماء وموالاتهم واعتقاد حرمتهم وأمانتهم واجتهادهم في حفظ الدين وضبطه، فهم دائرون بين الأجر والأجرين والمغفرة»[١].

---

(١) الروح (ص ٣٢٢).

وقال الإمام ابن القيم ـ رحمه الله تعالى ـ: «لابد من معرفة فضل أئمة الإسلام ومقاديرهم ومراتبهم، وأنَّ فضلهم وعلمهم ونصحهم لله ولرسوله لا يوجب قبول كل ما قالوه، وما وقع في فتاويهم من المسائل التي خفي عليهم ما جاء به الرسول، فقالوا بمبلغ علمهم والحق بخلافها، لا يوجب اطراح أقوالهم وتنقصهم والوقيعة فيهم. فهذان طرفان جائران عن القصد، وقصد السبيل بينهما: ألا نؤثِّم ولا نعصم»[1].

فالإمام ابن القيم يشير هاهنا إلى طرفي الداء الذي تعاني منه بعض أجيال الصحوة الإسلامية: فإمَّا محب غال في حبه يُقدِّس الرجال وإما مخالف مفرط في خلافه لا يرى قدرًا لمن يخالفه.

والمنهج الوسط: أن نوقِّر العلماء والدعاة، ونعرف لهم قدرهم، ونشكر لهم أعمالهم، لكن لا يعني ذلك قبول أخطائهم أو تسويغها بتعسف، فكل يؤخذ من قوله ويرد إلا رسول الله، صلى الله عليه وسلم[2]. لكن ينبغي أن يذكَّر العالم بالصواب، وينبَّه على الخطأ، بكامل الأدب والمحبة والإجلال، مع اتهام النفس، ومعرفة قدرها. ولا يجوز بحال تنقيصهم أو تنبيههم على الخطأ بشدة وجفوة، بل ينبغي اختيار أعف الكلمات وأطيبها.

قال ابن عقيل الحنبلي ـ رحمه الله تعالى ـ في الواضح: «.. وإن كان أعلى فليتحرَّ، ويجتنب القول له: هذا خطأ، أو غلط، أو ليس كما تقول، بل يكون قوله له: أرأيت إن قال قائل: يلزم على ما ذكرت كذا؟ وإن اعترض على ما ذكرت معترض بكذا؟.. فإنَّ نفوس الكرام الرؤساء المقدمين تأبى خشونة الكلام، إذ لا عادة لهم بذلك. وإذا نفرت: عميت القلوب، وجمدت الخواطر، وانسدت أبواب الفوائد، فحرمت كل الفوائد، بسفه السفيه،

(١) إعلام الموقعين (٢/١٧٢).

(٢) عالجت هذه القضية في رسالتي: «منهج أهل السنة والجماعة في تقويم الرجال ومؤلفاتهم». فليراجعها من شاء.

وتقصير الجاهل في حقوق الصدور»[١].

وقال بدرالدين ابن جماعة ـ رحمه الله تعالى ـ في بيان أدب الطالب مع شيخه: «ولا يقول لما رآه الشيخ وكان خطأ: هذا خطأ، ولا هذا ليس برأي، بل يحسن خطابه في الرد إلى الصواب، كقوله: يظهر أن المصلحة في كذا. ولا يقول: الرأي عندي كذا، وشبه ذلك»[٢].

ومن الأمثلة اللطيفة في أدب التنبيه على خطأ الشيخ: ما رواه التنوخي ـ رحمه الله تعالى ـ قال: «كان ابن الأنباري النحوي يُملي من حفظه، وما أملى من دفتر قط. حكى الدارقطني: أنه حضره يُصحِّف في اسم، قال: فأعظمت له أن يُحمل عنه وهم، وهبته، فعرَّفت مستمليه، فلمَّا حضرت الجمعة الأخرى، قال ابن الأنباري: إنَّا صحفنا الاسم الفلاني، ونبهنا عليه ذلك الشاب على الصواب»[٣].

جـ ـ عدم مقابلة الباطل بالباطل، وعدم ردِّ الجهل بالجهل. فإذا اختل توازن أحد طرفي الحوار، وبدأ يرمي الكلمات لا يُلقي لها بالاً، ويتهم صاحبه بالجهل أو الفسق، أو حتى بالبدعة والكفر، فلا ينبغي للمحاور الآخر أن ينتصر لنفسه ويقابله بمثل فعله، بل ليقُلْ دائمًا ما يعتقد أنَّه الحق الذي ظهرت علاماته، ولا يجعل عواطفه وانفعالاته النفسية تتحكم بآرائه وتصوراته ومواقفه.

قال الله ـ تعالى ـ: **﴿ادفع بالتي هي أحسن فإذا الذي بينك وبينه عداوةٌ كأنه وليّ حميم﴾**. [سورة فصلت، الآية: ٣٤].

قال الخطيب البغدادي ـ رحمه الله تعالى ـ في ذكر آداب الجدل والمناظرة: «وإذا ندرت من خصمه في جداله كلمة كرهها، أغضى عليها، ولم يجازيه

---

(١) شرح الكوكب المنير (ص ٣٧٩) ت. محمد حامد الفقي.

(٢) تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم (ص ١١٢).

(٣) تاريخ بغداد (٣/١٨٣).

بمثلهـا، فإن الله ـ تعالى ـ يقول: ﴿ادفع بالتي هي أحسن السيئة﴾. [سورة المؤمنـون، الآية: ٩٦]. وقـال الله ـ تعـالى ـ: ﴿وإذا خاطبهم الجاهلون قالـوا سلامًا﴾. [سورة الفرقان، الآية: ٦٣]»[١].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ: «وأئمة السنة والجماعة وأهـل العلم والإيمان فيهم من العلم والعدل والرحمة، فيعلمون الحق الذي يكونون به موافقين للسنة سالمين من البدعة، ويعدلون على من خرج منها ولو ظلمهم، كما قال ـ تعالى ـ: ﴿كونوا قوَّامين لله شهداء بالقسط ولا يجرمنَّكم شنآن قوم على ألاَّ تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى﴾. [سورة المائدة، الآية: ٨]. ويرحمـون الخلق، فيريدون لهم الخير والهدى والعلم، لا يقصدون الشر لهم ابتداء، بل إذا عاقبوهم وبينوا خطأهم وجهلهم وظلمهم، كان قصدهم بذلك بيان الحقِّ ورحمـة الخلق. . . **فلهذا كان أهل العلم والسنة لا يكفرون من خالفهم وإن كان ذلك المخالف يكفرهم**؛ لأن الكفر حكم شرعي، فليس للإنسـان أن يعاقب بمثله، كمن كذب عليك وزنى بأهلك، ليس لك أن تكذب عليه وتزني بأهله؛ لأن الكذب والزنا حرام لحق الله ـ تعالى ـ وكذلك التكفير حق لله فلا يكفَّر إلا من كفره الله ورسوله»[٢].

وقال ابن تيمية أيضًا: «وليس للإنسان أن يكذب على من يكذب عليه، ولا يفعل الفاحشة بأهل من فعل الفاحشة بأهله، بل ولو استكرهه رجل على اللواطة لم يكن له أن يستكرهه على ذلك. ولو قتله بتجريع خمر أو تلوط به لم يجز قتله بمثـل ذلك؛ لأن هذا حرام لحق الله ـ تعالى ـ. ولو سب النصارى نبينا، لم يكن لنا أن نسب المسيح. والرافضة إذا كفروا أبا بكر وعمر، فليس لنا أن نكفِّر عليًّا»[٣].

(١) الفقيه والمتفقه (٢/ ٢٨).
(٢) الاستغاثة (ص ٢٥٦ ـ ٢٥٨).
(٣) منهاج السنة النبوية (٥/ ٢٤٤).

المطلب الخامس: عدم اتهام النيات:

من أخطر آفات الحوار: أنَّ المتحاورين إذا اختلفا ولم يتفقا في مسألة من المسائل، سارع أحدهما إلى اتهام نية صاحبه، وطعن في مقصده، وعدَّه من أهل الهوى!! وهذا مزلق خطير يمليه في أكثر الأحوال التعصب المذموم. وتحويل الحوار قبل بدايته إلى تهمة، يعوق المحاور عن الدراسة الواعية والقراءة الفاحصة الناقدة، وهو ضرب من ضروب الحصار الفكري على المخالف، وقطع لكل أبواب التفاهم وقنوات الاتصال، وإنهاء للحوار الذي بدأ بين الطرفين..!!

ونظير هذا: ظاهرة التصنيف الفكري والحزبي، السائدة في اوساط العمل الإسلامي. فالحوار يبدأ بالتصنيف وعندها تفسر الأقوال والأفعال بناء على الخلفية الفكرية أو الحزبية، حتى ولو كانت لا تدل على ذلك. **ومن الطرائف أن بعض الأجلاء سئل عن كتابات أحد الباحثين المعاصرين؟** فأثنى عليه خيرًا، وقال: قرأت كتبه فوجدتها قوية صافية. فاستدرك عليه أحد الحضور بقوله: لكنه ينتمي إلى الاتجاه الفلاني..!! فارتبكت كلمات الرجل، وقال عجلاً: إذا كان الأمر كذلك فاتركوا كتبه واحذروا منه..!!

فانظر كيف تغيرت اجتهادات الرجل بهذه السرعة لمجرد أنه صنَّف ذلك الكاتب. ولو كان منصفًا لطلب على الأقل أن يسمح له بمراجعة إنتاج ذلك الكاتب مرة أخرى، لكي يتأكد من صحة النتيجة التي توصل إليها سابقًا..!

والمنهج الشرعي يقتضي أنَّ المحاور إذا رأى صاحبه قد أخطأ، وترجح له ذلك بالدليل، فينبغي أن يقول له: أخطأت، ثم يذكر له مستنده الشرعي على ذلك، ولا يتجاوز هذا إلى غيره. **ومن قواعد الإسلام البينة**: أن القلوب علمها عند الله ـ سبحانه وتعالى ـ وعلى الناس ألا يأخذوا إلا بالظواهر، فلم يؤمروا بالتفتيش عن أفئدة العباد.

عن أسامة بن زيد ـ رضي الله تعالى عنه ـ قال: بعثنا رسول الله، صلى الله عليه وسلم، في سريَّة، فصبَّحنا الحُرُقاتِ من جهينة، فأدركتُ رجلاً، فقال: لا إلـه إلا الله، فطعنته، فوقع في نفسي من ذلك، فذكرته للنبي، صلى الله عليه وسلم، فقال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «**أقال لا إلـه إلا الله وقتلته؟!**» قال: قلت: يا رسول الله إنما قالها خوفًا من السلاح! قال: «**أفلا شققت عن قلبه حتى تعلم أقالها أم لا!**». فما زال يكررها، حتى تمنيت أني أسلمتُ يومئذ(١).

وفي حديث أبي سعيد الخدري ـ رضي الله تعالى عنه ـ في ذكر أوصاف الخوارج: قال خالد: وكم من مصلٍّ يقول بلسانه ما ليس في قلبه؟! فقال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «**إني لم أومر أن أنقُبَ قلوب الناس، ولا أشق بطونهم**»(٢).

صحيح أن السلف الصالح ـ رضي الله عنهم أجمعين ـ قرنوا بين البدعة والهوى، وسموا المخالفين بأهل البدع والأهواء، ولكنَّ ذلك على الغالب، وعلى من ظهرت عليه علامات الهوى ظهورًا لا خفاء فيه. **ومن الأمور المقررة عند علماء الأمة الأبرار**: أنَّه ليس كل مخالف صاحب هوى، وليس كل مخطىء قصد ذلك، فلعله كان متأولاً أو مجتهدًا، بل إنَّ المجتهد المخطىء مثاب على اجتهاده مأجورًا أجرًا واحدًا. فقد صحَّ عن عمرو بن العاص ـ رضي الله عنه ـ عن النبي، صلى الله عليه وسلم، أنـه قال: «**إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم**

---

(١) أخرجه: البخاري في: كتاب الديات، باب قول الله تعالى: ﴿ومن أحياها..﴾ (١٢/١٩١). ومسلم في كتاب الإيمان، باب تحريم قتل الكافر بعد أن قال لا إلـه إلا الله (١/٩٦). واللفظ له.

(٢) أخرجه: البخاري في كتاب المغازي، باب بعث علي بن أبي طالب وخالد بن الوليد ـ رضي الله عنهما ـ. (٨/٦٧) ومسلم في كتاب الزكاة، باب ذكر الخوارج وصفاتهم (٢/٧٤٢).

أصاب: فله أجران. وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ: فله أجر»(١). ولهذا فرَّق علماء السلف بين القول والقائل، فقد يعدون القول أو الفعل بدعة أو كفرًا، وأما القائل أو الفاعل فلا يبدَّع أو يُكفَّر بعينه، إلا إذا توافرت شروط ذلك وانتفت موانعه. كلُّ ذلك حماية لأعراض المسلمين، وحفاظًا على كرامتهم وأقدارهم. ولهذا جاء تحذير النبي، صلى الله عليه وسلم، في غاية الوضوح، فعن أبي ذر الغفاري ـ رضي الله عنه ـ أنَّه سمع النبي، صلى الله عليه وسلم، يقول: «**لا يرمي رجلٌ رجلاً بالفسوق، ولا يرميه بالكفر: إلا ارتدَّت عليه، إن لم يكن صاحبه كذلك**»(٢).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ بعد كلام له سبق في ذكر القتال بين المؤمنين والبغي: «وعامة ما تنازعت فيه فرق المؤمنين من مسائل الأصول وغيرها، في باب الصفات والقدر والإمامة وغير ذلك، هو من هذا الباب، فيه المجتهد المصيب، وفيه المجتهد المخطىء، ويكون المخطىء باغيًا، وفيه الباغي من غير اجتهاد، وفيه المقصر فيما أمر به من الصبر.

وكل ما أوجب فتنة وفرقة فليس من الدين، سواء كان قولاً أو فعلاً، ولكن المصيب العادل عليه أن يصبر على الفتنة، ويصبر على جهل الجَهُول وظلمه إن كان غير متأوِّل. وأما إن كان ذاك أيضًا متأولاً فخطؤه مغفور له. وهو فيما يصيب به من أذى بقوله أو فعله له أجر على اجتهاده، وخطؤه مغفور له، وذلك محنة وابتلاء في حق ذلك المظلوم»(٣).

وقال ابن تيمية أيضًا: «وكثير من مجتهدي السلف والخلف قد قالوا

---

(١) أخرجه: البخاري في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب أجر الحاكم إذا اجتهد (١٣/ ٣١٨). ومسلم في كتاب الأقضية، باب أجر الحاكم إذا اجتهد (٣/ ١٣٤٣).

(٢) أخرجه: البخاري في كتاب الأدب، باب ما ينهى عن السباب واللعن (١٠/ ٤٦٤).

(٣) الاستقامة (١/ ٣٧ ـ ٣٨).

وفعلوا ما هو بدعة ولم يعلموا أنَّه بدعة، إما لأحاديث ضعيفة ظنوها صحيحة، وإمَّا لآيات فهموا منها ما لم يُرد منها، وإما لرأي رأوه وفي المسألة نصوص لم تبلغهم.

وإذا اتقى الرجل ربه ما استطاع دخل في قوله: ﴿**ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا**﴾. [سورة البقرة، الآية: ٢٨٦]. وفي الصحيح قال: **قد فعلت**[١]»[٢].

وقـال أيضًا: «وقوع الغلط في مثل هذا ـ يعني: علو الله على خلقه ـ يوجب ما نقوله دائمًا: إنَّ المجتهد في مثل هذا من المؤمنين إن استفرغ وسعه في طلب الحق، فإنَّ الله يغفر له خطأه، وإن حصل منه نوع تقصير، فهو ذنب لا يجب أن يبلغ الكفر، وإن كان يطلق القول بأنَّ هذا الكلام كفر، كما أطلق السلف الكفر على من قال ببعض مقالات الجهمية، مثل القول بخلق القرآن، أو إنكار الرؤية، أو نحو ذلك **ممَّا** هو دون إنكار علو الله على الخلق، وأنه فوق العرش، فإن تكفير صاحب هذه المقالة كان عندهم من أظهر الأمور، **فإن التكفير المطلق، مثل الوعيد المطلق، لا يستلزم تكفير الشخص المعين حتى تقوم عليه الحجة التي تكفِّر تاركها**.

كما ثبت في الصحاح عن النبي، صلى الله عليه وسلم، في الرجل الذي قال: **إذا أنا مت فأحرقوني ثم اسحقوني ثم ذرُّوني في اليم. فوالله لئن قدر الله عليَّ ليعذبني عذابًا لا يعذبه أحدًا من العالمين. فقال الله له: ما حملك على ما فعلت؟ قال: خشيتك. فغفر له**[٣].

---

(١) أخرجه: مسلم في كتاب الإيمان، باب بيان أنه سبحانه وتعالى لم يكلف إلا ما يطاق (١/١١٦).

(٢) مجموع الفتاوى (١٩/١٩٢).

(٣) أخرجه: البخاري في كتاب أحاديث الأنبياء، باب رقم (٥٤) (٦/٥١٤). وفي كتاب الرقاق، باب الخوف من الله تعالى (١١/٣١٢). وفي كتاب التوحيد، باب قوله تعالى: ﴿**يريدون أن يبدلوا كلام الله**﴾. (١٣/٤٦٤). ومسلم في كتاب التوبة، باب في سعة رحمة الله تعالى رقم (٢٧٥٧).

فهذا الرجل اعتقد أن الله لا يقدر على جمعه إذا فعل ذلك، أو شكَّ، وأنه لا يبعثه. وكل واحد من هذين الاعتقادين كفر يكفر من قامت عليه الحجة. لكنه كان يجهل ذلك، ولم يبلغه العلم بما يرده عن جهله، وكان عنده إيمان بالله وبأمره ونهيه ووعده ووعيده، فخاف من عقابه، فغفر الله له خشيته.

فمن أخطأ في بعض مسائل الاعتقاد من أهل الإيمان بالله وبرسوله وباليوم الآخر والعمل الصالح، لم يكن أسوأ حالاً من هذا الرجل، فيغفر الله خطأه، أو يعذبه إن كان منه تفريط في اتباع الحقّ على قدر دينه. وأما تكفير شخص عُلم إيمانه بمجرد الغلط في ذلك فعظيم»[1].

وبهذا يتبينَّ أنَّ التأني والتورع قبل إطلاق الأحكام من الأمور اللازمة التي يجب الحرص عليها. كما أنَّ معاملة الناس على ظواهرهم من الأصول الواضحة في دين الإسلام. وقد كان المنافقون يعيشون بين النبي، صلى الله عليه وسلم، وأصحابه، ـ رضي الله تعالى عنهم ـ ورسول الله، صلى الله عليه وسلم، يعرفهم معرفة كاملة بأوصافهم وأعيانهم، وأخبر أمين سِرِّه حذيفة بن اليمان ـ رضي الله تعالى عنه ـ بأسمائهم. لكنه كان يعاملهم بظواهرهم، ويحمل أمرهم على ما بدا منهم، ويجري عليهم أحكام الإسلام الظاهرة. وبذلك يرسم رسول الله، صلى الله عليه وسلم، القدوة الرائعة لأتباعه من بعده، حتى لا يأخذوا أحدًا بالظنة أو الشبهة.

ولتأكيد هذا السبيل أذكر هذين المثالين:

المثال الأول:

قتادة بن دعامة السدوسي، تابعي جليل من أوعية العلم. ولكنه ـ غفر الله له ـ يرى القدر. والظن به أنَّه ما وقع في هذه البدعة تشهِّيًا كما هو الحال عند عامة المبتدعة، ولكنه اجتهد فأخطأ، ورُجِّح ذلك لمعرفتنا بحاله وسيرته.

---

(١) الاستقامة (١/١٦٣ ـ ١٦٥) ت. محمد رشاد سالم.

ولهذا قال الحافظ الذهبي ـ رحمه الله تعالى ـ في ترجمته: «. . . وكان يرى القدر، نسأل الله العفو. ومع هذا فما توقف أحد في صدقه، وعدالته، وحفظه، ولعلَّ الله يعذر أمثاله ممن تلبس ببدعة يُريد بها تعظيم الباري وتنزيهه، وبذل وسعه، والله حكم عدل لطيف بعباده، ولا يسأل عما يفعل. ثم إنَّ الكبير من أئمة العلم إذا كثر صوابه، وعلم تحريه للحق، واتسع علمه، وظهر ذكاؤه، وعرف صلاحه وورعه واتباعه، يغفر له زلله، ولا نضلله ونطرحه، وننسى محاسنه، نعم ولا نقتدي به في بدعته وخطئه. ونرجو له التوبة من ذلك»[1].

فالعالم مهما كانت جلالته وإمامته إذا أخطأ، يقال له: أخطأت، ولا يتبع في خطئه وبدعته. فلا مداهنة في الحق، والصراحة الوضوح في هذا الأمر من الأشياء المهمة. لكن إذا علم أنَّ هذا العالم مجتهد فلا يُضلل ويطرح، وإنَّما يقال: هذا القول الذي قاله ذلك العالم قول مبتدع. ولا يتهم بأنَّه صاحب هوى، إلا إذا ظهرت علامات ذلك ظهورًا بيِّنًا لا خفاء فيه، وهذا هو غاية الإنصاف والورع.

المثال الثاني:

من المواقف المشهورة لشيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ موقفه من الرازي ـ رحمه الله تعالى ـ فابن تيمية ردَّ عليه في مواضع كثيرة من كتبه، بل أفرد مصنفًا كبيرًا في الرد على قانونه الكلي، وهو كتابه الجليل: «درء تعارض العقل والنقل». وقد قال عنه: «وهذا أبو عبدالله الرازي من أعظم الناس في هذا الباب ـ باب الحيرة والشك والاضطراب ـ لكن هو مسرف في هذا الباب بحيث له نهمة في التشكيك دون التحقيق. بخلاف غيره، فإنَّه يحقِّق شيئًا ويثبت على نوع من الحق. لكنَّ بعض الناس قد يثبت على باطل محض، بل لابد فيه نوع من الحق». ومع ذلك فها هو ذا يقول عنه بعد أن ذكر بعض بدعه

(١) سير أعلام النبلاء (٧/ ٢٧١).

وانحرافاته: «وليس هذا تعمدًا منه لنصرة الباطل، بل يقول بحسب ما توافقه الأدلة العقلية في نظره وبحثه، فإذا وجد في المعقول بحسب نظره ما يقدح به في كلام الفلاسفة مدح به، فإنَّ من شأنه البحث المطلق بحسب ما يظهر له، فهو يقدح في كلام هؤلاء بما يظهر أنه قادح فيه من كلام هؤلاء، وكذلك يصنع بالآخرين.

ومن الناس من يسيء به الظن، وهو أنَّه يتعمد الكلام الباطل، وليس كذلك، بل تكلم بحسب مبلغه من العلم والنظر والبحث في كل مقام بما يظهر له، وهو متناقض في عامة ما يقوله، يُقرِّر هنا شيئًا ثم ينقضه في موضع آخر..»[1].

فابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ كان يعارض الرازي في كثير من المسائل إلا أنَّه ما كان يتهمه في نيته ومقصده، ويؤكد على أنَّه ما قصد الانحراف والوقوع في البدعة.. ولكن كان ذلك مبلغ علمه.

وأين هذه المواقف الجليلة من حوار دار بين اثنين من الأخوة: اختلفا في مسألة فقهية محتملة، فارتفعت الأصوات، وكثر اللغط، حتى قال أحدهما لصاحبه: كلامك ظاهره الخطأ، وباطنه البدعة والضلال..؟!!

فسارع إلى اتهام نية صاحبه وتبديعه لمجرد المخالفة الفقهية. والذي يعصم الإنسان من الزيغ والانحراف: الالتزام الدقيق بمناهج الاستدلال العلمي المبنية على كتاب الله ـ عز وجل ـ وسنة النبي، صلى الله عليه وسلم، ومنهج السلف الصالح، ثم التورع والتوقِّي ومراقبة الله ـ عز وجل ـ في القول والفعل، مع الرجوع إلى العلماء الربانيين الذين أنار الله قلوبهم بالعلم والإيمان.

* * *

---

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ٥٦١ ـ ٥٦٣).

الخاتمـــة

وبعد:

فقد ظهر من خلال هذه الجولة: أنَّ هذه الرسالة عالجت ظاهرة من الظواهر المهمة في العمل الإسلامي . . حاولت ـ قدر الطاقة ـ تأصيلها تأصيلاً شرعيًّا بالرجوع إلى كتاب الله ـ عز وجل ـ وسنة النبي ، صلى الله عليه وسلم ، ومنهج السلف الصالح . . ولا أدعي الكمال، بل أعترف بالنقص والقصور. فإن أصبت فمن الله ـ عز وجل ـ الذي يمنّ على عباده المؤمنين . . وإن أخطأت فمن نفسي والشيطان، وأسأل الله ـ عز وجل ـ العفو والغفران. ومن أحبّ الناس إلي: الذي يُنبهني على الخطأ، ويذكّرني بالصواب، أو يقترح تعديلاً أو إضافة أو حذفًا. والله تعالى أعلم.

وصلى الله عليه وآله وسلم.

أحمد بن عبدالرحمن الصويان

الفهــرس

يطلب من:
مؤسسة الجريسي للتوزيع
الرياض ١١٤٣١ - ص.ب: ١٤٠٥
☎ ٤٠٢٢٥٦٤ - ٤٠٣٩٣٢٨
جدة: ☎ ٦٨٢٦١٠٥ - الدمام: ☎ ٨٢٦٠٤٣٧
المدينة: ☎ ٨٣٨٠٥٢٩ - القصيم: ☎ ٣٦٤٣٤٦٦
أبها: ☎ ٢٢٢٠٤٨٥

الصف والإخراج مركز خدمة المؤلف ☎ ٤٦٢٠٦٩١